

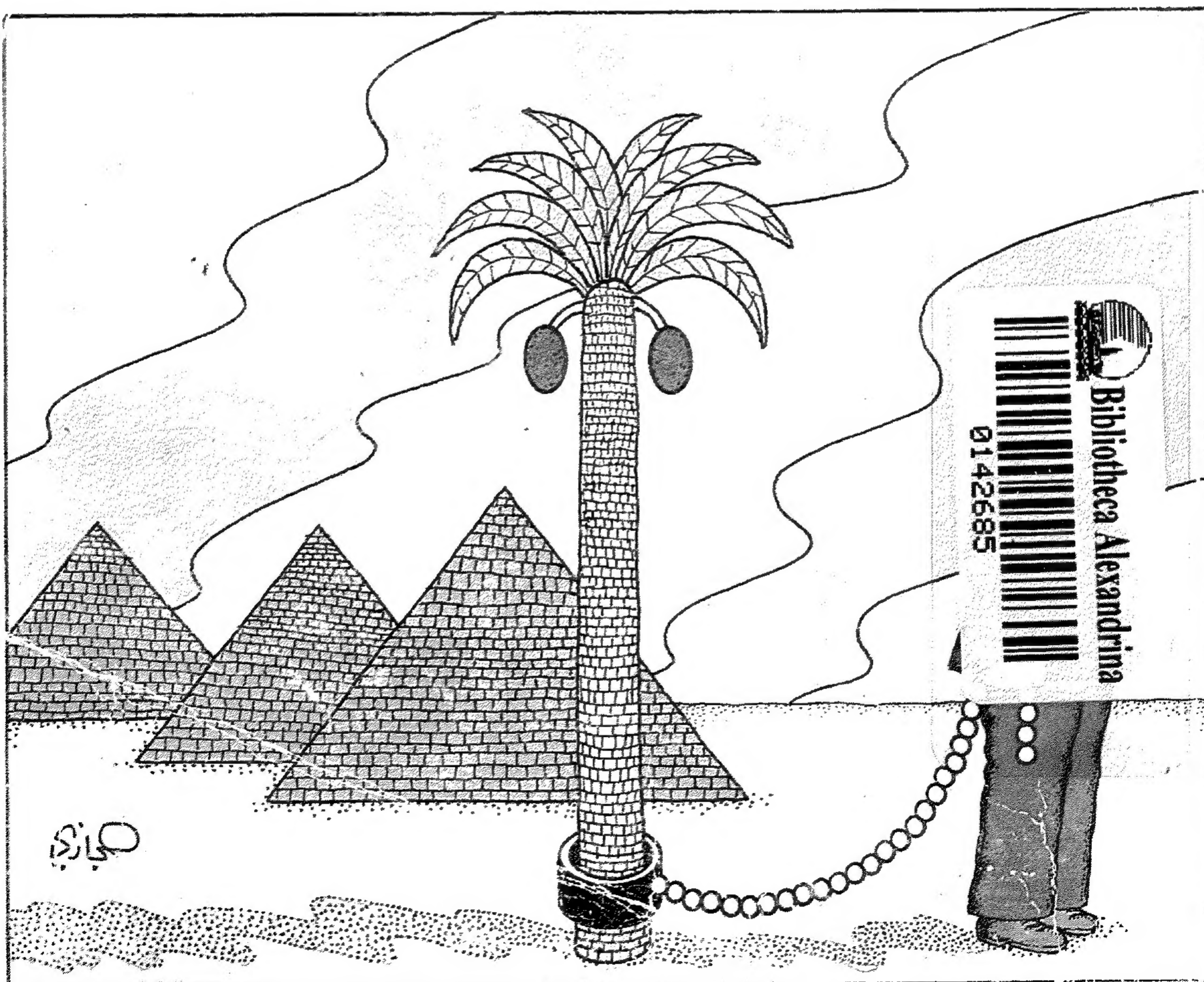


مصرات

# معضلة الاقتصاد المصري

د. جلال أمين

٣





# معضلة الاقتصاد المصرى





# معضلة الاقتصاد المصرى

بحث في الأسباب الحقيقية للمشكلة الاقتصادية في  
مصر ونقد للفلسفة السائدة في أسلوب الإصلاح الاقتصادي

جلال أمين

- تكوين غلاف السلسلة وتصميم شعارها للفنان حجازى
- رسم الغلاف : هدية من الفنان حجازى
- سلسلة مصريات : ٣

● الناشر : مصر العربية للنشر والتوزيع  
القاهرة : ص ب ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب  
تليفون : ٢٥٦٢٢٦٨  
١٩ ش إسلام - حمامات القبة - القاهرة - مصر

● عدد النسخ : ٢١٠٠ نسخة

● جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى ١٩٩٤

## المحتويات

### الفصل الأول :

#### مديونية مصر الخارجية:

٢٠ - ١٥	١ - ١ الديون الخارجية خلال سنوات الخطة الناصرية .
٢٧ - ٢٠	١ - ٢ الآثار المترتبة على حرب ١٩٦٧ .
٣١ - ٢٧	١ - ٣ الاقتراض فى سنوات الرخاء .
٣٥ - ٣١	١ - ٤ الديون الخارجية خلال الخطة الخمسية الأولى لعهد مبارك .
٣٨ - ٣٥	١ - ٥ يوم الحساب .
٤١ - ٣٨	١ - ٦ إعفاءات ولكن بمقابل .

### الفصل الثانى : الإيداع والاستثمار :

٤٩ - ٤٧	٢ - ١ معدلات الإيداع والاستثمار .
٥٢ - ٤٩	٢ - ٢ الاستهلاك الحكومى .
٥٧ - ٥٢	٢ - ٣ الاستهلاك الفردى .
٥٩ - ٥٧	٢ - ٤ هروب رأس المال .
٦٣ - ٥٩	٢ - ٥ الاستثمارات الأجنبية الخاصة .
٦٧ - ٦٣	٢ - ٦ المعونات الأجنبية .

### الفصل الثالث : دخول ريعية :

٨٣ - ٧٩	٣ - ١ هل الاقتصاد المصرى اقتصاد ريعى ؟
٨٩ - ٨٣	٣ - ٢ تحويلات العاملين بالخارج .
٩٢ - ٨٩	٣ - ٣ البترول .
٩٤ - ٩٢	٣ - ٤ قناة السويس .

## صفحة

- ٣ - ٥ السياحة . ٩٤ - ٩٦  
٣ - ٦ اقتصاد الريع والمديونية الخارجية . ٩٦ - ١٠١

## الفصل الرابع : الزراعة :

- ٤ - ١ أداء اقتصادى سئ . ١١٥ - ١١٦  
٤ - ٢ عجز الميزان التجارى فى السلع الزراعية . ١١٦ - ١١٧  
٤ - ٣ تفسيرات متباينة لهذا الفشل . ١١٧ - ١٢٢  
٤ - ٤ السياسة الزراعية وعجز الميزان التجارى . ١٢٢ - ١٢٥  
٤ - ٥ استراتيجية للأستعاضة عن الواردات الزراعية ١٢٥ - ١٢٩

## الفصل الخامس : الصناعة :

- ٥ - ١ أداء مخيب للأمال . ١٣٩ - ١٤١  
٢ - ٢ التشخيص والتوصيات طبقاً للرأى الشائع . ١٤١ - ١٤٤  
٥ - ٣ إنتقائية غير مبررة . ١٤٤ - ١٤٧  
٥ - ٤ تخصيصية بلا تمييز . ١٤٧ - ١٥٠  
٥ - ٥ تحرير اقتصادى بلا تمييز . ١٥٠ - ١٥٢

## الفصل السادس : خاتمة : التصحيح الهيكلى والديون الخارجية :

- ٦ - ١ خلاصة ماسبق . ١٥٩ - ١٦٣  
٦ - ٢ شواهد تاريخية . ١٦٣ - ١٦٥  
٦ - ٣ اساءة استخدام التاريخ ؟ ١٦٥ - ١٦٨  
٦ - ٤ بقرة « التصحيح الهيكلى » المقدسة . ١٦٨ - ١٧٠  
٦ - ٥ هل هناك من بديل « للتصحيح الهيكلى » . ١٧٠ - ١٧١



## قائمة بالجداول

صفحة

- ١ - ١ التوزيع النسبى لديون مصر الخارجية العامة فى نهاية يونية ١٩٨٦ . ٤٢
- ١ - ٢ الدين الخارجى القائم ( ٨٢/٨٤ - ٨٨ / ١٩٨٩ ) . ٤٣
- ١ - ٣ مدفوعات الفوائد بالمقارنة بالفوائد المستحقة الدفع . ٤٤
- ١ - ٤ المعونات المالية المقدمة إلى مصر بسبب أزمة الخليج . ٤٥
- ٢ - ١ معدلات الادخار القومى والاستثمار وتدفق الموارد الأجنبية . ٦٨
- ٢ - ٢ نصيب الاستهلاك الحكومى والفردى فى الناتج المحلى الأجنبى . ٦٩
- ٢ - ٣ الموازنة الحكومية ( ٨٣/٨٤ - ٨٨ / ١٩٨٩ ) . ٧٠ - ٧١
- ٢ - ٤ نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى ( ٥٥/٥٦ - ١٩٩٠/٩١ ) . ٧٢
- ٢ - ٥ معدلات المواليد ، والوفيات ، ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان ( ٥٢ - ١٩٩٠ ) . ٧٣
- ٢ - ٦ توزيع واردات السلع الإنتاجية بحسب الجهة المستوردة ( ٧٥ - ٨٤/١٩٨٥ ) . ٧٤
- ٢ - ٧ مساهمات الدول المختلفة فى رأس المال المتراكم للمشروعات التى تمت الموافقة عليها طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ٧٥
- ٢ - ٨ المشروعات التى تمت الموافقة عليها طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ٧٦
- ٢ - ٩ إجمالى القروض المدفوعة بالفعل لمصر من كافة المصادر ( ٧٥ - ١٩٨٧ ) . ٧٧
- ٢ - ١٠ المعونات الاقتصادية الأمريكية لمصر ( ٧٥ - ١٩٨٨ ) . ٧٨
- ٣ - ١ حساب المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات المصرى ( ٨١/٨٢ - ٨٩ - ١٩٩٠ ) . ١٠٢
- ٣ - ٢ نصيب البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات العاملين بالخارج فى إجمالى إيرادات مصر من العملات الأجنبية ( عدا التحويلات الرسمية ) ( ٨١/٨٢ - ٨٩ - ١٩٩٠ ) . ١٠٣
- ٣ - ٣ حساب المعاملات الجارية فى ميزان المدفوعات فى ١٩٩١/٩٠ بالمقارنة بـ ١٩٩٠/٨٩ . ١٠٤

- ١٠٥ ٣ - ٤ التقلبات السنوية فى تحويلات العاملين بالخارج  
( ٧٤ - ٩٠ / ١٩٩١ ) .
- ١٠٦ ٣ - ٥ بعض التقديرات لعدد المصريين العاملين فى البلاد  
العربية فى ١٩٨٥
- ١٠٧-١٠٨ ٣ - ٦ الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات فى الخطة  
الخمسية ( ٩٢/٩٣ - ٩٦ - ١٩٩٧ ) .
- ١٠٩ ٣ - ٧ التقلبات السنوية فى إيرادات مصر من صادرات  
البتروىل ( ٧٤ - ٨٩ / ١٩٩٠ ) .
- ١١٠ ٣ - ٨ حجم الانتاج والاستهلاك المحلى والاحتياطى المؤكد  
من البتروىل والغاز الطبيعى ( ٧٠ - ١٩٩٠ ) .
- ١١١ ٣ - ٩ الاستهلاك المحلى من المنتجات البتروولية والغاز  
الطبيعى ( ٥٢ - ١٩٩١ ) .
- ١١٢ ٣ - ١٠ التقلبات السنوية فى إيرادات قناة السويس  
( ٧٥ - ٨٩ - ١٩٩٠ ) .
- ١١٢ ٣ - ١١ حركة المرور بقناة السويس ( ٦٦ - ١٩٩٠ ) .
- ١١٣ ٣ - ١٢ التقلبات السنوية فى إيرادات العملة الأجنبية  
لقطاع السياحة ( ٧٤ - ٨٩ / ١٩٩٠ ) .
- ١١٤ ٣ - ١٣ حجم الاستثمار فى قطاعات مختارة  
( ٨٢/٨٣ - ٩١ / ١٩٩٢ ) .
- ١٢٠ ٤ - ١ تطور الناتج الزراعى ( ٧١ - ١٩٨٠ ) .
- ١٢١ ٤ - ٢ تطور الناتج الزراعى ونصيبه فى الناتج المحلى  
الإجمالى ( ٨١/٨٢ - ٩٠ / ١٩٩١ ) .
- ١٢٢ ٤ - ٣ مساهمة الزراعة فى نمو الناتج المحلى الإجمالى  
( ٤٥ - ٩٠ / ١٩٩١ ) .
- ١٢٣ ٤ - ٤ الصادرات والواردات الزراعية ( ٧٤ - ٨٥ / ١٩٨٦ ) .
- ١٢٤ ٤ - ٥ نسبة الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية  
( ٦٠ - ١٩٨٩ ) .
- ١٢٥ ٤ - ٦ توزيع تعهدات المعونة الأمريكية لمصر ، المقدمة

- لتمويل المشروعات ، على القطاعات المختلفة ( ٧٥ - ١٩٨٦ ) .
- ١٣٦ ٤ - ٧ قروض البنك الدولي وهيئة المعونة الدولية لمصر حتى ١٩٨٩/٢/٣١ .
- ١٣٧ ٤ - ٨ توزيع استثمارات القطاع الخاص الثابتة على قطاعات الاقتصاد القومي ( ٨٢/٨٢ - ١٩٩٢/٩١ ) .
- ١٣٨ ٤ - ٩ التوزيع القطاعي للمشروعات التي بدأت الانتاج داخل مصر طبقاً للقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .
- ١٥٣ ٥ - ١ مساهمة القطاعات المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ( ٤٥ - ١٩٩١/٩٠ ) .
- ١٥٤ ٥ - ٢ تطور الناتج من الصناعة التحويلية ( ٧٤ - ١٩٩١/٩٠ ) .
- ١٥٥ ٥ - ٣ نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية ( ٥٠ - ١٩٧٠ ) .
- ١٥٦ ٥ - ٤ الصادرات الصناعية ( ٧٤ - ١٩٩٠/٨٩ ) .
- ١٥٧ ٥ - ٥ توزيع الاستثمارات الإجمالية الثابتة على القطاعات الاقتصادية ( ٥٢/٥٣ - ١٩٩٢/٩١ ) .
- ١٥٨ ٥ - ٦ التغير في توزيع الاستثمارات الخاصة والعامة على القطاعات الاقتصادية ( ٨٢ - ١٩٩٢/٩١ ) .





## مقدمة

**منذ** سنوات قليلة ، بلغت ديون مصر الخارجية مبلغاً لم تعرف مثله في تاريخها الطويل ، سواء قسنا هذه الديون بحجمها بالنسبة لعدد السكان أو بالنسبة للدخل القومي أو بالعبء الذى تلقىه على ميزان المدفوعات . كما أن من الواضح أن هذه الديون كانت تفرض قيوداً قاسية على حرية الإرادة المصرية ، سواء فى رسم السياسة الاقتصادية أو السياسة الخارجية . وقد كتبت فى ذلك الوقت كتاباً صغيراً عنوانه ( قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للنشر ، القاهرة ١٩٨٧ ) ، حاولت فيه أن أبين العوامل التى أدت إلى تورط مصر فى الديون الخارجية إلى هذه الدرجة ، وقارنت فيه تطور هذه الديون فى الحقبة الأخيرة بتطورها فى أواخر القرن الماضى . وكان من بين الأسئلة التى ينتهى بها القارئ من قراءة ذلك الكتاب ، السؤال عما إذا كان من الممكن لمصر أن تتخلص من هذه الديون الثقيلة ، وما السياسات الاقتصادية المثلى الجديدة بالإتباع لتحقيق هذا الغرض . وقد شرعت بالفعل منذ ثلاث سنوات فى بحث جديد أحاول فيه الإجابة على هذا السؤال ، وبعد شهور قليلة من بداية هذا البحث حصلت مصر على إعفاءات مفاجئة من جزء لا يستهان به من ديونها ، من الولايات المتحدة ، ثم من دول الخليج ، ثم من دول دائنة أخرى وافقت على تخفيض ديونها فى اتفاق عقد فى نادى باريس فى مايو ١٩٩١ . على أن هذه الإعفاءات الأخيرة ، والتى ساهمت فى حدوثها جهود صندوق النقد الدولى ، اقترنت بشروط وضعها صندوق النقد والبنك الدولى وتتعلق بما يسمى « إجراءات التثبيت » و « التصحيح الهيكلى » ، واتفق على أن تخضع الإجراءات التى تتخذها الحكومة المصرية فى هذين المجالين ، تنفيذاً لتوصيات الصندوق والبنك الدوليين ، لمراجعة دورية من هاتين المؤسستين ، وإقرارها ، كشرط لحصول مصر على التخفيضين الأخيرين للديون ، والمحدد لهما نوفمبر ١٩٩٢ ومايو ١٩٩٤ . وهكذا أصبحت سياسات مصر الاقتصادية تتشكل فى جوانب هامة منها وفقاً لمطالب دائئنها .

لا زال إذا الموضوع هاماً وملحاً ، كما كان قبل الإعفاءات ، ولا زال اعتقادى قائماً كما كان من قبل ، بأن من الممكن جداً ، ما لم يحدث تغير فى سياسة مصر الاقتصادية أن تظل مشكلة الديون قائمة وأن تزيد الديون من جديد ، وتحل ديون ثقيلة جديدة محل الديون التى أعفيت مصر منها .

لم اتوقف إنن عن العمل فى هذا البحث ، وخلال ذلك زاد الحديث عن خطوات التصحيح الهيكلى الذى التزمت به مصر أمام دائئنيها ، والذى يعلق عليه المسئولون عن السياسة الاقتصادية . فى مصر الآمال الكبار لانتشال مصر من عثرتها الإقتصادية ولكنى لست من المتفائلين بهذا أيضاً ، بل أعتقد أن سياسة التصحيح الهيكلى التى ترفع لواءها المؤسساتان الماليتان الكبيرتان ، وتتبناها الحكومة المصرية ، لن تمنع تورط مصر فى المزيد من المديونية ، بل إنها تحمل فى طياتها من الأسباب مايؤدى بطبيعته إلى مزيد من هذا التورط . هذا هو ما يحاول هذا الكتاب بيانه ، ولكنى وجدت فى أثناء الإعداد له وكتابته ، أن التعرض لمستقبل المديونية المصرية ومناقشة أثر السياسات الإقتصادية المختلفة عليها ، يكاد يثير كل مشاكل مصر الإقتصادية ، فإذا بالبحث الذى بدأ عن المديونية ينتهى ببحث فى « معضلة مصر الإقتصادية » برمتها، ولهذا أثرت أن أعطى الكتاب هذا الأسم .

وقد جرى العمل لهذا البحث بناء على اتفاق بينى وبين المركز العربى للتنمية وبحوث المستقبل بالقاهرة ، الذى يرأسه الأستاذ جميل مطر ، ويدعم من مركز بحوث التنمية الدولية ، الذى يدير فرعه بالقاهرة الدكتور فوزى كشك . وقد لقيت من كل من الرجلين الكريمين كل مساعدة وتشجيع مما لا يستغرب من أمثالهما . وساعدنى أيضاً فى هذا العمل بجهدهما وفكرهما الدكتور سامى السيد ، المدرس بكلية الإقتصاد بجامعة القاهرة ، والسيدة رجاء عبد المنعم مديرة إدارة الرقابة على الائتمان بالبنك المركزى ، فلهم جميعاً منى خالص الشكر ، وإن كانت الأفكار والمواقف التى يعبر عنها هذا الكتاب تقع المسئولية عنها على وحدى .

أود أيضاً أن أضيف إلى أنه بعد أتمت كتابة البحث ، نظم المركز العربى للتنمية وبحوث المستقبل ، ندوة بالقاهرة لمناقشته دعا إليها نخبة تتكون من عشرة من الإقتصاديين المصريين المرموقين جلسوا لمناقشة البحث خلال ست ساعات فى ٧ يونية ١٩٩٣ .

وقد روعى فى اختيار الإقتصاديين المدعويين إلى هذه الندوة تحقيق التوازن بين مؤيدى ومعارضى برنامج « التصحيح الهيكلى » فى مصر ، وهو البرنامج الذى ينتقده هذا البحث ويعارضه ، مع توفر درجة عالية ومشهود بها من القدرة والكفاءة المهنية فى جميع المشتركين فى الندوة . وهكذا دعى للإشتراك فى الندوة كل من الدكاترة : إبراهيم حلمى عبد الرحمن ، وزير التخطيط الأسبق ، وإبراهيم سعد الدين للمستشار بمنتدى العالم الثالث ، وجودة عبد الخالق الأستاذ بكلية الأقتصاد بجامعة القاهرة ، وحازم الببلاوى رئيس البنك المصرى لتنمية الصادرات ، ورمزى زكى المستشار بمعهد التخطيط القومى ، وعبد العزيز الشربينى مستشار محافظ البنك المركزى ، ومحمد أبو مندور الأستاذ بكلية الزراعة بجامعة القاهرة ، وهبة حندوسة الأستاذة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، وهناء خير الدين الأستاذة بكلية الأقتصاد بجامعة القاهرة ، ونادية فرح مديرة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث .

وقد وجدت المناقشات مثمرة للغاية إذ تضمنت كثيراً من النقاط الجديرة بالاعتبار ، سواء بالنقد والتحفظ ، أو لتضمنها اقتراحات بالأضافة أو التحسين . وقد حاولت فى هذه الصياغة النهائية أن أشير إلى أكبر عدد ممكن من هذه الملاحظات ، سواء تلك التى اتفق معها أو لا اتفق ، فعندما وجدت الملاحظة صحيحة أوردتها أو أخذتها فى الاعتبار فى تعديل النص نفسه ، وعندما وجدتها محل نظر أشرت إليها فى الهامش . وفى رأى أن البحث قد تحسن نتيجة لذلك ، ومن ثم فإننى أود أن أعبر عن امتنانى لكل المشتركين فى هذه الندوة لما تجشموه من مشقة من أجل أن يصبح البحث أقرب إلى الحقيقة .

ويبدأ الكتاب بمحاولة استقصاء أسباب ظهور مشكلة الديون الخارجية المصرية وتطورها « الفصل الأول » . وفى هذا الفصل استعنت بأجزاء مما سبقت لى كتابته فى كتابى السابق عن الديون ، ولكنى أكملت القصة بعرض

وتفسير ما حدث فى السنوات الست الماضية والتالية لظهور ذلك الكتاب ( ٨٧ - ١٩٩٣ ) . ثم ناقشت أسباب تعثر الأداء المصرى فيما يتعلق بمعدلات الإسّخار والإستثمار ، باعتبار هذه المعدلات وثيقة الصلة بنشوء مشكلة الديون وتطورها « الفصل الثانى » ومستقبل المصادر الأربعة الأساسية للعمّلات الأجنبيّة فى مصر : البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة « الفصل الثالث » ، وتقييم أداء مستقبل الزراعة المصريّة « الفصل الرابع » والصناعة التحويلية « الفصل الخامس » .

أما الفصل الأخير فيستخلص نتائج المناقشة الواردة فى الفصول السابقة ومغزاها لمستقبل مشكلة الديون الخارجية المصريّة ، كما يشير باختصار إلى طريق للخروج من هذا المأزق كبديل لما يسمى سياسة « التصحيح الهيكلى » التى تمثل « الحكمة السائدة » فى الوقت الحاضر .

جلال أمين

٢٨ أكتوبر ١٩٩٣ .



## الفصل الأول

### مديونية مصر الخارجية

#### ١-١ الديون الخارجية خلال سنوات الخطة الناصرية:

منذ خمسين عاماً حدث انعطاف هام فى تاريخ مديونية مصر الخارجية إذ أنه فى سنة ١٩٤٣ ، أسدل الستار على تلك الرواية الطويلة والمحنة الخاصة بالديون التى عقدتها مصر فى القرن التاسع عشر . ذلك أن ظروف الحرب العالمية الثانية حولت مصر من دولة مدينة إلى دولة دائنة ، كنتيجة ، فى الأساس ، لما أنفقته قوات الحلفاء فى مصر بسبب الحرب ، فلما حلت سنة ١٩٤٣ تحوّل مابقى من ديون خارجية على مصر إلى دين محلى ، الدائنون فيه هم من المصريين أو من الأجانب المقيمين فى مصر . وبنهاية الحرب كانت مصر قد تحولت إلى دائن صاف لبريطانيا بمبلغ ٤٣٠ مليون جنيه استرلينى ، وهو ماكان يعتبر مبلغاً ضخماً فى ذلك الزمان .

استمرت مصر متحررة من أى دين خارجى لمدة خمسة عشر عاماً أخرى ، بما فى ذلك السبع سنوات التالية لثورة ١٩٥٢ . لقد تلقت مصر خلال تلك الفترة بعض المنح الخارجية وبعض القروض ، ولكن بكميات ضئيلة ودون أن تتحمل مصر بسببها أى التزامات بالدفع بالعملات الأجنبية . ذلك أن المعونة الأمريكية لمصر فى السنوات الأولى للثورة كانت إما معونات فنية فى شكل منح لا ترد ( طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة ) أو معونات غذائية تسدد بالجنيه المصرى ( طبقاً للقانون الأمريكى المعروف باسم القانون رقم ٤٨٠ ) . والواقع أن المعونات الغذائية الأمريكية لمصر فى تلك الفترة لم تتجاوز ١٧

مليون دولار حصلت عليها مصر في سنة واحدة هي ١٩٥٦/٥٥ ، ولم تحصل مصر على معونة غذائية غيرها حتى سنة ١٩٥٩ / ٥٨ <sup>(١)</sup> . بالإضافة إلى ذلك وقعت مصر اتفاقيتين بقرضين من الإتحاد السوفيتي ، أحدهما لتمويل مجمع الحديد والصلب في حلوان والآخر لتمويل المرحلة الأولى من السد العالي ( بمبلغ ١٧٠ مليون دولار و ٩٧ مليون دولار على التوالي ) واتفاقية أخرى للتعاون الاقتصادي مع ألمانيا الغربية بمبلغ ١٢٤ مليون دولار ، ولكن لم يصرف لمصر أي مبلغ طبقاً لأي من هذه الإتفاقيات الثلاث حتى نهاية ١٩٥٨ <sup>(٢)</sup> وليس من الصعب تفسير عدم احتياج مصر للإقتراض خلال تلك الفترة . كانت مصر لازالت دائنة لبريطانيا بما لم يسدد من قروض الحرب ، كما أنها كانت لاتزال حائزة لبعض الأرصدة الأسترلينية التي كانت مصر قد تسلمتها بالفعل ولم تنفقها بعد عندما قامت الثورة ، ومن ثم أضيفت إلى احتياطياتها النقدي . كذلك فإن جهود التنمية كانت لاتزال متواضعة طوال الخمسينات ، إذ كانت حكومة الثورة مازالت منشغلة بالقضايا السياسية أكثر من انشغالها بقضية التنمية ، كما كانت لاتزال تعتقد في إمكانية الاعتماد على القطاع الخاص ، سواء الوطني أو الأجنبي ، في تحقيق التنمية السريعة . وهكذا لم يشكل الاستثمار العام عبئاً كبيراً على ميزان المدفوعات خلال تلك الفترة ، بينما كان مستثمرو القطاع الخاص المحتملون لازالوا ينتظرون معرفة النوايا الحقيقية للنظام الجديد . ترتب على ذلك أن إجمالي الواردات السلعية لم تزد خلال تلك الفترة إلا زيادة طفيفة للغاية ( ٥ ٪ فيما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٨ ) وكان عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات في ١٩٥٨/٥٧ أقل مما كان في ١٩٥٢/٥١ <sup>(٣)</sup> .

ثم حدث تغير مهم في صورة ميزان المدفوعات خلال السنوات السبع التالية ( ١٩٥٩ - ١٩٦٥ ) . كانت هذه هي سنوات الأهداف الإنمائية الطموح ، والتخطيط الشامل ، ومعدلات الاستثمار العالية ، وإجراءات إعادة توزيع الدخل .

- 
- (1) Amin, G.: Food Supply and Economic Development, Cass, London, 1966, p. 90.  
(2) Ikram, k. : Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980, pp. 343-4.  
(3) Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North-Holland, Amsterdam 1965, pp. 174 and 186-7

فقد ارتفع معدل الإستثمار من ١٢,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى ١٩٦٠/٥٩ إلى ١٧,٨ ٪ فى ١٩٦٥/٦٤ ، وحدث تغيير ملحوظ فى توزيع الدخل لصالح الطبقات منخفضة الدخل أدى إلى زيادة ملموسة فى الاستهلاك الفردى . إن الذى يدعو للدهشة فى تلك الفترة ليس هو زيادة أعباء ميزان المدفوعات وظهور الحاجة إلى الاقتراض الخارجى ، بل كيف أن أعباء ميزان المدفوعات والحاجة إلى الاقتراض لم تزد بدرجة أكبر مما حدث بالفعل ، بالنظر إلى ما كان هناك من أعباء إضافية خلفتها زيادة الإنفاق العام على مختلف الخدمات الإجتماعية وعلى السلاح . ترتب على هذا كله أنه ، بعد أن كان المتوسط السنوى للاستيراد السلعى ثابتاً تقريباً خلال السنوات السبع الأولى للثورة ، ارتفع هذا المتوسط من ٥٥٨ مليون دولار خلال ١٩٥٨-٥٢ إلى ٨٢٤ مليون دولار خلال ١٩٦٦-٥٩ . وعلى الرغم مما صاحب هذا من زيادة ملحوظة فى الصادرات السلعية ، وفى إيرادات مصر من قناة السويس بعد تأميمها ، فإن العجز فى الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات فى ١٩٦٦-٥٩ كان أكبر من حجمه فى ١٩٥٨-٥٢ بنحو ثلاث مرات (٤) .

كثيراً ما يقال إن العبء على ميزان المدفوعات المصرى فى الستينات كان من شأنه أن يكون أكبر بكثير مما كان بالفعل ، لولا الأرصدة الأسترلينية التى تراكمت لصالح مصر خلال سنوات الحرب العالمية الثانية . الحقيقة هى أن مصر لم يكن لها من ديون على بريطانيا فى مطلع ١٩٥٩ أكثر من ٩٠ مليون جنيه استرلينى ، وهو مبلغ بسيط نسبياً إذا قورن بقيمة الواردات السلعية التى ذكرناها حالاً . أضف إلى ذلك ما كان على مصر مواجهته من التزامات نشأت عن تأميم قناة السويس ومشروع السد العالى . كانت هذه الإلتزامات تتضمن فيما تضمنته ، دفع ٦٧,٥ مليون جنيه استرلينى كتعويضات للمساهمين فى شركة قناة السويس المؤممة ، وللبريطانيين من أصحاب الأصول الأخرى المؤممة ، وللسودان كتعويض عن الأراضى المعرضة للأغراق بسبب السد

---

(٤) إكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ .



العالي . بالإضافة إلى ذلك كان هناك ماعلى مصر دفعه كتعويضات لغير البريطانيين عن ملكياتهم المؤممة من رعايا اليونان وإيطاليا وفرنسا وسويسرا ولبنان<sup>(٥)</sup> . إن ماتبقى من أرصدة استرلينية عند بداية سنوات الخطة الخمسية (١٩٦٥/٦٤-٦٠/٥٩) كان فى الحقيقة أقل من نصف الإستثمارات المتحققة بالفعل فى السنة الأولى وحدها من سنوات الخطة .

كان من شبه المحتم على مصر إذن أن تلجأ إلى الاقتراض الخارجى ، ويقدر الدكتور على الجريتلى مجموع ماحصلت عليه مصر من قروض ومنح خلال الفترة ما بين يونيه ١٩٥٨ ويونيه ١٩٦٥ بمبلغ ٨٠٠ مليون جنيه مصرى ، منها ٣٠٠ مليون من المعونات الغذائية الأمريكية و ٥٠٠ مليون من الإتحاد السوفيتى وبقية الكتلة الشرقية وبعض الدول الغربية والمؤسسات الدولية<sup>(٦)</sup> . وكانت القروض الخارجية تمثل خلال تلك الفترة ٥ ٪ من إجمالى الناتج المحلى وموكت نحو ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمارات<sup>(٧)</sup> .

كانت القروض المدنية المعقودة خلال تلك الفترة توجه بوجه عام ، لتمويل مشروعات منتجة ، فوجهت المعونة السوفيتية لتمويل مشروعات صناعية ولبناء السد العالي ، بينما كانت المعونة الغذائية الأمريكية تستخدم استخداماً «منتجاً» عن طريق التوسع فى تشغيل العمال فى بناء مشروعات جديدة بدلاً من استخدامها فى مجرد رفع مستوى الإستهلاك للمشتغلين بالفعل .

---

(٥) د. على الحريتلى : التاريخ الإقتصادى للثورة : ٥٢ - ١٩٦٦ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٤ ، ص ١٢٨

(٦) المرجع السابق ، ص ١٢٩

(٧) خلال الندوة التى عقدت فى شهر يونيو ١٩٩٢ لمناقشة هذا البحث ( والتى سوف نشير إليها من الآن فصاعداً « بندوة يونيو » ) أثار بعض الحاضرين شكوكاً حول صحة القول المذكور بالمتن بأن الأرصدة الأسترلينية التى كانت متاحة لمصر فى بداية الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٥/٦٠ ) كانت متواضعة الحجم بالمقارنة بمتطلبات الخطة ، كما ذهب بعض الحاضرين إلى أن الستينات كانت ، بصفة عامة ، سعيمة الحظ من حيث توفر بعض الظروف المواتية للتنمية والتى كان من شأنها أن تجعل الالتجاء إلى القروض الخارجية أقل ضرورة ، فأشار هؤلاء إلى ماتوفر من إيرادات قناة السويس بعد ١٩٥٦ ، وإلى اليسر الذى اتسمت به شروط الاقتراض فى ذلك الوقت . كما أشار هؤلاء إلى أن عبء التنمية يكون عادة أقل ثقلاً فى المراحل الأولى للتنمية منه بعد ذلك . أما بخصوص الأرصدة الأسترلينية فإننا نرى أن المقارنات المذكورة بالمتن بين المبالغ المتاحة من هذه الأرصدة ١٩٦٠ وبين حجم الإلتزامات التى كان على مصر مواجهتها حينئذ ، وعلى الأخص ما ذكرناه من أن حجم هذه الأرصدة كان أقل من نصف حجم الإستثمار المتحقق خلال السنة الأولى وحدها



أدى ذلك إلى تغيير هام في الهيكل الاقتصادي المصري خلال النصف الأول من الستينيات ، خاصة إذ قورن بتطورات العقدين السابقين أو التاليين عليها . فقد ارتفع نصيب الصناعة التحويلية والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي من ١٧٪ في ١٩٥٨ إلى ٢٣٪ في ١٩٦٥ ثم انخفض إلى أقل من ذلك طوال السنوات التالية . أما نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي القوى العاملة فإنه لم يزد بسرعة ولكن العمالة الصناعية زادت خلال هذه الفترة بمعدل يفوق على الأقل معدل زيادتها في أية فترة أخرى منذ عصر محمد علي . والأهم من ذلك من وجهة نظر موضوع هذا البحث ، هو أن نمط التنمية خلال سنوات الخطة الأولى كان يسمح في غياب أية صدمات خارجية عنيفة بالقدرة على سداد ما اقترض من الخارج عبر فترة معقولة من الزمن ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى نوع الإستخدامات التي وجهت إليها القروض بل وكذلك إلى يسر الشروط التي اقترنت بها .

ذلك أن الشروط الاقتصادية والسياسية التي اقترنت بها المعونات الخارجية كانت أكثر يسراً وأقل عبئاً خلال فترة الحرب الباردة في الخمسينات والستينيات منها خلال فترة الوداق التي أعقبتها أو خلال فترة الحرب الباردة التي سادت في الثمانينات . ففي خلال الخمسينات والستينيات كان من الأسهل على زعماء العالم الثالث أن يضغطوا بأحد طرفي الحرب الباردة على الطرف

---

من سنوات الخطة ، تكفي بذاتها للدلالة على التواضع النسبي لحجم هذه الأرصدة الأسترلينية . وعلى أية حال فإن كاتب هذا البحث ليس لديه أية رغبة في إنكار أن هناك من الظروف الدولية والمحلية المواتية التي سادت قبل حرب ١٩٦٧ ما كان من شأنه تخفيف إعباء التنمية في مصر . ففضلاً عن يسر الشروط التي اقترنت بها القروض في الستينيات ( إذا قورنت بالشروط التي سادت في السبعينات والثمانينات ) وهو ما أشرنا إليه في المتن ، أنت إيرادات قناة السويس ، وتأميم بعض الممتلكات الأجنبية الأخرى ، وتوفر بعض مجالات الإستثمار المجزية في المرحلة الأولى من مراحل التنمية إلى تسهيل مهمة التنمية قبل حدوث صدمة ١٩٦٧ . ليس هناك إذن أي نفع يرجى من محاولة تصوير صانع السياسة الاقتصادية في الستينيات وكأنهم قد ملكوا بين أيديهم كل عناصر الحكمة الاقتصادية وتصوير من جاء بعدهم وكأنهم ليسوا قادرين على شيء غير ارتكاب الحماقات . إن هذا قطعاً ليس صحيحاً ، ولكن كاتب هذا البحث يجد أن هناك ميلاً واضحاً في الكتابات الجارية والمعادية عداء واضحاً للملكية العامة وتدخل الدولة في الاقتصاد ، للاتجاه المضاد تماماً ، والذي لا يقل خطأ عن نقيضه . لقد ارتكبت بعض الأخطاء الاقتصادية الجسيمة في الستينيات ، ولكن من غير المقبول بتاتا أن نعتبر أن هذه الأخطاء هي المسؤلة عن كثير مما يعاني منه الاقتصاد المصري اليوم .

الآخر فى مقابل الحد الأدنى من التنازلات من جانبهم لهذا الطرف أو ذاك ، ومن ثم أن يحصلوا على أكبر قدر ممكن من المعونات الخارجية دون الرضوخ لإرادة هذه القوة العظمى أو تلك . كانت الشروط الاقتصادية المقترنة بالقروض ، هى بدورها أكثر يسراً مما أصبحت عليه بعد الستينات ، فكانت القروض السوفيتية تقدم لفترة ١٢ سنة وبسعر فائدة ٢,٥ ٪ ، والمعونة الغذائية الأمريكية يسمح بردها بالعملة المصرية ، وبسعر فائدة ٤ ٪ عبر فترة عشرين عاماً . أما مايشير إليه خالد اكرام فى كتابه الذى سبق الإشارة إليه من أن قروض الستينات كانت بأسعار فائدة « باهظة » فإنه لا ينطبق خلال تلك الفترة إلا على ماحصلت عليه مصر من قروض مصرفية قصيرة الأجل والتي اضطرت مصر إلى الإلتجاء إليها نتيجة قطع الولايات المتحدة لمعونتها الغذائية فجأة بعد ١٩٦٥ . إن هذا القطع المفاجئ ، بالإضافة إلى حرب ١٩٦٧ ، شكلاً معاً الصدمة الخارجية غير المتوقعة التى حولت ماسبق الحصول عليه من قروض إلى عبء ثقل ينوء الإقتصاد المصرى بحمله ، والتي جعلت من المحتم الإلتجاء إلى المزيد من الاستدانة .

## ١ - ٢ الآثار المترتبة على حرب ١٩٦٧ :

أصاب المسار الإقتصادى لمصر تحول مفاجئ إلى الأسوأ فى سنة ١٩٦٥ . فإذ حلّ فى ذلك الوقت موعد تجديد اتفاقية المعونة الغذائية طبقاً لقانون ٤٨٠ الأمريكى ، أخطرت الحكومة الأمريكية حكومة مصر بأنها ليست على استعداد لبحث هذا التجديد فى الوقت الحاضر لأنها غير راضية على سياسات معينة تتخذها الحكومة المصرية ، ولم تسمح الحكومة الأمريكية بأكثر من مد مؤقت للمعونة ، لمدة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر ، ثم أوقفت المعونة تماماً فى فبراير ١٩٦٧ . صاحب ذلك انخفاض حاد فى إجمالى المعونات المقدمة لمصر من الدول الغربية والمؤسسات الدولية ، فانخفض المتوسط السنوى لهذه المعونات ( بما فى ذلك المعونة الغذائية الأمريكية ) من ٢٠٠ مليون دولار خلال ١٩٦١-١٩٦٦ إلى ما لا يزيد على ١٦ مليون دولار خلال ٦٧ - ١٩٦٩ .

ثم ساء الموقف بشدة بعد حرب ١٩٦٧ . فقناة السويس التى كانت تجلب لمصر سنوياً ١٦٤ مليون دولار فى المتوسط خلال السبع سنوات السابقة ، أى مايزيد بنحو ٣٠٪ على المتوسط السنوى للمعونات الأمريكية ، أغلقت فى ١٩٦٧ وتوقفت إيراداتها تماماً ، وفقدت مصر بترول سيناء التى احتلتها إسرائيل ومعامل تكرير البترول فى السويس . وأما السياحة التى كانت تجلب لمصر نحو ١٠٠ مليون دولار سنوياً قبل الحرب ، فقد تدهورت إيراداتها بشدة . أضف إلى ذلك أنه كان على الحكومة المصرية أن توفر المبالغ اللازمة لتهجير وإسكان نحو مليون شخص اضطروا لهجرة مساكنهم فى مدن القناة .

لقد زادت المعونة المقدمة من الإتحاد السوفيتى بعد ١٩٦٧ ولكن ليس بالدرجة التى يعوض بها الانخفاض فى المعونة الغربية ، فقد ارتفع المتوسط السنوى لما حصلت عليه مصر من الكتلة السوفيتية خلال ( ٦٧ - ١٩٧٢ ) إلى نحو ١٤٠ مليون دولار بالمقارنة بمبلغ ١١٦ مليون دولار خلال العشر سنوات ( ٥٤ - ١٩٦٤ ) وبالمقارنة بالانخفاض الذى سبق ذكره فى المعونات الغربية وقدره ١٨٤ مليون دولار . كان المصدر الرئيسى للمعونات الخارجية لمصر خلال السنوات التالية لحرب ١٩٦٧ هو إتفاقية الخرطوم المعقودة فى ١٩٦٨ ، والتى وقعتها المملكة العربية السعودية والكويت وليبيا وحصلت مصر بمقتضاها على منح من هذه الدول بلغت فى المتوسط ٢٨٦ مليون دولار سنوياً . لم يكن هذا بالمبلغ الزهيد ، إذ لم يكن يقل كثيراً عن المتوسط السنوى لإجمالى المعونات التى حصلت عليها مصر من الشرق والغرب قبل ١٩٦٧ ، ومع ذلك ، فقد كان على مصر أن تجد لنفسها طريقاً لمواجهة الآثار التى خلفتها حرب ١٩٦٧ ومن بينها ، عدا الخسائر التى سبق لنا ذكرها ، عبء الزيادة فى الإنفاق العسكرى الذى يستهدف تحرير سيناء . أضف إلى كل ذلك أنه حل بعد ١٩٦٧ موعد سداد بعض أقساط الديون التى كانت قد عقدت قبل الحرب ، هذه الأقساط بلغت نحو ٢٤٠ مليون دولار سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ( ٦٧ - ١٩٧٢ ) ( ١٠ ) ، ومن ثم أصبح على مصر فى أعقاب ١٩٦٧ ، ليس فقط أن تواجه

---

(١٠) ، المرجع السابق ، ص ٢٤٤ .



ظروفاً اقتصادية وسياسية جديدة وثقيلة للغاية ، خلفتها الحرب والهزيمة ، بل وأن تدفع أيضاً ثمن التنمية الطموح التي دشتتها قبل ١٩٦٧ .

كانت هناك فيما يبدو ثلاثة بدائل سياسية كان على القيادة السياسية في مصر الاختيار بينها في أعقاب الحرب . الأول أن تطرح جانباً فكرة زيادة الإنفاق العكسرى والمجهود الحربي ، وأن تقبل شروط السلام المعروضة عليها ، مهما كانت درجة مهانتها ( ويفرض أن مثل هذا العرض كان قائماً بالفعل ) ، وذلك من أجل الإستمرار في جهود التنمية الاقتصادية . والبديل الثاني هو الضغط على مستويات الإستهلاك لتعويض ما حدث من انخفاض في الموارد مع الإستمرار في جهود التنمية والجهد العكسرى . والبديل الثالث هو التضحية بهدف التنمية السريعة مع السماح ببعض الإرتفاع في مستوى الإستهلاك من أجل تمويل إعادة بناء القدرة العسكرية . لا يبدو أنه كان ثمة بديل رابع ، طالما أنه لم تكن هناك الموارد الخارجية الكافية لتمويل معدلات للإستثمار مماثلة لتلك التي تحققت في الفترة ( ٦٠ - ١٩٦٥ ) وفي نفس الوقت تمويل الإنفاق العكسرى الإضافي .

أما البديلان الأولان فقد تم استبعادهما لأسباب سياسية ، فقد أدى ما أصاب القيادة السياسية من ضعف بسبب هزيمة ١٩٦٧ ، إلى فقدانها القدرة على تعريض نفسها لغضب جديد من شرائح مهمة من السكان ، إذا تعرضت هذه الشرائح لإجراءات جديدة تستهدف رفع معدل الإلخار . كان في الشعور بالمذلة الناتجة عن الهزيمة ، ما يكفي وزيادة ، بينما بدا أن قبول تسوية سياسية لا تقل مهانة ، هو أكثر مما تستطيع القيادة السياسية ومعظم المصريين تحمله . كان لابد إذن أن يلقي بالعبء كله على التنمية الاقتصادية ، أو بالأحرى أن تكون التنمية الاقتصادية هي ما يضحى به .

وهكذا شهدت مصر خلال ما يقرب من ثماني سنوات ( ٦٧ - ١٩٧٥ ) فترة من أشد الفترات إظلاماً في تاريخ مصر الإقتصادي الحديث ، فانخفض معدل الإستثمار من ١٧,٢ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٦٤-١٩٦٥ إلى



١٣٪ خلال ٦٧-١٩٧٥ ، وبقي نصيب الإستهلاك الفردى فى الدخل ثابتاً (٦٥٪) بينما زاد الإستهلاك الحكومى بدرجة ملحوظة بسبب الزيادة فى الإنفاق العسكرى . ولكن حتى مع هذا التخفيض الكبير للاستثمار ، استمر ميزان المدفوعات فى التدهور ، فزاد العجز فى الحساب الجارى بنسبة ٨٦٪ (من ٢٠٢ مليون دولار فى ٥٩ - ١٩٦٦ إلى ٣٧٥ مليون فى ٦٧ - ١٩٧٢ ) ، وقد أدى هذا ، بالإضافة إلى أعباء خدمة الديون السابقة ، إلى اضطرار مصر إلى التورط الشديد فى الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية وتسهيلات الموردين .

من المهم مع ذلك أن نلاحظ بعض الفوارق بين تطور الدين الخارجى خلال السنوات الأخيرة من عهد عبدالناصر (٦٧-١٩٧٠) والسنوات الخمس الأولى من عهد أنور السادات (٧٠ - ١٩٧٥) . فقد كان الاعتماد على المنح (المقدمة أساساً طبقاً لاتفاقية الخرطوم) أكبر بكثير فى الفترة الأولى من الاعتماد على تسهيلات الموردين والقروض قصيرة الأجل ، فلم يتجاوز الاعتماد على هذين المصدرين الأخيرين من مصادر التمويل ، نسبة ٢٧٪ من إجمالى العجز فى العملات الأجنبية . وعند وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠ كان إجمالى الدين العام المدنى الخارجى ( الطويل والمتوسط الأجل ) قد بلغ ١,٧ بليون دولار . ليست هناك أرقام دقيقة عن حجم الدين العسكرى ، أو الدين المدنى العام قصير الأجل ، أو ديون القطاع الخاص ، فى ذلك الوقت ، ولكن ثمة تقديرات لتسهيلات الموردين بنحو ١٣٣ مليون دولار ، وللديون المصرفية قصيرة الأجل بنحو ٣٧ مليون دولار وللديون العسكرية بنحو ثلاثة بلايين دولار . يمكن القول إذن بأن إجمالى ديون مصر الخارجية من كافة الأنواع (بما فى ذلك الديون العامة والخاصة ، المدنية والعسكرية طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل ) قد بلغ نحو خمسة بلايين دولار فى ١٩٧٠ . فإذا انتقلنا إلى سنة ١٩٧٥ لانجد أرقاماً يعتد بها عن الديون العسكرية ، ولكن كان الدين العام المدنى الخارجى ( بما فى ذلك الديون العامة قصيرة الأجل ) قد بلغ ٦,٣ بليون دولار فى ذلك العام بالمقارنة بنحو ١,٨ بليون دولار فى ١٩٧٠ . يظهر من ذلك إذن أن بذور النمو السريع للديون الخارجية كانت قد بذرت فى الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ، فقد نما الدين العام المدنى بنسبة ٣٥٠٪ خلال

تلك السنوات الخمس ، وبالمقارنة بمعدل نمو متوسط في الديون العامة المدنية الخارجية ، متوسطة وطويلة الأجل ، قدره ٩٪ خلال الستينات ، قفز هذا المعدل إلى ٢٣٪ خلال الخمس سنوات ٧٠-١٩٧٥ ، أما الدين الخارجي قصير الأجل فكان معدل نموه السنوي ٢٥٪ خلال الستينات ثم قفز إلى ٥٥٪ خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ (١١) .

كان هذا النمو السريع في الديون الخارجية المدنية خلال النصف الأول من السبعينات ، راجعاً في الأساس إلى الزيادة السريعة في الواردات . لقد زادت صادرات مصر من السلع والخدمات زيادة سريعة خلال الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ (بنسبة ٢٤٠٪ في خمس سنوات ) ولكن الواردات زادت بسرعة أكبر بكثير (بنسبة ٣٥٠٪) (١٢) ! قارن هذا بما حدث خلال الخمس سنوات السابقة (١٩٧٠ / ٦٨-٦٥ / ٦٤) حيث انخفضت صادرات مصر من السلع والخدمات بنسبة ٧٪ ، وللأسباب السابق ذكرها ، والتي تتعلق أساساً بأثار حرب ١٩٦٧ ، ولكن الواردات انخفضت بدورها بنسبة أكبر ( ١٥٪ ) بسبب ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتخفيض الاستثمار (١٣) .

إن هذا التطور الذي طرأ على الصادرات والواردات خلال الفترة (٧٠-١٩٧٥) يرجع جزئياً إلى ما حدث من تدهور في معدل التبادل الدولي فيما يتعلق بأهم الصادرات المصرية في ذلك الوقت ( القطن ) وبعض أهم الواردات المصرية ( القمح ) . فبينما ارتفعت الأسعار الدولية للطن من القمح أربع مرات ونصف خلال ٧٠-١٩٧٥ ( من ٢٥ إلى ١١٢ جنيه مصري ) لم ترتفع أسعار القطن إلا بنحو ١٠٠٪ ( من ٥٣٠ إلى ١٠٦٨ جنيه مصري ) . ترتب على ذلك أن الطن من القمح كان يجلب لمصر في ١٩٧٥ أقل من نصف

---

أخذت هذه الأرقام والتفسيرات لمختلف أنواع الديون أو جرى حسابها من أكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢-٢٤٤ و ص ٣٦٢ - ٣٦٥ وكذلك :

IMF : AER : Recent Economic Develoments . June 19 . 1984 ( mimeo. ) , p.66 and World Bank, World Debt Tables, 1985  
(12) World Debt Tables . 1985.

(١٣) انظر في اثر السياسة الحكومية في هذا الصدد على حجم الواردات :  
Mabro,R: The Egyptian Economy , Clarendon Press, Oxford, 1974,p,177

كمية القمح التي كان يجلبها في ١٩٧٠<sup>(١٤)</sup>. ولكن يجب أن يلاحظ أنه حتى (١١) هذه الزيادة في أعباء الاستيراد يجب ألا تلقى كل المسؤولية عنها على عاتق الظروف الخارجية ، إذ لا بد للمرء أن يتساءل عن السبب في عجز الإنتاج المحلي ، لهذه الدرجة المؤسفة ، عن توفير متطلبات الاستهلاك المحلي . إن الكمية المنتجة من الحبوب ، للفرد الواحد ، كانت في سنة ١٩٧٥/٧٤ أقل بنسبة ٥ ٪ مما كانت في سنة ١٩٧١/٧٠ بينما كان حجم الاستهلاك ، للفرد الواحد ، قد زاد بنسبة ٩ ٪ في نفس الفترة . ولكن يجب أن نلاحظ أيضاً أن اللوم على هذا الفشل لا يمكن أن يلقى بأكمله على السبعينات ، من حيث أن جزءاً كبيراً من هذا الفشل لا بد أن يعود إلى انخفاض معدلات الاستثمار في الزراعة في السنوات السابقة ، بسبب ما سبق لنا ذكره من آثار حرب ١٩٦٧ .

إن اللوم الأساسي الذي يمكن توجيهه للسياسة الاقتصادية التي اتبعت في السنوات الأولى من السبعينات يقوم ، فيما يبدو لنا ، على خطئين ارتكبا في تلك السنوات . أما الخطأ الأول فيتعلق بالتحريك المفاجئ للتجارة الخارجية ، مما سمح بزيادة سريعة في استيراد سلع من مختلف الأنواع ، في وقت كانت مصر تعاني فيه من ندرة حادة في العملات الأجنبية . إن البعض يدافع أحياناً عن هذا التحريك للواردات بالإشارة إلى الحاجة الماسة لدى كثير من الأنشطة الاقتصادية في ذلك الوقت إلى استيراد سلع وسيطة وقطع غيار ، بعد فترة طويلة من المعاناة من ندرة هذه السلع ، ومن التقييد الصارم للواردات ، ومن تشغيل الجهاز الإنتاجي بأقل من طاقته لهذا السبب . ويذكر البعض في هذا الصدد ، حالة البنية الأساسية وتدهورها في السنوات السابقة مما خلق بدوره حاجة ماسة لزيادة كبيرة في الاستيراد .

ولكننا نلاحظ من جانبنا أنه ، على الرغم من أن الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة قد زادت بالفعل زيادة كبيرة في أعقاب حرب ١٩٧٣ ، ( ثلاث مرات وخمس مرات على التوالي فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ ) ، فإن الواردات من سلع أخرى أقل أهمية بكثير قد زادت هي الأخرى بسرعة كبيرة ،

---

(١٤) إكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٢٤ .



( بما فى ذلك الواردات من السيارات الخاصة التى تضاعفت أربع مرات خلال هاتين السنتين ، والواردات من السلع الاستهلاكية غير المعمرة التى تضاعفت أكثر من خمس مرات خلال نفس الفترة ) بحيث أصبحت قيمتها فى ١٩٧٥ لا تقل كثيراً عن إجمالى الواردات من السلع الرأسمالية . (١٥)

يلاحظ أيضاً أن ما يطلق عليه اسم « سلع رأسمالية ووسيلة » فى الواردات المصرية يشمل من بين مايشمله ، بعض السلع كاللوريات ومواد البناء وقطع غيار السيارات ، مما يخدم أغراضاً استهلاكية أكثر مما يخدم النشاط الإنتاجى . وهكذا نجد أنه بينما شهد النصف الأول من السبعينات ازدهاراً كبيراً فى قطاع البناء ، سجلت بعض الصناعات انخفاضاً فى الحجم المطلق لإنتاجها ، من بينها صناعات الأسمنت والورق والسكر والسجائر والأطارات والأتوبيسات (١٦) . أما عن البنية الأساسية ، فيلاحظ أن نصيب المرافق العامة فى إجمالى الاستثمار خلال الفترة ( ٧٢-١٩٧٥ ) لم يتجاوز فى الحقيقة نسبة ٤ ٪ (١٧) وأن معظم ما أنفق عليها فى أعقاب حرب ١٩٧٣ كان يتمثل فى إعادة بناء المدن المطلة على قناة السويس وهو ماجرى تبريره فى ذلك الوقت باعتبارات سياسية وليس بمتطلبات التنمية ، وهو ينتسب على أية حال إلى الاستهلاك أكثر مما ينتسب لمتطلبات الإنتاج .

أما الخطأ الثانى للسياسة الاقتصادية فى تلك الفترة فيتعلق بالالتجاء المتكرر إلى الاقتراض قصير الأجل ، والباهظ التكلفة ، لتمويل الزيادة فى الاستيراد ، إن هذا الاقتراض قصير الأجل من البنوك التجارية ، بأسعار فائدة تتجاوز أحياناً ١٥ ٪ (١٧) بالإضافة إلى تسهيلات الموردين ، شكّل ما لا يقل عن ٣٥ ٪ من إجمالى الديون المدنية الخارجية لمصر فى ١٩٧٥ وقد تضاعفت

(١٥) انظر البنك الأملى : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، رقم (١) ، وكذلك الدكتور رمزي زكى : دراسات فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدهولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٨٥ .

(16) IBRD : ARE: Economic Prospects and External Capital Requirements, March 22, 1977, (mimeo.) Statistical Appendix .

(١٧) أكرام ، للرجع السابق ، ص ٤٠٥ .

(١٨) للرجع السابق ، ص ٣٦٢ .



ديون مصر قصيرة الأجل نحو سبع مرات فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٥ ( من ١٧٠ مليون إلى ١١٦٨ مليون دولار ) ، وكان العبء الذى تحمله ميزان المدفوعات المصرى نتيجة لهذا ، لا يمثل فقط فى أسعار الفائدة الباهظة المقترنة بهذه القروض ، ولكن أيضاً فى تراكم الغرامات المستحقة الدفع لدى التأخير عن الوفاء بهذه الديون فى مواعيد استحقاقها (١٩)

### ١-٣ الاقتراض فى سنوات الرخاء :

كان منتصف السبعينات يمثل نقطة تحول جديدة فى التاريخ الاقتصادى المصرى الحديث ، ولكنها ، بالمقارنة بمنتصف الستينات كانت نقطة

---

(١٩) أشار بعض المشتركين فى «ندوة يونية» إلى أنه ليس من الصحيح أن القروض المدنية التى حصلت عليها مصر خلال الستينات وجهت أساساً إلى تمويل مشروعات «منتجة» . قد يكون من الصحيح القول بأنها وجهت لقطاعات «إنتاجية» ، ولكنها كثيراً ما استخدمت لاستخدامات تتسم بالتبديد الشديد . والراجح أن المقصود بهذا الاعتراض هو القول بأن توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات خلال الستينات كان معيباً ، وأن تنفيذ وإدارة المشروعات الجديدة كانا يتسمان بانخفاض الكفاءة . أثير أيضاً فى تلك الندوة أن أثر هذه الاستثمارات على ميزان المدفوعات كان ، بوجه عام ، سلبياً ، من حيث أن سياسة الأحلال محل الواردات انتهت فى الواقع بما يكن وصفه بأنه «إحلال لواردات محل واردات» . كذلك أنكر البعض أن استثمارات الستينات كانت من النوع الذى من شأنه أن يسمح بخدمة الديون بعد فترة معقولة من الزمن لولا حدوث حرب ١٩٦٧ ، بكل آثارها السلبية على ميزان المدفوعات . وقد ذكر فى هذا الصدد مشروع السد العالى كمثال لتلك الاستثمارات . كما أشار آخرون إلى أن المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية قد أهملت صيانتها وتجديدها خلال الستينات إلى درجة أدت إلى ضخامة العبء الملحق على السنوات التالية لتحقيق هذه الصيانة والتجديدات .

وردى على ذلك هو أنه حتى إذا صحت كل هذه الاعتراضات ، فإن ما ذكرته فى المتن قد يظل صحيحاً وهو الذى يتعلق بأن سياسة الستينات الاقتصادية تستحق درجة أقل من اللوم عن حالة المديونية الخارجية ، التى ظهر تفاقمها بوضوح منذ منتصف السبعينات ، مما يجب إلقاؤه على آثار حرب ١٩٦٧ وسياستى تحرير الاستيراد والأقراط فى الاعتماد على القروض قصيرة الأجل منذ لوائى السبعينات . ولكن كاتب هذا البحث يرى ، بالإضافة إلى ذلك ، أن ما يقال عن سوء توزيع الاستثمارات وعن قلة كفاءة الإدارة الاقتصادية قبل ١٩٦٧ ، فيما نقرأه الآن من كتابات وتعليقات عن تلك الفترة ، مبالغ فيه إلى حد كبير إننا قورن بما كتب فى تقييم هذه الفترة فى سنوات مبكرة ومن جانب محللين أقل تحيزاً .

( انظر مثلاً :

Hansen , B. and Marzouk, G .:Development and Economic Policy in the UAR (Egypt) , North Holland, Amsterdam, 1965, and Mabro, R : The Egyptian Economy , 1952 - 72 Clarendon Press, Oxford,1974 ) .

تحوّل إلى الأفضل ، ولا نقصد بذلك ما حدث من تحول في السياسة الاقتصادية ولكن ما حدث لمؤشرات النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات . كانت حالة المديونية في ١٩٧٥ قد وصلت إلى مستوى متدهور للغاية استخدم الرئيس الراحل السادات في وصفه عبارة غريبة وإن كانت معبرة ، وهي عبارة « حالة الصفر » .

كما استخدم أعداء أكثر غرابة حاول بها تبرير هذا التدهور ، منها أن أحداً لم يخبره بمدى خطورة الوضع الاقتصادي في ذلك الوقت ، ومنها أنه كان يظن أن الأرقام التي قدمت له عن الديون الخارجية كانت بالدولارات بينما كانت في الحقيقة بالجنيهات الأسترلينية (٢٠) . في تلك السنة ( ١٩٧٥ ) ، كان نحو ثلث

---

لقد أيضاً أن تشير إلى أن أثر سياسة الاستثمار في الستينات على ميزان المدفوعات فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والصناعية ، كان أفضل بكثير مما يتصوره أصحاب الاعتراضات المذكورة ، كما يتضح من نتائج الفصلين الرابع والخامس من هذا البحث . أما عن مساهمة السد العالي في تخفيض الحاجة إلى الاستيراد ، فقد يكون صحيحاً أنها لم تتحقق إلا بعد مرور زمن طويل نسبياً ، ولكن من الصعب على المرء أن يعثر على مشروع استثماري واحد تم في السبعينات أو الثمانينات كانت له مساهمة في تخفيض الحاجة إلى الاستيراد تقارب مساهمة السد العالي . ولم نسمع بعد عن تحليل أجرى للمنافع والنقائص المترتبة على السد العالي بحسب لنا قدر المساهمة التي قدمها السد العالي والمتمثلة في انقاذ الانتاج الزراعي في مصر من آثار القسط الذي كان لابد أن يصيب مصر في السنوات الأخيرة من الثمانينات ، لولا وجود السد العالي .

أما عن الزعم بأن جزءاً كبيراً من الزيادة في مديونية مصر الخارجية خلال السبعينات والثمانينات يرجع إلى إهمال صيانة المرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية خلال الستينات ، فقد زاد تردده حتى كاد يتحول إلى ما يشبه الأسطورة ، وقد نشرت في المتن إلى مدى ضلالة مساهمة السبعينات في مشروعات البنية الأساسية ، ولكن من المهم أن نلاحظ أيضاً أن ما يقال عن « إهمال » البنية الأساسية في الستينات هو نفسه قول مهالغ فيه إلى حد كبير . فطبقاً لتقييم الأستاذ بنت هانسن للخطة الخمسية الأولى ( ٦٠ - ١٩٦٥ ) كان نصيب « المرافق العامة والخدمات الأخرى » بما في ذلك القطاع الحكومي ، ١٠,١ ٪ من إجمالي الاستثمارات المتحققة بالفعل خلال سنوات تلك الخطة ، وهذه النسبة تزيد بكثير عن النسبة المقابلة لها في النصف الأول من السبعينات (أقل من ٤ ٪) ، وتعادل تقريباً النسبة المقابلة في السنوات ( ٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢ ) ( ٩,٦ ٪ ) انظر :

Hansen, B., Planning and Economic Growth in the U.A.R, in Vatikiotis, P.(ed.) : Egypt since the Revolution, Allen and Unwin, London, 1986, P.35, : Ikram, K. : op. cit. p.405, and IMF; A.R.E. : Recent Economic Developments, June 19, 1984, mimeo, P.4

وكذلك الجدول ( ٥-٥ ) في الفصل الخامس من هذا البحث .

(٢٠) انظره عادل حسين في كتابه :

الاقتصاد المصري من الاستقلال إلى التبعية ، دار الوحدة ، بيروت . ١٩٨١ ، الجزء الثاني ، ص ١٤٢ - ١٤٣ .

مجموع ديون مصر الخارجية مستحق الأداء بعد سنتين ، وكان على مصر أن تدفع في تلك السنة وحدها ، مبلغ ٢٠٨٤ مليون دولار لخدمة هذه الديون قصيرة الأجل وحدها ، وهو مبلغ يمثل ٧٨٪ من إجمالي حصيلة مصر من كل صادراتها خلال تلك السنة (٢١) .

لم يمض أكثر من عامين آخرين إلا وكانت الأمور قد تغيرت تغيراً كبيراً . وبدا وكان عقداً كاملاً من المصاعب المتراكمة قد بلغ نهايته . لقد كانت السنوات الأربع الأخيرة من عهد السادات ( ٧٧ - ١٩٨١ ) فترة تكاد تكون غير مسبوقة في تاريخ مصر الاقتصادي الحديث ، من حيث معدل نمو الدخل وموارد مصر من العملات الأجنبية . فخلال تلك السنوات الأربع ، بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٨-٩٪ سنوياً بالأسعار الثابتة ، وتضاعفت قيمة الصادرات المصرية من البترول ( الذي لم يجلب أكثر من ١٦٢ مليون دولار في ١٩٧٧ ) نحو عشر مرات فبلغت ١,٥ بليون دولار في ١٩٨١ ، نتيجة الزيادة في كل من أسعار البترول والكمية المنتجة منه ، وفي نفس الفترة زادت الصادرات غير المنظورة ، ( وأهم عناصرها تحويلات المصريين العاملين بالخارج ) من ٩٩٨ مليون دولار إلى أربعة بلايين من الدولارات ، وتغير معدل التبادل الدولي لصالح مصر بنسبة ٨١٪ خلال تلك السنوات الأربع وتضاعف إجمالي إيرادات مصر من العملات الأجنبية نحو أربع مرات (٢٢)

من الواضح أن هذه الظروف كانت ملائمة تماماً لبذل محاولة ، ليس فقط لوقف الزيادة في المديونية الخارجية بل لتخفيض الحجم المطلق للديون تخفيضاً كبيراً . ذلك أن قيمة الزيادة في إجمالي قيمة صادرات مصر من السلع والخدمات في الفترة بين ١٩٧٧ و ١٩٨١ كانت نحو ٧ بليون دولار أو ما يمثل ٨٦٪ من مجموع الديون المدنية الخارجية المصرية ، المتوسطة والطويلة الأجل في ١٩٧٧ . ولكن الذي حدث هو أن حجم الديون ، الذي بلغ ٤,٨ بليون دولار في ١٩٧٥ و ٨,١ بليون دولار في ١٩٧٧ ، زاد خلال الأربعة سنوات التالية بنسبة لا تقل عن ٧٦٪ ليبلغ ١٤,٣ بليون دولار في ١٩٨١ .

---

(٢١) انظر رمزي زكي : « قضية الديون الخارجية » في جودة عبد الخالق ( محرر ) : الإنفتاح الاقتصادي : الجنود والحصاد والمستقبل ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ١٩٨٢ ، ص ١٩٢ - ١٩٤ .

(٢٢) انظر البنك الأهلي المصري : النشرة الاقتصادية ، ١٩٨٥ ، النشرة الأولى ، ص ١٠٥ .



كان السبب فى ذلك ، بالطبع ، هو أن الواردات المصرية قد سمح لها بأن تنمو بمعدل أسرع حتى من ذلك المعدل المذهل فى نمو الصادرات ، ومن ثم زاد حجم العجز فى ميزان العمليات الجارية بأكثر من الضعف خلال تلك السنوات الأربع . ليس صحيحاً ما يقال عادة من أن المسئول الأساسى عن ذلك هو النمو السريع فى الواردات من السلع الكمالية ، إذ أن نحو ٦٠٪ من الزيادة فى الواردات السلعية خلال تلك الفترة كانت تتكون من واردات السلع الرأسمالية والوسيطة و ١٨٪ منها تتمثل فى واردات القمح والذرة والدقيق<sup>(٢٣)</sup> . هذه الزيادة السريعة فى السلع الرأسمالية والوسيطة كانت إنعكاساً للزيادة الكبيرة فى معدل الاستثمار الذى قفز إلى ٣٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى .

إنما الذى يستحق توجيه اللوم هو أن الجزء الأكبر من هذه الاستثمارات الجديدة لم يكن من النوع الذى كان يجوز تمويله بالأقتراض الخارجى ، ناهيك عن الاقتراض قصير الأجل الذى يقترن بأسعار فائدة تجارية . ذلك أن الجزء الأكبر من الاستثمار المتحقق فى هذه الفترة اتجه إلى قطاعات التجارة والاسكان والبنية الأساسية ، ومن ثم كانت أعلى معدلات النمو المتحققة فى الفترة ( ٧٧ - ٨١ / ١٩٨٢ ) ، فيما عدا البترول وقناة السويس ، ليست فى الصناعة أو الزراعة ، بل فى قطاعات التجارة والمال ( ١٢,٥٪ سنوياً ) ، والتشييد ( ١١,٣٪ ) والخدمات الحكومية بما فى ذلك المرافق العامة ( ١٠,٦٪ ) والنقل والمواصلات والتخزين ( ٨,٣٪ )<sup>(٢٤)</sup> .

جانب آخر من الجوانب المستحقة للوم ، والمسئولة عن النمو السريع فى المديونية الخارجية خلال الفترة ٧١ - ١٩٨١ ، يتعلق بالزيادة السريعة فى الإنفاق العسكرى ، على الرغم من أن تلك الفترة كانت فترة الحديث عن السلام ، إذ بدأت بزيارة السادات المفاجئة للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧ ، وشهدت توقيع اتفاقية كامب دافيد فى ١٩٧٨ واتفاقية السلام مع إسرائيل فى ١٩٧٩ . كانت مشتريات السلاح تمول أساساً بالاقتراض الخارجى بأسعار الفائدة

---

(٢٣) للرجع السابق مباشرة .

(٢٤) صندوق النقد الدولى ، المرجع السابق ، ص ٤ .



التجارية التي كانت شديدة الارتفاع في تلك الفترة . وقد ذكر تقرير لصندوق النقد الدولي صادر في سنة ١٩٨٤ أن الإنفاق العسكري لمصر قد زاد بمعدل سنوي قدره ٢٠٪ في السنوات التالية لسنة ١٩٧٩ ، وبلغ ٣٢٪ في آخر سنوات حكم السادات ( ١٩٨١ ) (٢٥)

#### ١-٤ الديون الخارجية خلال الخطة الخمسية الأولى لعهد مبارك :

كان أهم عناصر التركة الاقتصادية التي تركها السادات للرئيس مبارك العنصرين الآتيين : دين خارجي كبير يزيد كثيراً عن الدين الذي تسلمه السادات من سلفه ، وهيكل اقتصادي أكثر اعوجاجاً .

ففي الفترة المنقضية بين وفاة عبد الناصر في ١٩٧٠ ومقتل السادات في ١٩٨١ ، زاد إجمالي الديون الخارجية العامة المدنية ( طويلة ومتوسطة الأجل ولكن بغير الديون قصيرة الأجل ) من ١,٧ بليون دولار إلى ١٤,٣ بليون دولار ، أي تضاعفت أكثر من ثماني مرات . أما بقية أنواع الديون ( الديون المدنية قصيرة الأجل والديون العسكرية ) فقد زادت من نحو ٣ بلايين دولار إلى ١٥ بليوناً ، ومن ثم فإن مجموع الديون الخارجية المصرية بكافة أنواعها ، مدنية وعسكرية ، عامة وخاصة ، طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل ، يكون قد تضاعف ست مرات خلال عشر سنوات ، من نحو ٥ بليون دولار في ١٩٧٠ إلى نحو ٣٠ بليوناً في ١٩٨١ . كان هذان الرقمان الأخيران يمثلان على التوالي ٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٧٠ و ١٤١٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩٨١ . وكان على مصر أن تدفع في ١٩٨١ ، لخدمة ديونها المدنية وحدها ، ما لا يقل عن ٢,٩ بليون دولار ( ١,٣ بليون دولار لسداد جزء من أصل الدين و ١,٦ بليون كفوائد ) ، وكانت نسبة خدمة الديون إلى مجموع إيرادات مصر من العملات الأجنبية ٢٨٪ في ١٩٨١ ، وهي قريبة مما كانت عليه في ١٩٧٠ ، مع الفارق الهام التالي : وهو أن قيمة

---

(٢٥) للرجع السابق ، ص ٣٨ .

صادرات مصر من السلع والخدمات في ١٩٨١ كانت أكثر من عشر مرات  
ماكانت عليه في ١٩٧٠ . (٢٦)

أما عن الهيكل الاقتصادي ، فكان قد استمر في التدهور منذ منتصف  
الستينات ، بزيادة نصيب الخدمات ( وكذلك البترول بعد ١٩٧٥ ) على حساب  
نصيب القطاعات السلعية ، حتى أصبحت مصر ، عند نهاية السبعينات « دولة  
صناعية » بدرجة أقل مما كانت عليه في ١٩٦٥ .

ومع تغير القيادة السياسية في ١٩٨١ تردد التعبير عن الحاجة إلى إعادة  
النظر ، على نحو جدّي ، في السياسات الاقتصادية المتبعة ، بهدف وقف  
التدهور في حالة كل من المديونية الخارجية والهيكل الاقتصادي . وكان أحد  
الآراء التي عبر عنها بقوة خلال المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في فبراير  
١٩٨٢ بدعوة من الرئيس مبارك ، لمناقشة مختلف الحلول الممكنة لمشاكل  
مصر الاقتصادية ، وهو ما تردد أيضاً في المؤتمرات السنوية للاقتصاديين  
المصريين التي عقدت منذ ١٩٧٦ ، يدعو إلى فرض قيود شديدة على  
الواردات ، بما في ذلك واردات السلع الإنتاجية والوسيطة ولو على حساب  
بعض الإنخفاض في معدلات الاستثمار والتنمية ، كما يدعو إلى تخفيض  
كبير في الإنفاق العسكري . أما تخفيض معدل الاستثمار فإن من الممكن  
التعويض عنه بترشيد توزيع الاستثمارات وإجراءات لإعادة توزيع الدخل .  
ولكن السياسات التي اتبعت بالفعل بعد ١٩٨١ ظلت في الأساس مجرد امتداد  
لسياسات السبعينات : معدلات استثمار مرتفعة ، مع الحد الأدنى من تقييد  
الواردات ، وإنفاق عسكري مرتفع واستمرار الاعتماد على الاقتراض الخارجي .  
إن ماسمى « الخطة الخمسية الأولى للسنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ » لم

---

(٢٦) انظر صندوق النقد الدولي ، المرجع السابق ص ٦٦ ، ورمزي زكي : دراسات في ديون مصر الخارجية ،  
مكتبة مدهولي ، ١٩٨٥ ، ص ٤٠٧ وكذلك :

Middle East Economic Survey, March 30, 1987, and Butter, D. : "Debt and  
Egypt's External Finances", in Tripp, Charles and Owen, R. (eds.) : Egypt under  
Mubarak, Routledge, London, 1989, pp. 123-136

تعط أولوية عالية لهدف تخفيض الديون الخارجية ، على الرغم من أن «الاعتماد على النفس» كان من بين ما رفعت هذه الخطة من شعارات . فطبقاً لهذه الخطة ، كان من المستهدف أن تزيد الديون المدنية الخارجية بنحو ٢٥٪ خلال الخمس سنوات ، من أجل تحقيق معدل للاستثمار قدره ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، وتحقيق معدل لنمو الناتج قدره ٨,١٪ سنوياً . على أنه سرعان ماتبين بعد تدشين هذه الخطة ، أنه حتى إذا لم تكن المديونية الخارجية العالية حافزاً كافياً لتخفيض أهداف الاستثمار ، فإن ماطراً من ظروف خارجية جديدة يفرض هذا التخفيض فرضاً . فخلال السنوات الأربع الأولى من الثمانينات ، انخفضت إيرادات مصر من البترول بنسبة ٣٦٪ ، وظلت المصادر الثلاثة الرئيسية الأخرى للعملات الأجنبية ( تحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ) راكدة تقريباً . أما معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة فقد بقي ثابتاً عند نحو بليون دولار سنوياً . بينما لم يتجاوز معدل الزيادة في صادرات مصر من السلع الأولية ( غير البترول ) ٤٪ في السنة . ومع تواضع الزيادة في الصادرات الصناعية ، كان إجمالي قيمة الصادرات من السلع والخدمات في ١٩٨٦/٨٥ أقل في الواقع مما كان في ١٩٨٢/٨١ بنسبة ١١٪ ، وفي أثناء ذلك كان على مصر أن تستمر في دفع مبالغ متزايدة من الفوائد لخدمة القروض السابقة . لقد فرضت بالفعل بعض القيود الجديدة على الإستيراد خلال تلك الفترة ، ولكنها لم تكن كافية لوقف التدهور في ميزان الحسابات الجارية بميزان المدفوعات ، حيث ارتفع العجز من ١,٧ بليون دولار في ٨٢/٨١ إلى ٣,٥ بليون دولار في ١٩٨٦/٨٥ .

في ٣٠ يونيو ١٩٨٦ ، كان إجمالي مديونية مصر الخارجية قد زاد بنسبة ٢٦٪ عما كان في ١٩٨١ ، فقد زاد من ٣٠ بليون دولار إلى ٣٧,٨ بليون دولار في تلك السنوات الخمس ، وزادت الديون المدنية الخارجية ، من مختلف الأنواع ، بنسبة ١٦٪ ( انظر الجدول ١-١ فيما يلي ) . كانت معدلات الزيادة هذه أقل بكثير من معدلات الزيادة المقابلة خلال الخمس سنوات الأخيرة من حكم السادات ، حينما تضاعف كل من إجمالي الديون الخارجية ، والديون المدنية وحدها نحو ثلاث مرات . وهي مفارقة تدعو إلى مزيد من الاستغراب



إذا تذكرنا أن الظروف الخارجية المتعلقة أساساً بأسعار البترول ، كانت أكثر ملاءمة بكثير في سنوات السادات الأخيرة ومن ثم كانت الحاجة إلى الاقتراض أقل بكثير .

من المهم أيضاً أن نلاحظ أن نسبة عالية من الديون التي تسلمتها مصر خلال الثمانينات كانت قد جرى التعاقد عليها خلال السبعينات . هذه النسبة قدرها وزير التخطيط الحالي بما يعادل ثلثي الزيادة في الديون المدنية الخارجية في الفترة ٨١-١٩٨٦<sup>(٢٧)</sup> . كذلك فإن التعلل بالحاجة إلى تحسين حالة البنية الأساسية المتدهورة ، هو أقرب إلى الصحة لتبرير الزيادة في المديونية خلال الثمانيات منه للسبعينات ، إذ أن التحسن الملموس في البنية الأساسية وخاصة في وسائل النقل والمواصلات ، ومياه الشرب والصرف الصحي ، كان نتيجة لقروض الثمانينات أكثر مما كان لقروض الفترة السابقة .

ومع ذلك فإن من الممكن للمرء أن يوجه نقدين أساسيين للسياسة المتبعة في النصف الأول من الثمانينات كان قد سبق لنا توجيههما لسياسة السادات الاقتصادية . يتعلق أولهما بتمويل مشروعات البنية الأساسية ، والتي لا تدر بطبيعتها دخلاً مباشراً ، بقروض خارجية ذات أسعار فائدة مرتفعة . أما النقد الثاني فيتعلق باستمرار النمو في الديون العسكرية . إن من المدهش أن هذه الديون العسكرية كانت قد بدأت تزيد بسرعة في أعقاب معاهدة السلام في ١٩٧٩ ، ثم زادت بنسبة ٨٠٪ أخرى في الخمس سنوات ( ٨١ - ١٩٨٦ ) . وعلى الرغم من أن المعونات العسكرية الأمريكية لمصر قد أصبحت تعطى في صورة منح ، بدلاً من القروض ، ابتداءً من ١٩٨٥ ، فإن ماسبق لمصر اقتراضه قبل ذلك لتمويل مشتريات عسكرية ، ظل يشكل عبئاً على ميزان المدفوعات بسبب ما كان على مصر دفعه من فوائد ، والتي بلغ معدلها في المتوسط ١٢٪ . أضف إلى ذلك أن التأخر في خدمة تلك الديون العسكرية كان مقترباً بغرامات تتضمن رفع سعر الفائدة بأربع نقاط مئوية ( إلى ١٦٪ ) على أي فترة تأخير تبلغ أو تزيد على ستين يوماً . وقد أخذ هذا يتكرر حدوثه كثيراً

---

(٢٧) في حديث صحفي لمجلة المصور ( القاهرة ) ٣٠ يوليو ١٩٨٧ ، ص ٢٢ .



بعد ١٩٨٤ ، حتى أنه في ١٩٨٥ كان مادفع بالفعل من مبالغ خدمة الديون لا يزيد على ٣٨٪ من إجمالي المستحق في تلك السنة (٢٨) .

كانت حالة المديونية في ١٩٨٦ قد أصبحت إذن أسوأ بكثير مما كانت عليه في مطلع الثمانينات ، على الرغم من أن معدل نمو الديون كان أبطأ في الثمانينات مما كان في السبعينات . كذلك يلاحظ أن هيكل الديون ( أو توزيعها بين مختلف الدول الدائنة ) أصبح أقل توازناً بكثير مما كان في ١٩٧٠ . إذ بينما كان نصيب كل من الكتلتين الشرقية والغربية في إجمالي ديون مصر المدنية في ١٩٧٠ متساوياً تقريباً ( ٤٣٪ و ٤٦٪ على التوالي ) ، ارتفع نصيب الكتلة الغربية إلى ٦٨٪ في ١٩٨٦ ( ٢٥٪ للولايات المتحدة ، ٣٣,٣٪ للدول الغربية الأخرى واليابان وأستراليا و ٩,٥٪ لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ) بينما انخفض نصيب الكتلة الشرقية إلى ٣٪ ( انظر الجدول ١-١ ) . وعلى أي حال ، فمن المؤكد أن مصر لم تكن مستعدة في ١٩٨٦ بأي حال من الأحوال ، لتقبل صدمة خارجية جديدة .

#### ١-٥ يوم الحساب :

أصبحت مصر بصدمة خارجية خطيرة ، مع ذلك ، في مطلع ١٩٨٦ ، متمثلة في انخفاض مفاجئ وكبير في أسعار البترول . ولم يقتصر أثر هذه الصدمة على الانخفاض الكبير في إيرادات مصر من صادرات البترول ، بل كانت لها آثار غير مباشرة تمثلت في تراخي تحويلات المصريين العاملين في الدول العربية الغنية بالبترول ، وانخفاض إيرادات السياحة بسبب انخفاض عدد السياح العرب من نفس هذه الدول . ترتب على ذلك أن معدل نمو الناتج ، الذي كان قد بدأ ينخفض منذ بداية الثمانينات ، أصابه تدهور شديد ابتداء من ١٩٨٦ . فبعد أن بلغ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، بالأسعار الثابتة ، ٨٪ في الفترة ( ٧٥ - ١٩٨٢ ) انخفض إلى ٥٪ في السنوات الثلاث التالية ( ٨٣ - ١٩٨٥ ) ثم إلى نحو ١٪ في الفترة ( ٨٦/٨٧ - ٨٩/١٩٩٠ ) .

(٢٨) من تقرير أمريكي رسمي غير منشور .

ومع معدل لنمو السكان يبلغ نحو ٢,٧ ٪ تدهور مستوى المعيشة خلال النصف الثانى من الثمانينات بمعدل سنوى قدره نحو ١,٧ ٪ فى السنة . زاد الأمر خطورة أن هذا الإنخفاض فى إيرادات البترول اقترنت به زيادة حادة فى التزامات مصر المتعلقة بخدمة الديون . فطبقاً لأحد المسئولين فى صندوق النقد الدولى ، بلغ حجم هذه الالتزامات فى ١٩٨٦/٨٥ ما لا يقل عن ٥,٥ بليون دولار ( ٢,٩ بليون لسداد جزء من أصل الدين و ٢,٦ بليون كفوائد ) ، وهو ما يكاد يساوى ضعف مبلغ خدمة الديون فى ١٩٨١ ، وأكثر من ٥٠ ٪ من قيمة إجمالى الصادرات من السلع والخدمات فى ١٩٨٦/٨٥ .

بعبارة أخرى ، كان على مصر ، إذا قامت بالفعل بتسديد ما عليها دفعه لخدمة الديون فى تلك السنة ، أن تضحي بكل إيراداتها من البترول ، ومن قناة السويس ، ومن السياحة ، بالإضافة إلى نحو ثلث تحويلات المصريين العاملين بالخارج . وبعبارة ثالثة ، كانت خدمة الديون المصرية فى تلك السنة من شأنها أن تستوعب أكثر من كل ما تلقتة مصر من معونات من الولايات المتحدة سواء فى صورة قروض أو منح مدنية أو عسكرية . (٢٩)

ولكن مصر لم تكن قادرة بالطبع على مواجهة كل هذه الالتزامات فى تلك السنة ، بل كانت المتأخرات قد بدأت تتراكم عليها حتى قبل ذلك بعدة سنوات . وفى ١٩٧٩ كانت مصر قد أعلنت أنها لن توفى بالتزاماتها للدول العربية التى شجبت اتفاقية كامب دافيد واتفاقية الصلح المنعقدة فى تلك السنة . كان هذا القرار يتعلق بديون قيمتها أربعة بلايين دولار ، ومنذ ذلك الوقت توقفت مصر عن الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول العربية بما فى ذلك ما كان عليها دفعه «لهيئة الخليج لتنمية مصر» التى أنشئت فى ١٩٧٦ . ثم توقفت مصر فى ١٩٨٠ عن خدمة الديون العسكرية المستحقة للاتحاد السوفيتى ، بعد أن شجب الاتحاد السوفيتى أيضاً معاهدة كامب دافيد ، ثم توقفت بعد قليل عن تسديد ديونها لإيران . ثم بدأ التأخر فى سداد المستحق لبعض الدول الغربية ، حتى قدر إجمالى المتأخرات على مصر فى ١٩٨٦/٨٥ بنحو ٢ بليون دولار (٣٠).

---

(29) Hasan, P. : "Structural Adjustment in Selected Arab Countries"

ورقة قدمت فى ندوة عقدت فى أبو ظبى ، نظمها صندوق النقد الدولى وصندوق النقد العربى فى ١٦ - ١٨ فبراير ١٩٨٧ ، بعنوان :

Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World .

(30) U.S Embassy in Cairo:Report on the Egyptian Economy,December1986,p 25.

كان من المحتم أن تزيد ديون مصر الخارجية بعد ١٩٨٦ ، بسرعة أكبر مما كانت تزيد به في الخمس سنوات السابقة ، ومع ذلك فإن معدل النمو في هذه الديون لم يبلغ قط معدل نموها خلال السبعينات . ويبين الجدول ( ١-٢ ) نمو وهيكل الديون الخارجية ، ومنه يتضح أن هذه الديون زادت بنسبة ٢١٪ خلال الثلاث سنوات التالية لصدمة انخفاض أسعار البترول في ١٩٨٦ ، فبلغت ٤٥,٧ بليون دولار في يونيه ١٩٨٩ . وقد بلغ حجم الفوائد المدفوع بالفعل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي حصيللة الصادرات السلعية . صحيح أن المصادر الأساسية الثلاثة للعملة الأجنبية ، عدا البترول ، وهي تحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ، قد جلبت معاً لمصر خلال ٨٩/١٩٩٠ ما يعادل تقريباً ضعف مجموع ما جلبته كل الصادرات السلعية ( انظر الجدول ٣-١ في الفصل الثالث ) ، ولكن ظلت مصر تحقق عجزاً في حساب العمليات الجارية قدره ( باستبعاد التحويلات الرسمية ) ٢٢٩٤ مليون دولار ، أي أكثر من خمس قيمة كل الواردات السلعية . فإذا أدخلنا في حسابنا التحويلات الرسمية لتلك السنة ، ينخفض العجز في حساب العمليات الجارية إلى نحو النصف ، ومع هذا يظل هناك عجز قدرة ١٢١٤ مليون دولار في وقت كانت مصر تتخلف فيه عن الوفاء بأكثر من ثلث الفوائد المستحقة عليها . ( انظر الجدول ٣-١ ) .

كان وضع المديونية إذن قاتماً إلى حد كبير عشية تفجر أزمة الخليج في أغسطس ١٩٩٠ . ففي ذلك الوقت كان إجمالي الديون الخارجية قد بلغ ٤٧,٦ بليون دولار أي أكثر من ١٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ، مما جعل عبء الدين الخارجي لمصر من أعلى أعباء الديون في العالم ، إذا قيس بنسبته للناتج المحلي ، وأعلى كذلك من عبء الدين الخارجي الثقيل الذي كانت تحمله مصر منذ نحو قرن من الزمان ( نحو ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي ) ، والذي أدى إلى عزل حاكم مصر في ذلك الوقت ، الخديو اسماعيل ، عن عرشه واحتلال بريطانيا لمصر . في ١٩٩٠ كان مبلغ خدمة الديون المستحق على مصر قد ارتفع إلى ٦ بليون دولار ( أي ما يمثل ٥٤٪ من قيمة جميع صادرات مصر من السلع والخدمات ) ، وضافت بشدة فرص الاقتراض التجاري أو



الرسمى المتاحة لمصر ، وبدأت الحكومة تواجه صعوبات شديدة فى تمويل بعض الواردات الأساسية من الموارد الغذائية<sup>(٣١)</sup> .

## ٦-١ إعفاءات ولكن بمقابل :

على أن أزمة الخليج اقترنت ببعض التطورات الهامة غير المتوقعة . أما أثرها على مختلف عناصر ميزان المدفوعات ، الذى كان أكثر إيجابية مما كان متوقعاً ، فسوف نتناوله فى الفصل الثالث . ولكن الأهم من ذلك ، وهو ماسوف نتناوله الآن ، هو أثر أزمة الخليج على ديون مصر الخارجية .

فمن ناحية ، أخذت التعهدات بتقديم معونات مالية وعينية ، تتدفق على مصر بمعدلات مرتفعة ، كرد فعل لأزمة الخليج ولتقديرات الحكومة المصرية للخسائر المتوقعة بسببها . فخلال الستة أشهر التالية لبدء الأزمة ، حصلت مصر على تعهدات بمساندات مالية بلغت ( باستبعاد معونات الولايات المتحدة ) ٤٧٢٦ مليون دولار ، أهمها من المملكة السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمانيا واليابان ( انظر الجدول ١-٤ ) . وعلى الرغم من أن هذا المبلغ كان أقل من تقدير الحكومة المصرية لخسائر ميزان المدفوعات المتوقعة بسبب الأزمة ( ٥٩٠٠ مليون دولار ) والذى أعلنته مصر فى الأيام الأولى للأزمة ، وعلى الرغم كذلك من أن معدل الدفع الفعلى لهذه المعونات كان أقل بدرجة ملحوظة من مبلغ التعهدات ، فقد ساهمت هذه المعونات مساهمة هامة فى تحسين وضع ميزان المدفوعات المصرى ، حتى ظهر ، خلافاً لكل التوقعات ، أن ميزان المدفوعات فى ١٩٩١/٩٠ كان أفضل حالاً بكثير مما كان فى أية سنة من السنوات الخمس السابقة . فبالإضافة إلى ما تلقتة مصر بالفعل من معونات مالية ( ٢,٤ بليون دولار ) قدمت سبع دول غربية معونات سلعية فى صورة منح ، فأرسلت فرنسا كميات من القمح والدقيق واللحوم ، وأرسلت كندا قمحاً وورقاً ، كما قامت استراليا بتحويل شحنة تجارية كبيرة من القمح ، كانت فى طريقها إلى العراق ، فذهبت فى صورة منحة إلى مصر .

---

(٣١) من تقرير للسفارة الأمريكية فى القاهرة عن الاتجاهات الاقتصادية فى مصر ، مارس ١٩٩٠ ، ص ٢ .



واستمرت الولايات المتحدة فى تنفيذ برنامج المعونة الاقتصادية الضخم لمصر خلال ١٩٩١/٩٠ ، بالمعدل المعتاد ( نحو بليون دولار سنوياً )<sup>(٢٢)</sup> ، بالإضافة إلى كميات صغيرة كمعونة عاجلة فى صورة قمح ودقيق ، ولكن أهم مساهمة للولايات المتحدة لميزان المدفوعات المصرى ، كرد فعل لأزمة الخليج ، كانت هى إلغاء ٩٠ ٪ من ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة أى إلغاء ما يعادل ٧,١ بليون دولار . تلا ذلك ، بعد وقت قصير ، قيام بعض دول الخليج العربية بإلغاء ديون أخرى على مصر قيمتها ٦,٦ بليون دولار ، وكان من أثر هذين الإعفاءين أن انخفضت التزامات مصر الخارجية فيما يتعلق بالفوائد واجبة الدفع بنحو بليون دولار سنوياً . ثم لم تمض شهور قليلة على هذين الإعفاءين حتى بدأت مفاوضات بين مصر والدول المكونة لنادى باريس أسفرت عن عقد اتفاق فى مايو ١٩٩١ جرى بمقتضاه إعفاء مصر من ٥٠ ٪ من بعض ديونها الخارجية تبلغ قيمتها ٢٠,٢ بليون دولار ، وذلك على مراحل ثلاث : تتمثل الأولى فى الأعفاء الفورى لمصر من ١٥ ٪ من هذا الجزء من الديون ، والثانية ( وتتم فى نوفمبر ١٩٩٢ ) تعفى فيها من ١٥ ٪ أخرى ، والثالثة ( وتتم فى مايو ١٩٩٤ ) تعفى فيها مصر من النسبة المتبقية ( ٢٠ ٪ ) . ومعنى هذا أن تعفى مصر فى مايو ١٩٩١ من ٣ بليون دولار ( بالإضافة إلى ما حصلت عليه من إعفاءات قبل ذلك من الولايات المتحدة ودول الخليج ومجموعها ١٣,٧ بليون دولار ) وفى نوفمبر ١٩٩٢ تعفى من ٣ بليون أخرى ، ثم تعفى من ٤ بليون أخرى فى مايو ١٩٩٤ ، على أن يلاحظ أن الإعفاءين الأخيرين متوقفان على مدى اتباع مصر لتوصيات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى فى تنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادى .

ترتب على هذا أن انخفضت ديون مصر الخارجية من ٤٧,٦ بليون دولار فى يونيو ١٩٩٠ إلى نحو ٣٤ بليون فى فبراير ١٩٩١ ( كنتيجة لإلغاء ديون

(٢٢) منذ عانت الولايات المتحدة إلى تقديم المعونة الاقتصادية لمصر فى ١٩٧٥ ، ظلت هى أهم مصدر منفرد للمعونة الأجنبية لمصر ، وقد بلغ مجموع المعونة الأمريكية لمصر فيما بين ١٩٧٥ و ١٩٩٠ نحو ١٦ بليون دولار ، منها ٦,٧ بليون ( ٤٢ ٪ ) فى صورة تمويل مشروعات ، ٤,٦ بليون ( ٢٨ ٪ ) طبقاً لبرنامج الواردات السلمية ، و ٣,٥ بليون ( ٨ ٪ ) تحويلات نقدية ، والباقى طبقاً للقانون الأمريكى المعروف باسم ( قانون ٤٨٠ ) . وتشير كل هذه الأرقام إلى المدفوعات الفعلية وليس لمجرد التعهدات .

قيمتها ٧,١ بليون دولار من الولايات المتحدة و ٦,٦ بليون من دول الخليج ) .  
وفى يوليو ١٩٩١ خفضت من جديد إلى ٣١ بليون دولار ، وإذا حدث وتم  
بالفعل تنفيذ بقية التخفيض الذى وافق عليه نادى باريس وقدره ٣٥٪ ،  
وافترضنا عدم حدوث اقتراض جديد حتى منتصف ١٩٩٤ ، فإن ديون مصر  
الخارجية فى ذلك الوقت ستكون قد انخفضت إلى ٢٤ بليون دولار أى نصف  
ماكانت عليه فى منتصف ١٩٩٠ .

إلى جانب ذلك ، وكنتيجة لإتمام الاتفاق مع صندوق النقد الدولى فى أبريل  
١٩٩١ ، وهو ما جعل الاتفاق مع نادى باريس ممكناً ، حصلت مصر على  
قروض جديدة من الصندوق ومن مجموعة البنك الدولى ، تشمل بعض  
القروض المعفاة من الفوائد من هيئة التنمية الدولية (٣٣) .

على أنه ، حتى تاريخ كتابة هذه السطور ، لم تكن مصر قد حصلت بعد  
على الأعفاء الثانى الذى كان مقرراً حدوثه فى نوفمبر ١٩٩٢ ، بسبب الخلاف  
بين مصر والصندوق حول مدى التزام مصر بالبرنامج الزمنى لتطبيق  
الإجراءات الاقتصادية التى أوصى بها الصندوق والبنك الدوليان (\*) . كانت  
مصر قد قطعت شوطاً بعيداً بالفعل ، منذ ١٩٨٧ ، وعلى الأخص فى أعقاب  
اجتماع نادى باريس فى مايو ١٩٩١ ، فى تطبيق توصيات الصندوق والبنك  
الخاصة ببرنامج التصحيح الهيكلى والتحرير الاقتصادى ، فأسخت مصر  
نظام سعر الصرف المزدوج فى فبراير ١٩٩١ ، الذى أدى إلى الاقتصار ، على  
سعرين فقط للعملة الأجنبية ، السعر « الأولى » ، والسعر « الثانوى » ، وهو  
سعر السوق الحرة ، وذلك لفترة ١٢ شهراً تنتهى فى فبراير ١٩٩٢ ، ولكن  
جرى الأسراع فى توحيد سعر العملة حتى تم التوحيد الكامل لسعر الصرف  
فى أكتوبر ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بالسياسة النقدية وسياسة الائتمان ، ألغيت

---

(٣٣) حصلت مصر عبر فترة طويلة على قروض ميسرة من هيئة التنمية الدولية مجموعها بليون دولار ،  
ولكنها حرمت من حق الاقتراض من هذه الهيئة فى ١٩٨١ بسبب ارتفاع متوسط الدخل فى مصر فى أواخر  
السبعينات ، ثم استعادت مصر حق الاقتراض فى أكتوبر ١٩٩٠ .

(\*) تم الاتفاق بين الحكومة المصرية والصندوق فى ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢ على إلغاء الشريحة الثانية ونسبتها  
١٥٪ .

فى يناير ١٩٩١ الحدود القصوى ( السقف ) المفروضة على أسعار الفائدة على الودائع والاقتراض ، وأدخل نظام بيع سندات الخزانة بالمزاد . وفى مجال السياسة المالية ، فرضت ضريبة جديدة هى الضريبة العامة على المبيعات فى أبريل ١٩٩١ لتحل محل الضرائب على الاستهلاك ، وخفض عجز الموازنة العامة تخفيضاً كبيراً وانخفض معدل التضخم ، كما أعطى الاتجاه نحو التخصيصية دفعة جديدة بإصدار قانون قطاع الأعمال العام فى ١٩٩١ الذى سمح بتكوين شركات قابضة تكون هى بدورها الأساس القانونى لعملية

تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة . على أنه تباطأت بعد ذلك عملية التخصيصية، وروى أن هذا التباطؤ هو الذى يشكل موضوع الشكوى الرئيسى من جانب المؤسستين الدولتين ، الصندوق والبنك ، ومن ثم كان هو العقبة الأساسية فى طريق تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل تخفيض الديون .

فى أثناء ذلك ، قامت الحكومة المصرية بإعداد خطة خمسية جديدة ، ( يشار إليها عادة باسم الخطة الثالثة ) للفترة ٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧ ، ومن بين أهدافها تخفيض الاعتماد على المصادر الخارجية إلى ما لا يزيد على ١٤ ٪ من الاحتياجات المالية للخطة ( ٢٠,٦ بليون جنية مصرى من ١٤٥ بليون ) . وأما عن هذه المصادر الخارجية ، ففى عدا الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، تستهدف الخطة أن تكون ٣٠ ٪ من هذه المصادر فى شكل المنح ، و ٦٢ ٪ فى شكل قروض و ٨ ٪ فى شكل تسهيلات ائتمانية (٢٤) . إن هذا الهدف هو أكثر طموحاً بكثير من حيث تعبئة المدخرات المحلية اللازمة ، مما عرفتة تجربة التخطيط فى مصر فى أى عهد من عهودها ، بما فى ذلك مرحلة الخطة الناصرية الأولى ( ٥٩/٦٠ - ٦٤/٦٥ ) . وقد بنى هذا التفاؤل على ما يتوقعه راسمو الخطة من نتائج وثمار التصحيح الهيكلى والتحرير الاقتصادى . فهذه الآثار التى يتوقعها واضعو الخطة ورأسمو السياسة الاقتصادية فى مصر ، فيما يتعلق بزيادة معدلات الادخار والاستثمار ، ونمو القطاعات السلعية بالنسبة للقطاعات الخدمية ، وزيادة الصادرات الزراعية والصناعية ، يرجى منها أن تؤدى إلى الاستغناء عن المصادر الخارجية فى تمويل احتياجات الاستهلاك (٢٥) ، وإلى قصر الحاجة إلى هذه المصادر على تمويل تلك الاستثمارات التى من شأنها أن تولد عائداً يفوق تكاليف الاقتراض . وإن واحداً من أهداف الفصول الآتية هو أن نتبين إلى أى حد يمكن أن نعتبر هذه الآمال والتوقعات واقعية وقابلة للتحقيق .

(٢٤) وزارة التخطيط : الإطار البنى للخطة الخمسية الثالثة ( ٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧ ) ، المجلد الأول ، ص ١٩٠ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

جدول ( ١-١ )

التوزيع النسبي لديون مصر الخارجية العامة  
فى نهاية يونية ١٩٨٦

الدائن	%	الدائن	%
الولايات المتحدة	٢٥.٠	مندوق النقد الدولى	١.١
أوروبا الغربية واليابان وكندا	٢.٠	بول الكوميكون والصين	٢.١
البلاد العربية والاسلامية	١١.٨	استراليا ودول أخرى	٢.٨
مؤسسات المعونة العربية	٨.٩	مؤسسات المعونة الاقليمية (١)	١.٠
البنك الدولى	٥.٠	بنوك أجنبية	٤.١
هيئة التنمية الدولية	٢.٣	دائنون آخرون	٢.٩
		المجموع	١٠٠.٠

(١) تشمل بنك التنمية الأفريقى ، وبنك الاستثمار الأوروبى وبنك التنمية الاسلامى.  
المصدر : حصبت الأرقام من :

Butter , D. : " Debt and Egypt's Financial Policies " .



جدول ( ٢-١ )

الدين الخارجى القائم

( بالمليون دولار فى نهاية كل فترة )

٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	نوع الدين
٨٥.٩	٧٥١٨	٦١٦.	٥٥٦٢	٤٦٥.	٤٢٦.	تسهيلات الموردين
م. غ	٢.١١	١٩٦٣	١٩.٣	١٧٥٢	١٥٥٤	البنك الدولى وهيئة المعونة الدولية
م. غ	٢٥٢٩	٢٤٤٩	٢٤.٦	٢٢٨١	٢٢٦٩	هيئة التخطيط لتنمية مصر
م. غ	٦٨٥	٦٨٢	٦.٣	٤٢٨	٤١٢	مليون اخرى لمؤسسات متعينة الاطراف
(١) ٢٤٨١٧ {	١٢٧٥٦	١٢.١٢	١.٧٥٩	١.٢٦٥	٩٧٤.	مليون معنية ثنائية
	١.٤٩٥	٩٤٤٧	٨٩٣٦	٩٢٨.	٧٢٢.	مليون عسكرية
٢٨٥٩١	٢٥٩٩٤	٢٣٢٧١	٢.١٦٩	٢٨٩٥٦	٢٥٥٤٦	مجموع الديون العامة لـ المضمونة من الدولة ، متوسطة وطويلة الاجل .
٤٢٤٤	٤٢٢١	٤٢٨٨	٤٩٢٩	٥٦٢٧	٥٦٥٥	مليون قصيرة الاجل
٢٨١٨	٢٨٢٦	٢٧٥.	٢٧٥.	١٨.٧	١٨٤٩	مليون القطاع الخاص
٤٥٧٥٢	٤٣١٤١	٢٩٨٥١	٢٧٨٤٨	٣٦٤٠٠	٣٢.٧.	إجمالي الديون

(١) تشمل أيضا الديون العسكرية ( غ. م. ) = غير متوفر

المصدر :

IMF : Report on Recent Economic Developments in Egypt . January 1990 .

جدول ( ١ - ٢ )

مدفوعات الفوائد بالمقارنة بالفوائد المستحقة الدفع  
بالمليون دولار

٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	
١.١٦	٧٨٥	١.٩٣	١٤٢٢	مدفوعات الفوائد
٢٤٢٣	٢٨٦٦	٢٣٨٥	٢٤٤٣	الفوائد المستحقة الدفع

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق .

جدول ١ - ٤

المعونات المالية المقدمة إلى مصر

بسبب أزمة الخليج

( حتى ٢١ يناير ١٩٩١ )

بملايين الدولارات الأمريكية

الدولة المعطية	تعهدات	مدفوعات فعلية	الدولة المعطية	تعهدات	مدفوعات فعلية
<u>أوروبا :</u>			<u>الدول العربية</u>		
السوق الأوروبية	٢٥٤	١٦	الكويت	١.١٥	٥٥٥
بلجيكا	١٦	٦	السعودية	١٦٨٨	١٢.٨
فرنسا	٥.	-	الإمارات	٤٢.	٤٢.
ألمانيا	٦٧٣	١٥٤	<u>دول أخرى</u>		
أيرلندا	٦	-	أستراليا	١	-
إيطاليا	٧٥	-	كندا	٢٢	-
لوكسمبورج	١	-	كوريا	٢٣	-
هولندا	١٨	١٨	اليابان	٤٤.	-
النرويج	٢	٢			
أسبانيا	١٢	-			
السويد	١٠	-			
			<u>المجموع</u>	٤٧٢٦	٢٢٧٩

المصدر : وزارة التعاون و الاقتصاد الدولي





## الفصل الثانى

### الادخار والاستثمار

#### ١-٢ معدلات الادخار والاستثمار :

إن الحاجة إلى مصادر خارجية للتمويل تنبع أساساً من عجز المدخرات المحلية عن تغطية متطلبات الاستثمار ، وهكذا كان التزايد السريع في ديون مصر الخارجية خلال الثلاثين سنة الأخيرة ، وعلى الأخص في العقدين الأخيرين ، راجعاً في الأساس إلى العجز عن زيادة الادخار المحلى .

هذا العجز عن زيادة معدلات الادخار كان في الواقع واحداً من أكثر جوانب الأداء الاقتصادى المصرى سوءاً منذ الخطة الخمسية الأولى ( ٦٠/٥٩ - ٦٤/٦٥ )<sup>(١)</sup> ، ولكنه أصبح أكثر حدة بكثير ابتداء من منتصف الثمانينات . فيبين الجدول ( ١-٢ ) أنه طوال ربع القرن الماضى ، اعتمدت مصر على المصادر الخارجية لرأس المال لتمويل مالا يقل عن ربع إجمالى الاستثمارات ، ثم أصبحت بعد ١٩٨٥ ، تعتمد على هذه المصادر في تمويل نصف الاستثمارات ، مما جعل مصر في وضع هو أكثر سوءاً ، من هذه الناحية ، من وضعها قبل ارتفاع أسعار البترول في ١٩٧٣ . لقد تدنى معدل الادخار في ١٩٨٨ و ١٩٨٩ إلى ٦,٨ ٪ و ٥,٧ ٪ من الناتج القومى الإجمالى على التوالى ، وهو مالا يمثل أكثر من ٣٦ ٪ و ٣٠ ٪ من إجمالى الاستثمار في هاتين السنتين<sup>(٢)</sup> .

---

( ١ ) مكنّا كان تقييم الأستاذ بنت هانسن لنتائج هذه الخطة ، أنظر مقال :

"Planning and Economic Growth in U.A.R.: 1960 - 65" , in Vatikiotis , P. ( ed.) Egypt Since the Revolution , Allen & Unwin, London , 1968.

(2) World Bank : Trends in Developing Economies . 1990 , p.178.

إن هذا العجز عن زيادة معدل الادخار يكاد يثير كل مشاكل مصر الاقتصادية ، بالإضافة إلى بعض القيود السياسية والاجتماعية . والملاحظ على مانتشره المنظمات الدولية عن الاقتصاد المصرى ميلها ، وهى بصدد تفسير انخفاض معدل الادخار ، إلى التركيز على التبييد المقترن بالاستهلاك الحكومى وعلى انخفاض مستوى الكفاءة فى إدارة مشروعات القطاع العام وما يترتب على ذلك من انخفاض معدل الأرباح ومعدل الادخار ، بينما تميل التصريحات الرسمية المصرية إلى التركيز على مسئولية ارتفاع معدل نمو السكان . أما فيما يتعلق بالنمو السريع فى الاستهلاك الحكومى ، فيلاحظ التركيز عادة على عوامل ثلاثة : نظام الدعم ، والأنفاق العسكرى ، والتزايد السريع فى عدد العاملين بالحكومة . وأما انخفاض كفاءة الإدارة فى القطاع العام فيرد عادة إلى قيود البيروقراطية وإلى المركزية المفرطة فى الإدارة الحكومية وإلى تحديد الأسعار تحديداً إدارياً ، وإلى ضعف نظام الحوافز . ولكن هناك عوامل أخرى قد لا تقل أهميتها فى تفسير انخفاض معدل الادخار عن هذه العوامل المذكورة كلها ، ومع ذلك لا تحظى بنفس الدرجة من التأكيد . فانخفاض الادخار الحكومى قد يكون ناتجاً عن انخفاض حجم الإيرادات الحكومية وليس فقط عن ارتفاع مستوى الأنفاق ، وانخفاض الادخار الخاص ( أو العائلى ) قد يكون راجعاً فى الأساس إلى عوامل اجتماعية مختلفة لا يرد ذكرها عادة .

ولكن فلنلاحظ أولاً أن الاستهلاك الحكومى لا يبدو أنه يتحمل الجزء الأكبر من المسئولية منذ أوائل الثمانينات ، عن انخفاض معدل الادخار . بل إنه يلاحظ أنه ، منذ ١٩٨٥ ، لم يطرأ على الاستهلاك الحكومى ، بالأسعار الثابتة ، أى ميل يذكر نحو الزيادة ، بينما استمر الاستهلاك الفردى فى الزيادة بسرعة ، حتى إنه بينما انخفض نصيب الاستهلاك الحكومى فى الناتج المحلى الإجمالى ، ارتفع نصيب الاستهلاك الفردى بدرجة ملحوظة ، من ٦٧ ٪ فى ١٩٨٢ إلى ٨٠ ٪ فى ١٩٨٩ . وهكذا يبدو أن الحكومة أبدت استعداداً أكبر لضبط النفس مما أبداه الأفراد ، فى مواجهة انخفاض معدل نمو الدخل .

لقد أشار الأستاذ بنت هانسن ، وهو بصدد دراسة تطور كل من الاستهلاك الحكومى والفردى منذ أواخر الخمسينات ، إلى تلك الحقيقة

الشيقة، وهى اتجاه معدل نمو الاستهلاك الحكومى إلى الانخفاض على نحو منتظم منذ الستينيات : من ١٢٪ فى ١٩٦٥/٦٠ حتى بلغ ٤,٢٪ فى ٧٣-٨١/١٩٨٢ ، وقد رأينا حالاً أن هذا الاتجاه قد استمر أيضاً خلال الثمانينات . على العكس من ذلك ، ارتفع معدل الزيادة فى الاستهلاك الفردى من ٥,١٪ فى ١٩٦٥/٦٠ إلى ٨,٦٪ فى ٨١/١٩٨٢ <sup>(٣)</sup> ، ( وذلك بعد انخفاض طفيف فى الفترة الواقعة بين هاتين الفترتين ) ، حتى تجاوز هذا المعدل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية فى أعقاب ١٩٨٥ .

## ٢-٢ الاستهلاك الحكومى :

يقول الأستاذ هانسن إن المستوى المرتفع نسبياً الذى بلغه معدل نمو الاستهلاك الحكومى خلال الستينيات (١٢٪) وانخفاضه بعد ذلك ، مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بظروف الحرب والسلام <sup>(٤)</sup> . ولا شك أن من الصحيح أن تقلب مستوى الاستهلاك الحكومى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتقلب مستوى الأنفاق على السلاح ، ولكن هذا لايعنى بالضرورة أنه يتوقف ، بدرجة كبيرة ، على «ظروف الحرب والسلام» . فقد سبق لنا أن رأينا فى الفصل الأول ، كيف استمر الأنفاق العسكرى فى الزيادة بمعدل مرتفع لفترة طويلة بعد حرب ١٩٧٣ ، وقد تعاقدت مصر مع الولايات المتحدة على قرض كبير لشراء السلاح بعد توقيع اتفاقية السلام فى ١٩٧٩ مباشرة . كذلك لايمكن أن نفسر الانخفاض فى معدل الأبخار فى الفترة اللاحقة لسنة ١٩٨٥ بأسباب تتعلق بنظام الدعم الذى تخفض الحكومة بمقتضاه أسعار بعض السلع الأساسية ، ففى ٨٨/١٩٨٩ كان حجم الدعم الحكومى بالأسعار الجارية أعلى بنسبة ١٤٪ فقط مما كان قبل ذلك بخمس سنوات . ( انظر الجدول ٢-٣ ) . إن بنود الأنفاق الحكومى التى يظهر من هذا الجدول أنها ارتفعت ارتفاعاً كبيراً فى السنوات الأخيرة ، لم تكن هى بنود الدعم ، والأنفاق العسكرى ، بل بنود الأنفاق الاستثمارى ، والأجور والمرتبات ، وأكثر من كل ذلك ، بند الفوائد المدفوعة عن الديون الحكومية .

(٣) بنت هانسن ، المرجع السابق ، ص ١٨ .

(٤) المرجع السابق ، ص ١٨ .



ومن بين هذه البنود الثلاثة الأخيرة يجرى التركيز عادة ، فى الكتابات الجارية ، على بند الأجور والمرتبات ، وعلى الأخص الإشارة إلى مسئولية السياسة الحكومية التى تضمن تعيين الخريجين ، عن الزيادة السريعة فى هذا البند من بنود الأنفاق ، لكننا نلاحظ ، هنا أيضاً ، أنه على الرغم من الزيادة الكبيرة فى القيمة النقدية للأجور والمرتبات ، هناك من الدلائل ما يشير إلى حدوث انخفاض كبير فى الأجور الحقيقية خلال الفترة التى يغطيها الجدول (٢-٣) ، انخفاض يبلغ نحو ٤٠ ٪<sup>(٥)</sup>، بينما تخلت الحكومة تخلياً يكاد يكون تاماً عن التزامها بتعيين الخريجين عن طريق مد فترة الانتظار التى تنقضى بين التخرج والتعيين حتى بلغت الآن ما يزيد عن خمس سنوات<sup>(٦)</sup> .

على أية حال ، فإنه بينما بذلت الحكومة جهداً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة لتخفيض الأنفاق فإنها لم تبذل جهداً مماثلاً لزيادة الإيرادات ، مما أدى إلى استمرار الانخفاض فى الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى . كان أهم العوامل المسئولة عن هذا الانخفاض ، منذ ١٩٨٦ ، هو انخفاض إيرادات البترول بسبب تدهور أسعاره ، ولكن كان هناك أيضاً انخفاض ملحوظ فى الإيرادات الضريبية الأخرى ، خاصة من الضرائب المباشرة ، إذ تراخت بدرجة واضحة عن معدل الزيادة فى الدخل نتيجة قصورها عن تغطية بعض أنواع الدخل الهامة ، والأفراط فى منح الإعفاءات الضريبية ، وضعف درجة التصاعدية فى الهيكل الضريبى ، وضعف الجهاز الضريبى نفسه وقلة كفاءته فى تحصيل الضرائب واجبة الدفع . كل هذا أدى إلى ضآلة حصيلة الضرائب المباشرة فى مصر . والواقع أن قليلاً من البلاد ذات متوسط الدخل المقارب لمصر ، تبلغ فيها حصيلة الضرائب على الدخل أو على الأرباح أو على زيادة رأس المال ، فى ١٩٩٠ ، أقل من حصيلتها فى مصر ، كنسبة من إجمالى الإيرادات الحكومية الجارية . فبينما بلغت هذه النسبة فى مصر ١٥,٩ ٪ بلغت ٢٩,٢ ٪ فى الفلبين ، ٢٩,٥ ٪ فى سورية ، ٤٥,٢ ٪ فى الكاميرون ، ٥٦,٩ ٪ فى اكوادور<sup>(٧)</sup> .

(5) World Bank :A.R.E.,Economic Readjustment with Growth,1990. vol.1,pp.12-13.

(٦) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(7) World Development Report , 1990 . p. 240.



وهكذا تظل الضرائب غير المباشرة هي المصدر الأساسي لزيادة الإيرادات الحكومية في مصر ، وقد أصبح ذلك واضحاً بوجه خاص بعد إدخال ضريبة المبيعات في ١٩٩١ . ولعل السبب الأساسي في غلبة الضرائب غير المباشرة على مختلف أنواع الإيرادات الحكومية ، ليس فقط في مصر بل وفي كثير من بلاد العالم الثالث الأخرى ، ليس هو أنها أسهل في التحصيل ، وأقل نفقة ، بل العقوبات السياسية القائمة في وجه زيادة الضرائب المباشرة .

من العوامل التي تؤثر تأثيراً كبيراً على كل من الأنفاق والإيرادات الحكومية على نحو يخفض معدل الانخار بدرجة ملموسة ، عامل « الفساد » . لقد حذر الأستاذ جمار ميردال ، الاقتصادي وعالم الاجتماع السويدي الشهير ، منذ وقت طويل ، من مغبة تجاهل هذا العامل ، وعبر عن أسفه إذ يرى أن :

« من الممكن أن تقرأ مئات الكتب والمقالات عن التخلف الاقتصادي والتنمية دون أن تصادف ولو مرة واحدة كلمة ( الفساد ) ، ولا يذكر ميردال مصر بالذات بين الأمثلة التي يقتطفها لوصف ما أسماه « بالدولة الرخوة » ، ولكن كثيراً مما يقوله في هذا الصدد ينطبق أيضاً على مصر ، بما في ذلك إشارته إلى أن القوانين الضريبية « يعتمد واضعوها أن تكتب في عبارات غير دقيقة حتى يتسع مجال التهرب من الضرائب » وإلى « سهولة التهرب الضريبي بسبب التفاهة المدهشة لما فرض على هذا التهرب من عقوبات ، والحرص على الأبقاء على الجهاز القائم بتقدير وتحصيل الضرائب ضعيفاً وقليل الكفاءة إذ يقوم به أفراد لا يعطون مرتبات كافية مما يسهل قبولهم للرشاوى » (٨) .

وفي كتاب حديث<sup>(٩)</sup> يناقش العلاقة بين أرباب العمل في مصر والبيروقراطية الحكومية ، ينتهي يحيى سادوفسكى إلى أن مشكلة تهديد

---

(8) Myrdal, G.: The Challenge of World Poverty, Allen Lane and Penguin Press, London , 1970, pp. 208-252.

(9) Sadowski, Y. : Political Vegetables. the Brookings Institution. Washington D.c., 1991.

الموارد الاقتصادية لا يجب أن تقتصر مناقشتها على ذلك التبسيط المألوف الذي يلخصها في كلمتين هما « نظام السوق الحرة كفاء ، ونظام تدخل الدولة سيئ وغير كفاء » ، بل الأهم من ذلك في الواقع هو طبيعة العلاقة القائمة بين المشتغلين في هذا الميدان وذاك ، أى بين أرباب العمل والبيروقراطية الحكومية ، إذ تؤثر طبيعة هذه العلاقة تأثيراً عظيماً على نوع الأداء الاقتصادي في الدولة. فإذا كانت هذه العلاقة علاقة عدائية ، فإن من الممكن أن يؤدي هذا العداء إلى الإضرار بالاقتصاد القومي بأكثر من الضرر الذي يمكن أن تحدثه كارثة طبيعية ، ولكن من الممكن أيضاً إذا كانت العلاقة بينهما علاقة بين حليفتين متساندين ، أن يؤدي هذا التحالف إلى ضرر لا يقل شدة عن ضرر عداوتهما . فمن خلال سعى أرباب العمل إلى تحقيق أكبر « ربح » ممكن لأنفسهم ، يمكن أن يحولوا موارد الدولة العامة إلى جيوبهم الخاصة ، مما يزيد أرباحهم دون أن يصاحب ذلك أى أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ، ( ناهيك عن التنمية الاقتصادية الحقيقية . ) (١٠) .

ولا يختلف تقييم الأستاذ بنت هانسن للأداء الاقتصادي المصري في العقود الأخيرة ، عن هذا التقييم اختلافاً كبيراً ، وإن كان يوسع دائرة الشرائح الاجتماعية التي يعتبرها « متحالفة » مع البيروقراطية الحكومية ، إذ يصف هذا التحالف بأنه « تحالف بين الحكام وبين الصفوة الاجتماعية » ، تتنازل هذه الصفوة بمقتضاه عن الحرية السياسية في مقابل حصولهم على طيبات الحياة *La dolce vita* ، ابتداء من مختلف وسائل الترف التي يحصل عليها المحظوظون ، وحتى رغيف الخبز الذي يحصل عليه الفقراء بثمن لا يكاد يذكر ، (١١) .

## ٢-٢ الاستهلاك الفردي :

من الملامح الهامة للاستهلاك الفردي في مصر خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، بقاؤه ثابتاً تقريباً ، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ، حتى

(١٠) للرجع السابق ، ص ٢١٥ - ٢١٦ .

(11) Hansen , B , : The Political Economy of Poverty .. etc , op . cit . , p . 117.

منتصف الثمانينات ، ثم ارتفاعه فجأة وبشكل منتظم منذ هذا التاريخ وحتى الآن . وهكذا يبين الجدول ( ٢-٤ ) أن نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى قد تقلب فى نطاق ضيق جداً ( بين ٦٣٪ و ٦٨٪ ) طوال فترة الثلاثين عاماً الواقعة بين ١٩٥٥ و ١٩٨٥ ، ومن ثم فإن تقلبات معدل الادخار، وعلى الأخص تلك التى حدثت فيما بين ٦٧ و ١٩٧٣ ، يجب أن تفسر أساساً بما طرأ من تغيرات على الاستهلاك الحكومى . إن هذا الثبات فى نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى ، كل هذه المدة الطويلة ، يعنى بالطبع أن معدل نمو الاستهلاك الفردى كان مساوياً أو شبه مساو لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وهذا بذاته يكفى لتحذيرنا من خطأ المبالغة فى الدور الذى لعبه النمو السريع فى السكان فى ارتفاع معدل نمو الاستهلاك الفردى . إن معدل نمو السكان لم يطرأ عليه تغير ذو شأن خلال الأربعين سنة الماضية ، كما يبين الجدول ( ٢-٥ ) ، ومن ثم فلا بد أن الزيادة الملحوظة فى معدل نمو الاستهلاك الفردى ( وهى الزيادة بنحو الثلثين فيما بين ٦٠ - ١٩٦٥ و ٧٤-٨١/١٩٨٢ ) ترجع فى الأساس إلى التغيرات التى طرأت على معدل نمو الدخل و / أو على عوامل اجتماعية أخرى غير زيادة السكان .

لقد بدأ نصيب الاستهلاك الفردى فى الناتج المحلى الإجمالى فى الزيادة ابتداء من ١٩٨٥ ، وفى الزيادة السريعة ابتداء من ١٩٨٧ ، حتى بلغ ٨٨,٥٪ فى ١٩٩٢/٩١ . إن هذا الارتفاع الملحوظ والشيق فى نفس الوقت ، فى الميل للاستهلاك ، قد تعود المسؤولية عنه إلى عوامل اجتماعية أكثر مما تعود إلى عوامل اقتصادية . ذلك أن هذا الارتفاع الكبير فى نصيب الاستهلاك الفردى اقترن فى نفس الوقت بانخفاض ملحوظ فى معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نتيجة ، فى الأساس ، لانخفاض أسعار البترول . وقد حدث فى أعقاب فترة ممتدة نسبياً اتسمت بمعدلات مرتفعة جداً لنمو الدخل ( ٧٧ - ١٩٨٤ ) نتجت عن ارتفاع أسعار البترول وزيادة تحويلات العاملين بالخارج ، فمن الممكن إذن أن نفترض أن نسبة كبيرة من السكان حاولت ، بعناد ، أن تحتفظ بمستويات الاستهلاك العالية التى حققتها فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات حتى بعد انخفاض معدل النمو فى الدخل ابتداء من ١٩٨٥ .



إن هذا يجلب لأنهم اننا فرضية دوزنبرى (Deusenberry) الشهيرة بأن المستهلكين هم أكثر استعداداً عادة لتغيير مستوى استهلاكهم إلى أعلى منهم إلى تخفيضه ، ومن ثم يميلون إلى مقاومة تخفيض الاستهلاك في فترات الإنكماش الاقتصادي ويواصلون الاستهلاك المرتفع الذي حققوه في فترات الرخاء السابقة <sup>(١٢)</sup> . إن هذا الميل إلى مقاومة تخفيض مستوى الاستهلاك في فترات الانكماش ، ربما يزداد قوة في تلك الحالات التي يرتبط فيها مستوى الاستهلاك باعتبارات المكانة الاجتماعية وماشابهها من عوامل نفسية قوية الأثر ، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن هذه العوامل قد تكون ذات أثر كبير في السلوك الاجتماعي والاقتصادي في مصر في منتصف الثمانينات .

لتوضيح ذلك نشير إلى أن ما يسمى « بالحراك الاجتماعي » ، وإن كان قد جرى بمعدل مرتفع في أعقاب ثورة ١٩٥٢ ، فإن هناك ما يدفع إلى الاعتقاد بأنه استمر ، ولكن بمعدل أكبر بكثير ، في السنوات التالية لمنتصف السبعينات . ذلك أنه بالإضافة إلى التوسع الكبير في التعليم ، كقناة من قنوات الصعود الاجتماعي ، وهو ما كان عاملاً هاماً من عوامل الحراك الاجتماعي في الخمسينات والستينات ، جدّ عامل جديد وأكثر قوة ، في منتصف السبعينات ، وهو عامل الهجرة الخارجية . فعلى الرغم من أن معدل الهجرة الخارجية قد بدأ يرتفع منذ أواخر الستينات فإن الهجرة لم تصبح عاملاً هاماً من عوامل الحراك الاجتماعي حتى منتصف السبعينات . فابتداءً من ذلك الوقت أخذ هيكل المهاجرين المصريين يغلب عليه العمال غير المهرة أو شبه المهرة من المشتغلين بأعمال البناء والحرفيين والعمال الزراعيين ، والذين أتيحت لهم فجأة فرص لم تكن متاحة لهم من قبل للصعود الاجتماعي . وعلى عكس القنوات الأخرى من قنوات الصعود الاجتماعي اتسمت الهجرة بصفة نادرة هي أنها لا تتطلب إلا درجة محدودة للغاية من التعليم ولا تكاد تتطلب أي كمية من رأس المال . ولكن الهجرة ساهمت أيضاً مساهمة غير مباشرة ، وإن كانت

---

(12) Deusenberry, J. : Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour, Harvard University Press, 1949.



مهمة ، فى دفع عجلة الحراك الاجتماعى عن طريق ما أنت إليه من رفع الدخل الحقيقى لعدد كبير من الحرفيين وعمال البناء والعمال الزراعيين ، الذين لم يهاجروا هم أنفسهم ولكنهم انتفعوا من هجرة الآخرين لما خلقت هذه الهجرة من ندرة فى العمالة ومن ثم ارتفاع فى الاجور . والذى أريد أن أصل إليه هنا وأن أؤكدده هو أن الزيادة السريعة فى الاستهلاك الفردى التى ارتبطت بهذا الارتفاع فى الدخل ، لم تؤد فقط تلك الوظيفة البسيطة المتمثلة فى إشباع الحاجات الاستهلاكية ، ولكنها أدت وظيفة أكثر أهمية من ذلك بكثير وهى أنها أصبحت رمزاً من رموز التقدم والصعود على السلم الاجتماعى . وهكذا نجد مثلاً أن اقتناء سيارة خاصة لم يكن فى نظر هذه الشرائع الصاعدة مجرد حصول على وسيلة من وسائل الانتقال من مكان لآخر ، بل كان شيئاً أهم من ذلك بكثير ، وهو إعلام الجميع بصعود صاحب السيارة إلى مركز اجتماعى أعلى . إن كثيراً من أمثلة الزيادة فى الواردات الترفيية ، وما خلقت من أعباء لميزان المدفوعات ، يمكن بدورها أن تفسر لا بمجرد زيادة الدخل بل بزيادة معدل الحراك الاجتماعى المرتبط بهذه الزيادة فى الدخل . بل حتى الزيادة فى استهلاك واستيراد بعض السلع الضرورية ، كالأرز واللحم أو حتى القمح ، تؤدى نفس الوظيفة الاجتماعية بالنسبة لأصحاب الدخل المنخفضة فى الريف المصرى ، التى تؤدىها سلع الاستهلاك المعمرة لسكان المدن أو أصحاب الدخل العالية فى الريف (١٣) .

إن هذه العلاقة بين الزيادة فى الاستهلاك والحراك الاجتماعى ، يمكن أن نذهب بنا شوطاً بعيداً فى تفسير تلك الظاهرة التى أشار إليها « دوزنبرى » والمحا إليها منذ قليل ، وهى أن المستهلكين يجدون أسهل عليهم رفع مستوى الاستهلاك عندما تزيد دخولهم من أن يخفضوه عندما تنخفض الدخل . إذ أن ما يضحى به هنا ، ليس هو مجرد للمتعة المستمدة مباشرة من استهلاك السلع والخدمات بل يشمل أيضاً المكانة الاجتماعية واحترام الآخرين ، وهو

---

(١٣) انظر مناقشة أكثر تفصيلاً لأسباب وأثار ارتفاع معدل الحراك الاجتماعى فى مصر بعد ١٩٧٥ فى : جلال أمين ، نحو تفسير جديد لازمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ - ٢٢٠ .

ما يسبب التضحية به للأكبر . وهكذا فإن الارتفاع الكبير في نصيب الاستهلاك الفردي في الناتج المحلي الإجمالي بعد ١٩٨٤ ، يمكن تفسيره إلى حد كبير بهذه الظاهرة ، الأمر الذي لا يخلو من أهمية فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية واجبة الاتباع ، مما سوف تشير إليه في الفصل الأخير من هذا البحث .

إن هذا التسارع في معدل الحراك الاجتماعي يمكن أيضاً أن يلقي ضوءاً على مشكلة ارتفاع معدل التهرب الضريبي . فمن الممكن القول بوجود فارق كبير بين نظرة الطبقات العليا القديمة إلى الدولة ، وهي المكوّنة من كبار الملاك الزراعيين وكبار أرباب الصناعة ، والتي كانت تمثل أهم دافعي الضرائب قبل ثورة ١٩٥٢ ، ونظرة الطبقات العليا والمتوسطة الجديدة التي حققت ثراءها الكبير في السبعينات إما عن طريق الهجرة ، أو التجارة ، أو السمسرة أو المضاربة على الأراضي . إذ بينما يمكن أن نتوقع أن يكون لدى تلك الطبقات القديمة شعور بأنها مدينة للدولة ، التي وفرت لهم البنية الأساسية ، واستثمرت بالنيابة عنهم في مشروعات الري والصرف ، وسهرت على استتباب النظام والأمن وحماية مصالحهم الاقتصادية ، شعور أقوى بكثير مما تشعر به الطبقات حديثة الثراء ، من ولاء للدولة أو عرفان بالجميل . ذلك أن ثراء هذه الطبقات الحديثة ، الذي تكوّن أساساً في السبعينات ، لم يكن يرجع إلى أعمال إيجابية وخدمات قامت بها الدولة بقدر ما يرجع إلى سلبية الدولة وعدم تدخلها ، سواء كان ذلك بترك من يريد الهجرة وشأنه فلا تمنعه ، أو بعجزها عن كبح جماح التضخم ، أو عن توجيه وتنظيم قرارات الاستثمار . فإذا صح القول بأن استعداد المرء لدفع ما عليه من ضرائب يزيد كلما قوى شعور المرء بأن عليه ديناً للدولة مقابل ما تؤديه له ما خدمات ، فإن لنا أن نتوقع أن تكون هذه الطبقات حديثة الثراء أكثر ميلاً للتهرب من الضريبة من تلك الطبقات التي كانت تحصل على دخولها العالية من الملكية الزراعية أو الصناعية . إن هذا الضعف في الولاء تجاه الدولة يمكن أن نتوقعه أيضاً في موقف كثيرين من أعضاء المجالس التشريعية في السبعينات الذين كانت نسبة مستزايدة منهم تنتسب إلى نفس هذه الطبقات حديثة الثراء ، ولم

تكن لديهم أى مصلحة فى سد الثغرات القائمة فى قوانين الضرائب . بل إن من الممكن أيضاً أن يتوقع المرء أن يختلف بشدة موقف من كان ثراؤه حديثاً ، وغير منتظم وغير مضمون الاستمرار ، تجاه دفع الضرائب أو التهرب منها ، عن موقف من كان مصدر دخله وراثته قديماً ومستقراً ، ومن كانت الزيادة فى الدخل والثراء لا تغير تغييراً ملحوظاً من مركزه الاجتماعى . فبينما يبدو التنازل من جزء من الدخل للدولة ، فى صورة ضرائب ، فى الحالة الأخيرة ، وكأنه تنازل عن شريحة من الشحم الزائد عن حاجة الجسم ، يبدو هذا التنازل فى الحالة الأولى وكأنه اقتطاع من اللحم نفسه .

أضف إلى ذلك أنه فى فترات الحراك الاجتماعى السريع ، قد يكون الميل إلى التهرب من الضرائب قوياً أيضاً لدى تلك الشرائح الاجتماعية الآخذة فى الهبوط على السلم الاجتماعى ، والتي تنفر بشدة من القيام بأية تضحية جديدة تزيد من سرعة هذا الهبوط وخاصة وهى ترى منافسيها الجدد ، الذين يبدوون فى نظرها أقل استحقاقاً للثروة والدخل المرتفع ، ينجحون بالفعل من التهرب من دفع الضرائب المستحقة عليهم . إن نسبة من محصلى الضرائب ، والموظفين الموكول اليهم تقديرها وتطبيق قوانينها ، تنتمى إلى هذه الشرائح الاجتماعية الآخذة فى الهبوط على السلم الاجتماعى ، ومن ثم قد يشجعهم هذا التدهور فى أحوالهم المادية والاجتماعية على قبول الهدايا أو الرشاوى التى ماكانوا ليقبلونها فى ظروف مختلفة ، كما يضعف من ثقتهم بأنفسهم ما يصادفونه من جراءة وتهجم من جانب أفراد تلك الشرائح الاجتماعية حديثة الثراء ، الذين يبدوون وكأنهم يجدون دعماً ونصيراً من الدولة وهم يقومون بمخالفة القوانين وتحديثها<sup>(١٤)</sup> .

## ٢-٤ هروب رأس المال :

من المشاكل التى زادت خطورتها خلال العشرين سنة الأخيرة ، وساهمت

---

(١٤) انظر أيضاً المرجع السابق ، ص ١٩٩-٢٠١ .



مساهمة ملحوظة في انخفاض معدلات الاستثمار المحلي وانخفاض القدرة على خدمة الديون الخارجية ، مشكلة هروب رأس المال من مصر إلى الخارج . وقد تفاوتت بشدة التقديرات الخاصة بحجم هذه الظاهرة ، كما أنه ليس من الواضح دائماً ما إذا كانت هذه التقديرات تتضمن فقط الأموال المحولة لمصر من الخارج أم تتضمن أيضاً جزءاً من مدخرات المصريين المحققة في الخارج ولم تات إلى مصر أصلاً . إن هذا الجزء الأخير قدر مؤخراً بنحو ٦٣ بليون دولار للفترة ٧٥-١٩٨٩<sup>(١٥)</sup> أما التقديرات التي تشمل الجزء الأول أيضاً فتبلغ أحياناً ضعف هذا القدر .

إن التفسيرات التي تقدم لظاهرة هروب رأس المال ، وكذلك لنفور المصريين العاملين بالخارج من تحويل نسبة أكبر من مدخراتهم المتحققة في الخارج ، تشير إلى أثر ارتفاع سعر الصرف إلى أكثر من قيمته الحقيقية ، وسيادة أسعار الفائدة ذات القيمة الحقيقية السالبة على الودائع بالبنوك ، وعدم استقرار المناخ الاستثماري ، والعقبات التي تصنعها البيروقراطية ، وكثرة تغيير القوانين المنظمة للاستثمار في مصر . وعلى الرغم من مسؤولية كل هذه العوامل عن ظاهرة هروب رأس المال ، وكلها يشير أيضاً إلى ضرورة اتخاذ بعض إجراءات السياسة الاقتصادية لمواجهةها ، فإن هناك على الأرجح ، عوامل أخرى ، قد تكون أكثر أهمية ، وإن كانت أصعب منالاً على واضعي السياسة الاقتصادية . ففي أثناء الندوة التي عقدت لمناقشة هذا البحث ، في صورته الأولى ، أشار الدكتور رمزي زكي بحق إلى أن جزءاً كبيراً من رؤوس الأموال المهربة إلى الخارج يمثل على الأرجح دخولاً وثروات غير مشروعة تبحث لها ، لاعت عائداً مجزبلاً عن مخبئ بعيد عن أعين السلطات . إن مختلف صور الفساد والأنشطة غير المشروعة قد تكون وراء هذا الجزء من الأموال الهاربة ، بما في ذلك مجرد الرغبة في الهروب من دفع الضرائب ، وهذا على الأرجح ، هو أحد الأسباب التي تجعل أيضاً من الصعب الاعتماد

---

(١٥) د. رافت شفيق بسانة : المصريون العاملون بالخارج ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٥٧ .



على إجراءات الإصلاح الاقتصادى وحدها لحفز أصحاب هذه الأموال على إعادتها إلى مصر . لهذا السبب يرى الدكتور رمزى زكى أن من الضرورى التمييز بين « هروب » رأس المال « وتهريب » رأس المال ، وأن كلا منهما يتطلب نوعاً مختلفاً من الإجراءات عما يتطلبه الآخر .

## **٢-٥ الاستثمارات الأجنبية الخاصة :**

كان تدهور معدل الاستثمار القومى فى أعقاب حرب ١٩٦٧ واحداً من العوامل الدافعة إلى تحول السياسة الاقتصادية فى مصر نحو تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة . فبعد ما يقرب من عقدين كاملين من اتخاذ موقف معاد للاستثمارات الأجنبية ، بدأ اتخاذه فى أعقاب تأميم قناة السويس فى ١٩٥٦ ، ولم يكن يسمح لهذه الاستثمارات إلا بمجال ضيق للغاية ، يتركز أساساً فى قطاع البترول ، صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم الاستثمار الأجنبى والعربى والمناطق الحرة ، الذى دشنت به سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وكان من أهم ملامحها تشجيع الاستثمار الأجنبى الخاص .

قدم القانون ٤٣ ، وتعديلاته الواردة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، إعفاءات ضريبية سخية للمستثمرين الأجانب ، وتسهيلات مهمة تتعلق بتحويل الأرباح ورأس المال إلى الخارج ، وإعفاءات من قوانين العمل ومن قيود الرقابة على الصرف وتراخيص الاستيراد والتصدير ، فضلاً عن تقديم ضمانات ضد التأميم . وقد أضافت التعديلات الواردة بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ حوافز أخرى فى صورة تقديم أسعار صرف أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبى فى حالة تحويل رأس المال إلى الخارج ، والسماح له بشراء العملات الأجنبية فى السوق المحلية .

ثم استبدل بكل من القانونين رقم ٤٣ ورقم ٣٢ ، قانون جديد أكثر سخاء ، هو القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ، الذى أطال مدة الإعفاء من الضرائب ، وأتاح ملكية الأجانب للأرض والعقارات .

لم تمض على صدور هذا القانون الأخير فترة كافية من الزمن تسمح بمعرفة وتقييم آثاره ، ولكن هناك من المعلومات الكافية مايسمح بتقييم آثار القانونين السابقين عليه . فنلاحظ أولاً فيما يتعلق بعدد مشروعات الاستثمار الأجنبي التي تمت الموافقة عليها من جانب مصر ، والقيمة الإجمالية لنفقات هذه المشروعات ، المقدمة طبقاً لقانوني ٤٣ و ٣٢ ، أن النتائج لم تكن قليلة الأهمية . فطبقاً لبيانات هيئة الاستثمار ، المسئولة عن تطبيق هذين القانونين ، بلغ إجمالي المشروعات الموافق عليها حتى منتصف ١٩٨٩ ، ودون حساب مشروعات المناطق الحرة ١٤٢٧ مشروعاً ، والقيمة الإجمالية لرأس المال المصرح به لهذه المشروعات ٧,٥ بليون جنيه مصري ، وقيمة نفقاتها الإجمالية ( التي تشمل رأس المال المصرح به بالإضافة إلى القروض ) ١٤ بليون جنيه مصري<sup>(١٦)</sup> .

يلاحظ مع ذلك أن التنفيذ الفعلي كان أقل مما تمت الموافقة عليه ، إذ بلغ عدد المشروعات التي بدأت العمل حتى منتصف ١٩٨٩ ، ثلثي عدد المشروعات الموافق عليها ( تمثل نفقاتها ٥٧ ٪ من إجمالي نفقات الاستثمار الموافق عليها ) ، وبلغ عدد المشروعات تحت التنفيذ ١٣ ٪ من المشروعات الموافق عليها ( ١٧ ٪ من إجمالي نفقات الاستثمار ) . ولكن على الرغم من هذا القصور في التنفيذ ، فإن نصيب المشروعات المنفذة طبقاً للقانون ٤٣ في إجمالي الاستثمار الثابت في مصر لم يكن مما يستهان به ، وكان نصيبها في إجمالي استثمارات القطاع الخاص مما يعتد به . فقد قدر أنه خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٧/٨٦ كانت الاستثمارات المنفذة طبقاً للقانون ٤٣ ( بالأسعار الجارية ) تمثل نحو ١٠ ٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة و ٤١ ٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص . كان نصيب هذه المشروعات ، المنفذة طبقاً لهذا القانون ، في إجمالي واردات السلع الانتاجية ، مما لا يستهان به كذلك ، إذ بلغ ( في الفترة ٧٥ - ١٩٨٥/٨٤ ) ١٣ ٪ من إجمالي واردات السلع الانتاجية ، و ٤١ ٪ من إجمالي واردات القطاع الخاص من هذه السلع باستثناء قطاع البترول . ( انظر الجدول ٢-٦ ) .

---

(١٦) د. هبة حندوسة : استراتيجية الاستثمار في مصر : السياسات والاداء منذ الانفتاح في د. سعيد النجار ( محرر ) سياسات الاستثمار في البلاد العربية ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، صندوق النقد العربي ، الكويت ، ١٩٨٩ ، ٢٤٩ .

على أن الشيء الجدير بالاهتمام هو أنه على الرغم من أن القانون ٤٣ والقانون المعدل له كانا يهدفان في الأساس إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي ، فإن العنصر « الأجنبي » في المشروعات المتفذة طبقاً لهذين القانونين كان أقل بكثير مما كان مؤملاً . لقد كان أحد الأغراض الأساسية للتعديلات التي أوردتها القانون ٣٢ لسنة ٧٧ على القانون ٤٣ ، هو أن يسوى في المعاملة بين رأس المال المصري ورأس المال الأجنبي ، مادامت مساهمة كل منهما بالعمليات الأجنبية ، ولكن النتيجة كانت أن الجزء الأكبر من رأس المال المكون للاستثمارات التي تحققت وفقاً لهذين القانونين ، اللذين استهدفا تشجيع الاستثمار « الأجنبي » كان في الواقع رأس مال « مصري » ! . فالجدول (٢-٧) يبين أن نصيب رأس المال الأجنبي ( بما في ذلك رأس المال العربي وغير المصري ) في إجمالي الاستثمارات المتحققة داخل مصر ( باستبعاد المناطق الحرة ) أخذ في الانخفاض منذ ١٩٧٧ ، من ٥٠٪ في تلك السنة إلى ٣٣٪ في ١٩٨٩ . أما فيما يتعلق بالاستثمارات المتحققة في المناطق الحرة فقد كان نصيب رأس المال الأجنبي فيها أكبر ، كما أنه مال إلى الزيادة ، ومع ذلك فإنه حتى في هذه الحالة كان النصيب المتراكم لرأس المال المصري في ١٩٨٩ أكثر من ثلث إجمالي الاستثمارات .

وهكذا يتبين لنا ، إذا ما ميزنا بين الاستجابة الإجمالية لقوانين تشجيع رأس المال الأجنبي ، واستجابة رأس المال الأجنبي بالذات ، أنه بينما بلغ إجمالي حقوق المساهمين في رأس المال ( أي باستبعاد القروض ) ، المستثمر وفقاً للقانون ٤٣ حتى نهاية يوليو ١٩٨٩ ، مبلغ ٥١١٢.٢ مليون دولار ، لم تتجاوز مساهمة غير المصريين مبلغ ١٨٥٠ مليون دولار ، فإننا استبعدنا المشروعات المالية ، انخفضت مساهمة غير المصريين إلى ١٠١٩ مليون دولار . (١٧)

---

(17) Esfahani, Hadi : The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah, Faculty Working Paper, University of Illinois at Urbana - Champaign, Dec. 1990, pp. 13-14.



إن هذا الرقم هو أقل من عشر إجمالي الواردات المصرية من السلع والخدمات في سنة واحدة ( ٨٨-١٩٨٩ ) وأقل من الفوائد التي دفعتها مصر بالفعل في نفس السنة ( ١١٢٢ بليون دولار ) .

إن من الشيق التساؤل عن أسباب هذا الأداء المخيب للأمال للاستثمار «الأجنبي» في مصر خلال العقدين الماضيين . إن من غير المرجح أن تكون هذه الأسباب راجعة إلى ضعف الحوافز التي أعطاها القانون رقم ٤٣ ، فالسائد هو اعتباره قانوناً شديداً الكرم في معاملته للمستثمرين الأجانب . كما أن من غير المرجح أن يكون السبب متعلقاً بالاتجاه العام للاستثمارات الأجنبية الخاصة في الدول النامية ، إذ أن هذا الاتجاه كان نحو الزيادة منذ أوائل الثمانينات . كذلك لاظن أن قيود البيروقراطية أو ماتضعه بعض العناصر الحكومية من عقبات تتحمل قدراً كبيراً من المسئولية ، إذ أن الإجراءات الحكومية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي قد جرى عليها التبسيط بالتدريج عبر السنوات الماضية ومع ذلك مال نصيب رهوس الأموال الأجنبية في إجمالي الاستثمارات إلى الانخفاض خلال الثمانينات . فكما يبين لنا الجدول ( ٢-٨ ) اتجه حجم الاتفاق الاستثماري في المشروعات التي تمت الموافقة عليها وفقاً للقانون ٤٣ ، اتجه إلى الزيادة في الفترة ٧٩/٨٠ - ٨١/١٩٨٢ ثم إلى الانخفاض الشديد بعد ذلك ، وعلى الأخص بعد ٨٥/١٩٨٦ . إن العوامل الأكبر حسماً ، فيما يبدو لنا ، في التأثير على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة إلى مصر ، هي العوامل السياسية ، بالإضافة إلى توقعات المستثمر الأجنبي عن مستقبل الاقتصاد المصري وعلى الأخص فيما يتعلق بحالة ميزان المدفوعات . لقد كانت أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات هي فترة توقيع اتفاقيات كامب دافيد والصلح مع إسرائيل ، وهي أيضاً الفترة التي شهدت الزيادة الكبيرة في حصيلة مصر من العملات الأجنبية بسبب الارتفاع الكبير في أسعار البترول . على العكس من ذلك ، شهد منتصف الثمانينات بداية التدهور في حالة ميزان المدفوعات التي زادها سوءاً الانخفاض الشديد والمفاجئ في أسعار البترول في ١٩٨٦ . إن الاستثمارات الأجنبية الخاصة أكثر حساسية لمثل هذه العوامل ، فيما يظهر ، منها لدرجة التسهيلات والتيسيرات



التي تقدمها قوانين الاستثمار . فالتدهور في حالة المديونية الخارجية وانخفاض القدرة على خدمة الديون يبدو أنهما أكبر أثراً ، في تثبيط همة المستثمر الأجنبي ، من قلة الإعفاءات الضريبية . ومن ثم فبدلاً من أن ننتظر من تدفق الاستثمارات الأجنبية الخاصة أن يخفف لنا من عبء الديون ، يبدو أن تخفيض عبء الديون هو شرط مهم لتشجيع تدفق هذه الاستثمارات .

## ٢-٦ المعونات الأجنبية :

لقد انقضى ما يقرب من سبعة عشر عاماً على عويدة العالم الغربي ، ومع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى تقديم المعونات الاقتصادية لمصر ، بعد فترة امتدت نحو عشر سنوات وانخفضت فيها المعونات الغربية لمصر إلى مستوى ضئيل للغاية<sup>(١٨)</sup> . فممنذ ١٩٧٥ عادت المعونات الاقتصادية والعسكرية الغربية ، وعلى الأخص تلك المقدمة من الولايات المتحدة ، إلى التدفق على مصر بمعدل كبير . كانت الولايات المتحدة قد أوقفت معونتها لمصر إيقافاً تاماً في فبراير ١٩٦٧ ، ثم عادت إلى التدفق بمعدلات متزايدة ابتداء من ١٩٧٥ ، حتى أصبحت المعونة الأمريكية لمصر من أعلى المعونات الأمريكية حجماً ، إذا قيست بحجم السكان ، كما أصبحت الولايات المتحدة من أكبر الدائنين لمصر . فخلال فترة الأربعة عشر عاماً ( ٧٥ - ١٩٨٨ ) ، بلغ المتوسط السنوي لإجمالي التزامات المعونة الأمريكية لمصر نحو بليون دولار ، كما أن الولايات المتحدة أصبحت خلال هذه الفترة أكبر دول العالم من حيث حجم المعاملات التجارية مع مصر .

زادت أيضاً بمعدل سريع المعونات المقدمة لمصر من الدول الغربية الأخرى ، ومن المؤسسات المالية الغربية متعددة الأطراف ، وكذلك المعونات الثنائية المقدمة من الدول العربية ومعونات المؤسسات العربية متعددة الأطراف . فإذا أخذنا في الاعتبار هذه المصادر مجتمعة بالإضافة إلى المعونة

---

(١٨) انظر الفصل الأول .

الأمريكية ، نجد أن معدل التدفق السنوي لإجمالي القروض المدنية التي تسلمتها مصر بالفعل خلال الفترة ( ٧٥ - ١٩٨٧ ) قد بلغ ٢١٢٨ مليون دولار ( انظر الجدول ٢-٩ ) . إن هذا الرقم الأخير الذي لا يشمل المنح ، ولا القروض العسكرية ، يفوق أى تدفق للموارد عرفتة مصر من قبل ، ويبلغ نحو عشر مرات قدر المتوسط السنوي للقروض والمنح التي حصلت عليها مصر خلال فترة جهود التنمية الطموح في الستينات ( ٢١٧ مليون دولار سنوياً خلال الفترة ٥٦ - ١٩٦٦ ) (١٩) .

كان أكبر المساهمين في هذه المعونات في أعقاب ١٩٧٥ ، وبعد الولايات المتحدة الأمريكية ، دول أوروبا الغربية ، واليابان وكندا ، تليها الدول العربية ومجموعة البنك الدولي ، كما يدل على ذلك ، بصفة تقريبية ، توزيع ديون مصر الخارجية على مختلف الدائنين في ١٩٨٦ ( انظر الجدول ١-١ فيما سبق ) .

لقد تعرضت المعونات الأجنبية لمصر ، شأنها في ذلك كشأن المعونات المقدمة لساائر العالم الثالث ، لانتقادات شديدة ، من بينها الإشارة إلى أن نسبة أكبر من اللازم من هذه المعونات كانت معونات عسكرية . لقد بلغ الدين العسكري للمصري ، قبل إعفاء مصر من ديونها العسكرية للولايات المتحدة في ١٩٩١ ، نحو ربع إجمالي الديون الخارجية المصرية ، وكانت ديون مصر العسكرية للولايات المتحدة تمثل أكثر من ثلث إجمالي ديون مصر لهذه الدولة . لا بد أن يبدو هذا غريباً بعد انقضاء ١٢ عاماً على توقيع اتفاقيات كامب دافيد مع إسرائيل وبعد ما يقرب من عشرين عاماً على إعلان الرئيس السابق السادات أن حرب ١٩٧٣ ستكون هي آخر حروب مصر . إن تحول المعونات العسكرية من القروض إلى المنح لا يلغى أعباءها تماماً إذ أنه يصاحبها في جميع الأحوال إنفاق من جانب مصر ، بالعملة المحلية والعملات الأجنبية على السواء ،

---

(١٩) من الشيق أن نلاحظ ما تبينه أرقام الجدول (٢-٩) من ثبات نسبي في الحجم الإجمالي للقروض الخارجية لمصر فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، على الرغم من التوقف المفاجئ للمعونات العربية لمصر بعد توقيعها لاتفاقيات كامب دافيد والصلح مع إسرائيل في ١٩٧٩-٧٨ .

ماكان لينفق لولا هذه المعونة .

فإذا انتقلنا إلى المعونات الاقتصادية لاحظنا أولاً أن أرقامها قد تعطى انطباعاً مبالغاً فيه بسبب أن هذه الأرقام قد تشير إلى قيمة « التعهدات » وهي تزيد بكثير عن المبالغ « المدفوعة بالفعل » . الجدول ( ٢-١٠ ) يدل على ذلك ، فيما يتعلق بمعونات الولايات المتحدة الاقتصادية لمصر عبر ١١ عاماً ( ٧٥ - ١٩٨٥ ) فاقت خلالها قيمة التعهدات قيمة المبالغ المدفوعة بالفعل بنحو ٣٥٪، إذا أخذنا الفترة ككل .

إن لنقص المبالغ المدفوعة بالفعل عن قيمة التعهدات عوامل مختلفة ولكن من المؤكد أن من بين هذه العوامل « ما يضعه بعض مانحي المعونة من شروط صارمة يرتبط بمقتضاها صرف الأجزاء المتتالية منها بخطوات التنفيذ الفعلى للمشروع الممول بهذه المعونة . وبينما كثيراً ما يوجه اللوم على التأخر فى التنفيذ إلى انخفاض قدرة مصر على الاستيعاب ، كثيراً ما يكون السبب هو ما تحتاجه المشروعات الكبيرة عادة من وقت طويل لانتمائها ، كمشروعات الصرف وشبكات الكهرباء ، وغيرها من مشروعات إصلاح البنية الأساسية » . (٢٠)

من الملاحظ أيضاً أن نسبة لا يستهان بها ( ١٢ ٪ ) من المعونات المقدمة من الولايات المتحدة لتمويل المشروعات ، ذهبت لتمويل خدمات استشارية قامت بها مكاتب أو هيئات أمريكية بأثمان باهظة . وهناك مثالان على ذلك ذكرهما تقرير صابر عن الجهاز المركزى للمحاسبات فى مصر فى منتصف الثمانينات ، ويتعلقان بقرضين أمريكيين قداما لمصر لتحسين نظام الصرف الصحى فى مدينة الإسكندرية ولتطوير ميناء السويس ، حيث ذكر التقرير أن

---

(20) Handoussa , H . : 15 Years of U.s Aid to Egypt .

بحث مقدم للندوة السنوية الثالثة عشر التى يعقدها مركز الدراسات العربية المعاصرة ، جامعة جورج تاون بواشنطن ، ١٤ - ١٥ إبريل ، ١٩٨٨ ، ص ٤ .

٥٩,٥ ٪ من قيمة القرض الأول و ٤٣,٣ ٪ من القرض الثانى دُفعت كمكافآت لمكاتب استشارية أجنبية (٢١).

كذلك فإن النفع العائد على مصر من القروض الأجنبية يقل عن القيمة المتلقاة من هذه القروض بمقدار ماتضطر مصر إلى إنفاقه ، بمقتضى شروط القرض ، على سلع وخدمات من مصادر محددة ( هى عادة الدولة المقرضة ) إذا كانت أثمان هذه السلع والخدمات تفوق ، بلا مبرر ، أثمان مثيلاتها من مصادر أخرى . ومن أمثلة ذلك ماذكره التقرير الذى اقتطفناه حالاً ، عن الشكوى التى تلقاها الجهاز صاحب التقرير ، من وزارة الصناعة المصرية ، من أن السلع الأمريكية الممولة بقروض أمريكية تبلغ أسعارها أحياناً مثلى السلع المماثلة التى تنتجها بول أخرى . كما شكنا نفس التقرير من أن اتفاقيات القروض الأمريكية كثيراً ماتشترط أن يتم نقل نسبة معينة من السلع الممولة بهذه القروض عن طريق شركات الشحن الأمريكية ، التى تبلغ نفقاتها أحياناً أربعة أمثال نفقات الشحن السائدة .

على أن هذه الانتقادات لاتعنى ، فى نهاية الأمر ، أكثر من القول بأن حجم المعونات الأجنبية المقدمة ليس كبيراً بالدرجة الكافية ، أو بأنه بسبب تسريبات معينة ، ليس بالضخامة التى قد يبدو بها . إن هذه الانتقادات إذن ، على الرغم من صحتها ، لاتمس مانعتبره نحن العيوب الحقيقية للمعونات الأجنبية (٢٢).

---

(٢١) الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن حالة مديونية مصر الخارجية فى ٣٠ يونيو ١٩٨٤ ، والسياسات المؤثرة فيها ، ( بدون تاريخ وغير منشور ) ، ص ٩٠ .

(٢٢) وقد ينطبق هذا القول أيضاً على النقد للوجه للمعونات الأجنبية لمصر على أساس أنها ساهمت فى حدة مايسمى « بالمرض الهولندى » ، من حيث أنها ساهمت فى رفع قيمة سعر الصرف الحقيقى للجنيه المصرى مما أدى بدوره إلى تخفيض قدرة الصادرات الصناعية المصرية على المنافسة فى الأسواق الخارجية . ( انظر حندوسة ، المرجع السابق ، ٢٦ - ٢٧ ) فقد لايصح هذا النقد إلا فى حدود صحة القول بأن ظروف الطلب على صادرات مصر الصناعية كانت ذات أهمية بالمقارنة بظروف العرض ، وأن مستوى سعر الصرف كان عاملاً مهماً فى التأثير على حجم الطلب على هذه الصادرات . والذى يبدو لنا هو أن هناك مبالغة فى كلا الأمرين ، مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بأن القول بمساهمة المعونات الأجنبية فى إصابة مصر « بالمرض الهولندى » ، هو أيضاً مبالغ فيه .



فالذى يبدو لنا أهم من مجرد حجم المعونة ، الحقيقتان الآتيان : الأولى هي أن المعونات الأجنبية ، شأنها في ذلك شأن الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، تحكمها إلى حد كبير الاعتبارات السياسية وقدرة الدولة المرشحة لتلقى المعونة على السداد ، والثانية أنها كثيراً ما تستخدم كوسيلة للضغط على هذه الدول لتغيير سياستها الاقتصادية وتوجيهها في اتجاهات قد تكون غير مرغوب فيها .

إن تتبع مآطراً من تطورات على المعونات الأجنبية التي حصلت عليها مصر خلال العقود الثلاثة الماضية يرجع مآقلناه حالاً . فقد رأينا كيف انخفضت بشدة المعونات الغربية لمصر في الفترة المنقضية بين حربى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، بسبب عوامل سياسية فى الأساس على الرغم من شدة حاجة مصر إلى المعونة الاقتصادية فى ذلك الوقت . ثم زادت المعونة الأمريكية بدرجة ملحوظة ( انظر الجدول ٢-١٠ ) وكذلك إجمالى المعونات الخارجية لمصر ( انظر الجدول ٢-٩ ) فى أعقاب توقيع مصر لاتفاقية السلام مع اسرائيل فى ١٩٧٩ ، وهى فترة شهدت فيها مصر تدفقاً كبيراً للعمالات الأجنبية من إيرادات النفط وتحويلات العاملين المصريين بالخارج ، مما جعل مصر أقل حاجة بكثير إلى المعونات الأجنبية فى ذلك الوقت . أما بعد ١٩٨٦ ، وهى فترة زادت فيها من جديد حاجة مصر إلى المعونة الخارجية ، فقد عادت المعونات الأمريكية وإجمالى المعونات الخارجية لمصر إلى الانخفاض ، إما كرد فعل لهذا التدهور نفسه فى حالة مصر الاقتصادية وفى قدرتها على خدمة القروض ، أو كوسيلة للضغط على مصر لإجبارها على تطبيق توجيهات المؤسسات المالية الدولية ، أو ربما للسببين معاً . وهكذا نرى هنا ، كما سبق أن رأينا فيما يتعلق بالاستثمارات الأجنبية الخاصة ، أنه بدلاً من أن تكون القروض الأجنبية وسيلة لتحسين حالة ميزان المدفوعات ، يبدو أنه كثيراً ما يكون ضرورياً أن تتحسن حالة ميزان المدفوعات لكى تحصل الدولة على القروض الخارجية .

جدول ( ١-٢ )

معدلات الادخار القومي ، والاستثمار وتدفق الموارد الأجنبية  
( كنسب مئوية من الناتج القومي الإجمالي بتمعار السوق الجارية )

الفترة	الادخار الإجمالي	الاستثمار الإجمالي	صافي تدفق الموارد الأجنبية
١٩٥٦ / ٥٥ - ٥٤ / ٥٣	١٢.٠	١٤.٧	١.٧
١٩٥٦ / ٥٧ - ٥٧ / ٥٦	١٠.٨	١٣.٦	٢.٨
١٩٦٠ / ٥٩ - ٥٩ / ٥٨	١١.٥	١٣.٥	٢.٠
١٩٦٥ / ٦٤ - ٦١ / ٦٠	١٢.٧	١٧.٤	٤.٧
١٩٦٧ / ٦٦ - ٦٦ / ٦٥	١٣.٧	١٦.٦	٢.٩
١٩٧١ / ٧٠ - ٦٨ / ٦٧	٩.٢	١٣.٢	٣.٩
١٩٧٣ - ٧٢ / ٧١	٦.٢	١٣.٠	٦.٧
١٩٧٨ - ٧٤	١٨.١	٢٧.٥	٩.٤
١٩٨٤ / ٨٣ - ٧٩	١٧.١	٢٩.٤	١٢.٣
١٩٨٩ - ٨٥	١٠.٨	٢١.٦	١٠.٨

المصادر .

Hansen, B. : The Political Economic of Poverty . Equity and Growth : Egypt and Turkey .  
A World Bank Comparative Study , Oxford University Press , Oxford , 1991 , p. 192.

فيما عدا السنوات ٨٥ - ١٩٨٩ فمن :

World Bank : Trend in Developing Economies , 1990 , Washinpton D. C. , 1990 , p. 178

جدول ( ٢-٢ )

نصيب الاستهلاك الحكومي والفردى فى الناتج المحلى الإجمالى  
( بنسب السوق الجارية )

( نسب مئوية )

٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	
١٤,٢	١٤,٢	١٤,٥	١٦,٥	١٧,٢	١٨,٠	١٧,٢	١٧,٨	الاستهلاك الحكومى
٨,٠١	٧٨,٩	٧٨,٦	٦٨,٩	٦٦,٢	٦٤,٦	٦٥,٠	٦٧,٠	الاستهلاك الفردى

المصادر :

World Bank : Arab Republic of Egypt : Economic Readjustment with Growth , 1990 , vol 2 ,  
p. 6 and World Bank : Trends in Developing Economies , 1990 , p. 178

جدول ( ٢ - ٢ )

الموازنة الحكومية ( ٨٢ / ٨٤ - ٨٨ / ١٩٨٩ )

( ١ ) الإيرادات الحكومية الفعلية

بالمليون جنيه مصرى

١٩٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	
٥٥٥	٥٨٠	٤٦٥	٤٨١	٤١٢	٤٤٨	١- قناة السويس
١٣٢٩	١٢٥٢	١١١٢	١٥٤٠	١٣٣٦	١٤١٤	٢- البترول
٢٢٧٥	١٨٢٠	١٥٠٤	١٥٣٥	١٢١٦	٩٩٤	٣- ضرائب أخرى على الأرباح
٤٤٢	٣٥٤	٣٠٢	٣٠٣	١٧٧	١٢٩	٤- ضرائب على الدخل الفردى
٢٨٠٠	٢٣٧٨	١٩٢٩	١٨٠٨	١٩٠٧	١٩٢٠	٥- ضرائب جمركية
٢٤٥٠	١٩٨٤	١٧٢٢	١٤٨٩	١٤٤٤	١٣٠٢	٦- ضرائب على الاستهلاك
٣٦٠٠	٣٥٧١	٣٠٤١	٢٣٤٧	٢٠١١	١٦٢٨	٧- تمويل ذاتى للاستثمار
٤٥٩٢	٤٠٤٤	٣٤٢٤	٣٢٨٩	٢٨١٠	٢٥٣٥	٨- إيرادات أخرى
١٨٠٠٤٣	١٥٠٨٩٣	١٣٠٤٩٩	١٢٠٧٩٢	١١٠٣١١	١٠٠٣٧١	إجمالى الإيرادات



(ب) الاتفاق الحكومي الفعلى

١٩٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	
١٢٨٥	٢٩٨٦	٢٧٣٤	٢٦٤٦	٢٣٨٥	٢١٢.	١ - الدفاع
٥٢٦٥	٤٥٧.	٢٦٩١	٢٤٤٦	٢١٥٨	٢٦٢.	٢ - أجور ومرتبات مدنية
٢٩٩١	٢٧١٧	٢٢٧.	٢٧٦٦	٢٧٤٩	٢٦.٩	٣ - دعم السلع
٢٣٦٢	٢٣.٤	١٨٤٣	١٥٣٨	١٢٥٣	١١١١	٤ - فوائد
١.٤٠٠	١١.٢٢	٨٩٢٤	٧٧٦١	٦٥٥٦	٥٥١٨	٥ - استثمارات (١)
٤١٤٩	٢٢١٣	٢٦٧٥	٢٣٦٩	٢٣٨٣	٢٥٥٩	٦ - نفقات أخرى
٢٩,٤٥٤	٢٦,٨٢٢	٢١,٢٣٧	٢٠,٥٢٦	١٨,٤٨٤	١٦,٥٢٧	اجمالى النفقات
١١,٤١١ ١٧	١٠,٨٤٩ ٢.	٧,٧٣٨ ١٨	٧,٧٣٣ ٢٢	٧,١٧٣ ٢٢	٦,١٦٦ ٢٢	اجمالى العجز كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى
٩٨٨	٢,٤٩٩	١,٨٣١	١,٢٩٦	١,٥٣٠	١,٠٥٢	تمويل خارجى ( صاف )

(١) حسب قيمة العملات الأجنبية على أساس الدولار = ٧. قرشا مصريا فى السنوات الأولى ، ثم أخذت قيمة الدولار تقترب تدريجيا من الأسعار التجارية بعد ٨٥ / ١٩٨٦ .

المصدر : تقارير صندوق النقد الدولى .

جدول ( ٤-٢ )

نصيب الاستهلاك الفردي في الناتج المحلي الإجمالي  
بأسعار السوق الجارية ( ٥٥ / ٥٦ - ١٩٩٢ / ٩١ )

١٩٧١/٧.	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	٦٨/٦٧	٦٧/٦٦	٦٦/٦٥	٦١/٦٠	٥٦/٥٥
٦٦,٢	٦٥,٥	٦٨,٢	٦٨,١	٦٦,٦	٦٦,٦	٦٨,٢	٦٧,٦

١٩٨٢	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢/٧١
٦٧,٠	٦٤,٦	٦٣,٢	٦٥,٢	٦٧,٧	٦٨,٤	٦٣,٨	٦٥,١

١٩٩٢/٩١	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣
٨٨,٥	٨٠,١	٧٨,٦	٧٨,٦	٦٨,٩	٦٦,٣	٦٤,٦	٦٥,٠

المصادر :

للفترة ٥٥ / ٥٦ - ١٩٧٨ : Ikram ,K. : Egypt : Economic Management In a Period of Transition , op. cit., pp. 396-7

والفترة : ٨٢ - ١٩٨٩ : الجدول ( ٢-٢ ) فيما سبق .

ولسنة ١٩٩٢ / ٩١ :

وزارة التخطيط : الاطار العام للخطة الخمسية الثالثة ، فبراير ١٩٩٢ ، الجزء الأول ، ص ١٦٧

جدول ( ٥-٢ )

معدلات المواليد والوفيات  
ومعدل الزيادة الطبيعية للسكان  
( ١٩٥٢ - ١٩٩٠ )

( للآلف من السكان )

٨١	٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٦٦	٦٠	١٩٥٢	
٢٧ر٠	٢٧ر٥	٤٠ر٢	٢٧ر٤	٢٧ر٥	٢٦ر٦	٤٠ر٩	٤٩ر٩	٤٥ر٢	معدل المواليد
١٠ر٠	١٠ر٠	١٠ر٩	١٠ر٥	١١ر٨	١١ر٨	١٥ر٨	١٦ر٩	١٧ر٨	معدل الوفيات
٢٧ر٠	٢٧ر٥	٢٩ر٢	٢٦ر٩	٢٥ر٧	٢٤ر٨	٢٥ر١	٢٦ر٠	٢٧ر٤	معدل الزيادة الطبيعية

٩٠	٨٩	٨٨	٨٧	٨٦	٨٥	٨٤	٨٣	٨٢	
٢٢ر٢	٢٢ر٢	٢٦ر٦	٢٧ر٤	٢٨ر٧	٢٩ر٨	٢٨ر٦	٢٦ر٨	٢٦ر٢	معدل المواليد
٧ر٥	٨ر١	٨ر١	٩ر١	٩ر٢	٩ر٤	٩ر٥	٩ر٧	١٠ر٠	معدل الوفيات
٢٤ر٧	٢٥ر٢	٢٨ر٥	٢٨ر٢	٢٩ر٥	٣٠ر٢	٢٩ر١	٢٧ر١	٢٦ر٢	معدل الزيادة الطبيعية

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والأحصاء : الكتاب الإحصائى السنوى ، يونية ١٩٩١ ، ص ٢٤ .

جدول ( ٢ - ٦ )

توزيع واردات السلع الانتاجية بحسب الجهة المستوردة  
( ٧٥ - ٨٤ / ١٩٨٥ )

الجهة المستوردة	بليون دولار	%
شركات البترول الاجنبية	٥٢٢	٢٢
مشروعات القانون رقم ٤٢	٢٢٨	١٢
شركات القطاع الخاص الاخرى	٤٧٤	١٩
القطاع العام	١١٨٧	٤٦
المجموع	٢٥٤٢	١٠٠

المصدر : هيئة حندوسة ، المرجع السابق ، ص ٢٥٢ .



جدول ( ٢ - ٧ )

مساهمات الدول المختلفة في رأس المال المتراكم

للمشروعات التي تمت الموافقة عليها

طبقا للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤

(نسب مئوية)

السنة	مصر	الدول العربية	الولايات المتحدة	دول السوق الأوروبية المشتركة	دول أخرى	المجموع
<u>في داخل البلاد</u>						
١٩٧٧	٥٠	٢٤	٦	—	٢٠ (١)	١٠٠
٧٩	٥٥	١٧	٩	٥	١٤	١٠٠
٨٠	٥٨	١٢	٨	٨	١٤	١٠٠
٨٢	٦١	٢٣	٤	٥	٧	١٠٠
٨٤	٧١	١٥	٤	٦	٤	١٠٠
٨٦	٧١	١٤	—	١٥ (ب)	—	١٠٠
٨٧	٧٠	١٤	٥	٦	٥	١٠٠
٨٩	٦٧	١٦	—	١٧ (ب)	—	١٠٠
<u>في المناطق الحرة</u>						
١٩٨٤	٨٣	١٣	٧	٦	١٨	١٠٠
٨٧	٣١	٤٧	٦	٥	١١	١٠٠
٨٩	٣٥	٤٣	—	٢٢ (ب)	—	١٠٠

( أ ) تشمل دول السوق الأوروبية « والدول الأخرى » .

( ب ) تشمل الولايات المتحدة ، ودول السوق الأوروبية ، و « الدول الأخرى » .

المصدر : هادى إصفهاني : المرجع السابق .

جول (٢ - ٨)

\* المشروعات التي تمت الموافقة عليها طبقا للتائين رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤

مفروعات الاستثمار في المناطق الحرة					مفروعات الاستثمار داخل البلاد					
الانفاق الاستثمارى		رأس المال		عدد المشروعات	الانفاق الاستثمارى		رأس المال		عدد المشروعات	السنة
بالدولار امريكى	باليمنيه المصرى	بالدولار امريكى	باليمنيه المصرى		بالدولار الامريكى	باليمنيه المصرى	بالدولار الامريكى	باليمنيه المصرى		
٣٧٦	٢٢٦١	٢٥٦١	٢١٦١	٢	٨٣١٨	٤٨٩٢	٧٥١٩	٤٤٢٢	١١٠	٧٥/٧٤
٢٤٨٠	١٤٥٦١	٢٢٩٦١	١٤١٦١	٥٢	١٤٢٢٥	٨٦٠٢	٦٧٠٢	٢٩٤٢	٨٠	٧٦/٧٥
٨٢٢	٥٧٥	٧٦٦١	٥٢٦٨	٢٥	٢٢١١٥	١٥٤٦٥	٨٦٥٤	٦٠٥٢	٩١	٧٧/٧٦
٨٨٦	٦١٦٨	٥٥٦١	٢٨٥	٥٠	٨٨٦٧	٦١٦٦١	٦٠٢٢	٤٢١٦١	١٢٤	٧٨/٧٧
٢٦٦١	٢٥٦١	٢٠٥	٢١٦٢	٢٠	٨٤١٤	٥٨٨٤	٤٥٧٢	٢١٩٨	١١٨	٧٩/٧٨
٤٢٨	٢٩٦١	٢٩٦٧	٢٠٦٨	٢٢	١٢٢٥٧	٨٥٧٦١	٦٥٢٧	٤٥٦٤	١٢٠	٨٠/٧٩
٢٠٨٨	١٧١٦٠	٩٢٨	٧٧٢	٤٥	٢٢٧٩٠	١٨٩٩٢	١٠٣٢١	٨٦٠٦١	٢٠١	٨١/٨٠
١٦١٦١	١٢٤٦١	٧٨٦٤	٦٦٦٢	١١	١٩٠١٦٢	١٥٨٤٦٢	٧٧٥٧	٦٤٦٦١	١٥٠	٨٢/٨١
٢١٧٦١	١٨١٦٢	١٨٠٦٠	١٥٠٦٢	٢٩	٨١٩٦٢	٦٨٢٧	٤٦٩٦٧	٢٩١٦١	١٠٠	٨٣/٨٢
١٠٤٦١	٨٧٦٤	٤٢٦٤	٢٦٦٢	٢	١١١١٦١	١٢٤٢٦٠	٩٥٧٦١	٧٩٨٦٠	١٦٥	٨٤/٨٣
٢١٦٢	٢٦٦٠	١٥٦٧	١٢٦١	٥	١٢٢٢٦١	١١١٠٥	٥٤١٦١	٤٥١٦١	٧٢	٨٥/٨٤
٦٦١	٨٦٥	٤٦٨	٦٦٤	٤	٦١٥٦٤	٨٢٠٦١	٢٢٥٦٢	٢٠٠٦٢	٨٢	٨٦/٨٥
١٦٦٠	٢١٦٦١	١٠٦٧	١٤٦٥	٧	٧٩٢٦١	١٠٧٢٦٤	٢٧٦٦١	٥١٢٦٢	٨٧	٨٧/٨٦
٢١٦٧	٦٦٦١	٢٢٦٠	٤٨٦٠	١٢	٥٧٠٦٢	١١٨٦٠	٢٢٩٦٨	٦٨٧	٨٧	٨٨/٨٧

المصدر : نفس مصدر الجدول (٢ - ٧) \* باستخدام سعر صرف البنوك التجارية

جدول ( ٢ - ٩ )  
اجمالى القروض المدفوعة بالفعل لمصر من كافة المصادر  
( ٧٥ - ١٩٨٧ )

بالمليون دولار

السنة	اجمالى القروض	السنة	اجمالى القروض	السنة	اجمالى القروض
١٩٧٥	٢٥٤١	٧٩	٢١٢٦	٨٤/٨٢	٢٢٥٢
٧٦	١٥٢.	٨١/٨٠	٢٤.٨	٨٥/٨٤	٢.١٩
٧٧	٢٨٩٤	٨٢/٨١	٢٦.٢	٨٦/٨٥	٢٥١٩
٧٨	٢٢٧٨	٨٢/٨٢	٢٤٩١	٨٧/٨٦	١٤.٦

المصادر : ٧٥ - ٨١ / ١٩٨٢ :

World Bank : A.R.E. : Current Economic Situation and Growth Prospects . Oct. 1983 , p. 42

٨١ / ٨٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ :

World Bank . A R.E. : Country Economic Memorandum . Sept. 1988 . p. 83





## الفصل الثالث

### دخول ريعية

#### ٣- ١ هل الاقتصاد المصرى اقتصاد ريعى ؟

طوال الخمسة عشر عاماً الماضية كانت المصادر الأربعة الأساسية للعمولات الأجنبية فى مصر هى البترول وتحويلات العاملين فى الخارج وقناة السويس والسياحة . وقد بلغت مساهمة هذه العناصر الأربعة مجتمعة فى سنة ١٩٨٢/٨١ ، أقصى مستوى بلغته حتى الآن وهو ٧٥٪ من إجمالى الإيرادات الجارية فى ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد انخفضت منذ ذلك الوقت ، خاصة بعد الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٨٦ ، فإنها مازالت لاتقل عن ٦٠٪ ( انظر الجدولين ١-٣ و ٢-٣ ) .

كان الأمر مختلفاً تماماً قبل ١٩٧٥ ، حيث كانت صادرات مصر من القطن ( بما فى ذلك الغزل والمنسوجات القطنية ) تجلب من العملات الأجنبية أكثر بكثير من أى من هذه المصادر الأربعة ، إذ كانت إيرادات البترول والسياحة وقناة السويس قد تأثرت بشدة بحرب ١٩٦٧ ، ولم تكن تحويلات المصريين العاملين بالخارج قد بدأت بعد تشكل مصدراً هاماً من مصادر العملات الأجنبية ، بل كان حجمها يقل حتى عن إيرادات السياحة (١) .

هناك إذن من الأسباب ما يبرر وصف الاقتصاد المصرى بأنه اقتصاد ريعى ، إذ أن جزءاً لا يستهان به من كل من هذه المصادر الأربعة يعتبر بمثابة ريع اقتصادى ، من حيث أنه ضعيف الصلة للغاية بحجم الجهد المبذول ، ويتأثر حجمه بتغيرات الطلب أكثر بكثير من تأثره بمستوى النفقة .

(١) انظر إكرام ، المرجع السابق ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٩ .

ليس هناك ما يستحق الاستهجان بالضرورة في أن يستمد اقتصاد ما جزءاً كبيراً من دخله من مصادر « ريعية » ، وأن يكون بعض هذا الدخل منبت صلة بالجهد المبذول ، حتى إذا اعتبر هذا أمراً مستهجناً إذا تعلق بالفرد ، ولكن من المؤكد أن اقتصاد « ريعياً » من شأنه أن يواجه مخاطر معينة قد لا يواجهها ، بنفس الدرجة ، اقتصاد من نوع آخر . وهذه هي بالفعل حالة الاقتصاد المصري .

فكل هذه المصادر الأربعة من مصادر الدخل تتأثر بتقلبات الطلب أكثر مما تتأثر بتقلبات العرض ، وهناك مجال محدود نسبياً للتحكم في ظروف العرض على النحو الذي قد تتطلبه زيادة الطلب أو نقصانه ، وذلك إذا قورنت هذه المصادر الأربعة للدخل بمصادر أخرى ، كالصادرات الصناعية مثلاً . أضف إلى ذلك أن ظروف الطلب ، فيما يتعلق بثلاثة على الأقل من هذه المصادر الأربعة هي أكثر تأثراً بالعوامل السياسية من غيرها من الصادرات ، مما يخلق أسباباً إضافية لعدم استقرار الدخل . كما أن هناك مجاًلاً أضيق ، فيما يبدو ، للتأثير في حجم الطلب ، فيما يتعلق باثنين على الأقل من هذه المصادر الأربعة وهما البترول وقناة السويس ، باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية ، منه في مصادر أخرى للدخل كالصادرات الصناعية أو الزراعية مثلاً .

إن ماطراً من تقلبات على ميزان المدفوعات المصري خلال ربع القرن الماضي يؤيد ما نقول . فكما سبق أن رأينا ، على سبيل المثال ، كان لحرب ١٩٦٧ آثار سيئة للغاية على الاقتصاد المصري لأسباب ترجع في الأساس إلى تأثيرها على إيرادات مصر من البترول وقناة السويس والسياحة . وكان التحسن الذي طرأ بعد ١٩٧٥ راجعاً إلى حد كبير إلى التغير الذي طرأ على نفس هذه المصادر ، ولكن في اتجاه إيجابي ، بالإضافة إلى ماطراً من ارتفاع في أسعار البترول في السنوات ٧٣ ، ٧٤ ، ١٩٨٠ . ثم كانت انتكاسة الاقتصاد المصري في أعقاب ١٩٨٥ ، راجعة في الأساس إلى تدهور أسعار البترول ، بينما تأثرت إيرادات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج بتقلب أسعار البترول بطريق غير مباشر ، من حيث أن نسبة عالية من السياح القادمين إلى مصر يأتون من الدول الغنية بالنفط ، كما أن الجزء الأكبر من تحويلات

المصريين العاملين بالخارج يأتي من نفس هذه الدول . كذلك تأثرت إيرادات السياحة بشدة بتقلبات الظروف السياسية المحلية والإقليمية .

وتقدم أزمة الخليج التي وقعت في ١٩٩٠ - ١٩٩١ مثلاً حديثاً وواضحاً للغاية على المدى الذي وصل إليه اعتماد الاقتصاد المصري على عدد من «الدخول الربعية» التي تتأثر بعوامل لا تخضع بدرجة تذكر للإرادة المصرية .

فمع تفجر الأزمة في أغسطس ١٩٩٠ ، كان من الطبيعي أن يتوقع حدوث تدهور كبير في ميزان المدفوعات ، إذ أن المصادر الثلاثة الرئيسية للعمليات الأجنبية ، عدا البترول ، كان من المتوقع لها أن تتأثر بشدة بظروف الأزمة ، بينما لم يكن من المتوقع أن يعوض الارتفاع المنتظر في أسعار البترول النقص المنتظر في الدخول الأساسية الأخرى . واختلفت التقديرات لحجم الخسارة المتوقعة اختلافاً كبيراً فيما بينها . فمن ناحية ، قدرت الحكومة المصرية في مطلع ١٩٩١ ، الخسائر الإجمالية لميزان المدفوعات خلال ١٩٩١/٩٠ ، بسبب الأزمة ، بمبلغ ٥.٩ بليون دولار ، تشمل ٣ بليون دولار هي الإنخفاض المتوقع في تحويلات العاملين بالخارج ، ١٢٥٠ مليون دولار هي الإنخفاض في إيرادات السياحة ، ٤٥ مليون دولار في إيرادات قناة السويس ، ١٢٠٠ مليون دولار في الصادرات المصرية إلى العراق والكويت ، وكذلك في صادراتنا لدول أخرى بسبب ارتفاع نفقات الشحن والتأمين . إن هذا التقدير لم يأخذ في حسابه الارتفاع المتوقع في قيمة صادرات البترول ، وقد قرر وزير البترول أنها ستصبح في ١٩٩١/٩٠ ضعف ما كانت عليه في السنة السابقة ، كنتيجة ليس فقط لارتفاع سعر البترول بل ولزيادة كميات البترول المصدرة بسبب الانخفاض المتوقع في الاستهلاك المحلي الناتج بدوره عن ارتفاع أسعار الوقود المحلية . من ناحية أخرى ، كانت هناك بعض التقديرات لمحللين غربيين ، توقعت أن تكون الخسارة التي ستلحق ميزان المدفوعات المصري أقرب إلى ٢ بليون دولار ، أما البنك الدولي فقدر هذه الخسارة بنحو ١.٢ بليون دولار خلال سنة ١٩٩٠ و ٢ بليون دولار أخرى خلال ١٩٩١ . وعلى الرغم من أن هذا التقدير الأخير كان أقل كثيراً من تقدير الحكومة المصرية فإنه كان يعنى أن إيرادات مصر من العملات الأجنبية سوف تنخفض بمقدار يساوي مجموع



صادرات مصر في ٨٩/ ١٩٩٠ ، أو ما يمثل نحو ٢٥ ٪ من جميع إيرادات مصر من العملات الأجنبية ( باستثناء التحويلات الرسمية ) .

ولكن الذي حدث ، لدهشة الجميع ، هو أن أثر أزمة الخليج على ميزان المدفوعات المصري لم يكن فقط أهون بكثير مما كان متوقعاً ، بل إن ميزان الحسابات الجارية فيه حقق في الواقع فائضاً خلال ٩٠/ ١٩٩١ ، قدره ١٣٩١,٢ مليون دولار ، وهو ما يشمل تحسناً في هذا الميزان قدره ٢٦٠٥,٢ مليون دولار بالمقارنة بالسنة السابقة ( انظر الجدول ٣-٢ ) . صحيح أن إيرادات البترول كانت أقل من المتوقع (٢) ، ولكن إيرادات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج لم تشهد الانخفاض المتوقع ، بل إن إيرادات قناة السويس زادت في الواقع بنسبة ١٣ ٪ نتيجة لزيادة عدد ناقلات البترول التي عبرت القناة قادمة من المملكة السعودية ، بسبب زيادة انتاج البترول السعودي ، وكذلك نتيجة لمرور بعض السفن الحربية في القناة بسبب أزمة الخليج .

أما تحويلات العاملين بالخارج فقد بقيت ثابتة تقريباً ، ولعل تفسير ذلك هو أن المصريين العائدين بسبب الأزمة قاموا بتحويل بعض مدخراتهم المتراكمة في الخارج ، مما عوض النقص في التحويلات الجارية . كذلك لم تشهد إيرادات السياحة الانخفاض الكبير الذي كان متوقعاً ، مما يفسر جزئياً بما أنفقه نحو ٣٠ ألف كويتي أقاموا في مصر لفترة ما بسبب الأزمة . كان التحسن في ميزان المدفوعات راجعاً أيضاً إلى انخفاض التزامات مصر المتعلقة بخدمة القروض ، وإلى الزيادة الكبيرة في التحويلات الرسمية ، وهو ما سبق أن أشرنا إليه (٣) ، بالإضافة إلى الزيادة في إيرادات مصر مقابل ماقدمته من خدمات للعمليات العسكرية الناتجة عن الأزمة (٤)

---

(٢) بلغت الزيادة في إيرادات البترول ٧٤٢ مليون بالمقارنة بمبلغ ١,٢ بليون دولار وهو مبلغ الزيادة التي توقعها وزير البترول .

(٣) تقرير البنك المركزي المقدم إلى مجلس الشعب عن الأوضاع النقدية والأثمانية خلال ٩٠/ ١٩٩١ ، سبتمبر ١٩٩١ ، ص ٨٩ .

(٤) انظر الفصل الأول .

(٤) تقرير البنك المركزي لمجلس الشعب ، المشار إليه فيما سبق ، ص ٩٠ .



على أية حال فإن كلا من توقع التدهور فى ميزان المدفوعات ، خلال الشهور الأولى للأزمة ، والتحسين الكبير الذى طرأ على هذا الميزان ، بعد الأزمة بشهور قليلة ، كان سببه فى الأساس التطور ( المتوقع أو الفعلى ) لمصادر الدخل الأساسية الأربعة والتى وصفناها « بالدخول الربعية » ، بالإضافة إلى ما طرأ من تطور على حجم المعونات الخارجية ، التى تخضع ، هى أيضاً ، لعوامل سياسية ليس لمصر قدرة عالية على التأثير فيها . وسوف نقوم الآن بتحليل كل من هذه المصادر الأربعة الرئيسية للعملاء الأجنبية ، بتفصيل أكبر ، لنرى إلى أى مدى يمكن التأثير فيها بأساليب السياسة الاقتصادية المختلفة ، وإلى أى مدى يمكن أن نتوقع أن يساهم كل منها فى تخفيف عبء الديون الخارجية فى المستقبل .

### ٢-٣ تحويلات العاملين بالخارج :

استمرت تحويلات العاملين بالخارج تمثل منذ ١٩٧٨ ، أهم مصدر منفرد للعملاء الأجنبية فى مصر ، باستثناء فقط السنوات الثلاث الأولى التالية للارتفاع الكبير فى أسعار البترول فى ١٩٧٩ . وخلال السنوات القليلة الماضية ، كانت هذه التحويلات تمثل ما لا يقل عن ٣٠٪ من جميع إيرادات مصر من العملاء الأجنبية فيما عدا التحويلات الرسمية ، وهو ما تفوق بكثير على مساهمة البترول منذ الانخفاض الكبير فى أسعار البترول فى منتصف الثمانينات . ولكن يجب أن نلاحظ أن هذا الدور الكبير الذى تلعبه تحويلات العاملين بالخارج فى دعم ميزان المدفوعات ، لا يمكن رده ، بدرجة ملحوظة ، إلى أى إجراء معين من إجراءات السياسة الاقتصادية ، اتخذ عمداً لتحقيق هذا الهدف ، بل كان هذا الدور الكبير للتحويلات ، وما طرأ عليها من تقلبات ، راجعين أساساً لردود الأفعال الفردية لتغيرات الظروف الخارجية أو للأحداث السياسية فى داخل مصر .

فبزوغ هذه التحويلات فى منتصف السبعينات ، كمصدر ندى شأن من مصادر العملة الأجنبية فى مصر ، كان نتيجة مباشرة للزيادة المفاجئة فى

إيرادات البترول لدول الخليج ، وتدشين هذه الدول لبرامج طموح للتنمية . كان قيام الحكومة المصرية بتخفيف ماكانت تفرضه من قيود على سفر المصريين إلى الخارج إجراء ذا أهمية بلاشك ، ولكنه كان إجراء سلبياً وكان الدافع إليه ، على الأرجح ، عوامل سياسية أكثر منه عوامل اقتصادية . أما الانخفاض الكبير في حجم التحويلات في ١٩٨٢/٨١ فقد كان على الأرجح بسبب ما أعقب اغتيال الرئيس السادات من شيوع جو من عدم الاستقرار السياسي . وأما عودة التحويلات إلى الزيادة في العامين التاليين فلعلها كانت وثيقة الصلة بزيادة عدد المهاجرين المصريين إلى العراق خلال السنوات الأولى التالية لنشوب الحرب بين العراق وإيران . ثم عادت التحويلات إلى الانخفاض أو الزيادة الطفيفة بعد ١٩٨٥ لأسباب تتعلق بتراخي معدل الهجرة ، وزيادة عدد المصريين العائدين إلى مصر ، وما فرض من قيود على الأنفاق في الدول المضيفة بسبب الانخفاض في أسعار البترول ( انظر الجدول ٣ - ٤ ) .

وعلى الرغم من أن تدهور العلاقات المصرية - العربية ، في أعقاب زيارة السادات للقدس في ١٩٧٧ ، وعلى الأخص بعد اتفاقيات كامب ديفيد في ١٩٧٨ واتفاقية الصلح في ١٩٧٩ ، كان أثره على هجرة المصريين إلى الخارج وعلى تحويلاتهم أقل مما يمكن أن نتوقع ، فإن تطورات سياسية أخرى حدثت في المنطقة كان لها تأثير فعال . من ذلك تقلبات العلاقة بين مصر وكل من ليبيا والعراق والأردن ، التي أثرت على عدد المهاجرين المصريين إلى هذه البلاد والعائدين منها ، وعلى حجم تحويلاتهم منها ، كما حدث على الأخص في حالة تحويلات المصريين العاملين بالعراق قبيل الغزو العراقي للكويت<sup>(٥)</sup> .

---

(٥) لا زال عدد المصريين العاملين بالخارج مجالاً للتخمين . ففي دراسة قام بها مركز الدراسات الاقتصادية والمالية التابع لكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة ، في ١٩٨٩ ، ذكرت ثلاثة تقديرات متفاوتة بدرجة ملحوظة لعدد المصريين الذين كانوا يعملون في الكويت والعراق في ١٩٨٥ ، ( انظر الجدول ٣-٥ ، ولاحظ التفاوت الكبير على الأخص في حالة العراق ) . وهناك تقديرات أخرى مذكورة في مذكرة الحكومة المصرية المقدمة للبيتك الدولي عن الآثار المتوقعة لأزمة الخليج ، والمؤرخة ١٩٩١/١/٢٤ ، حيث قدر عدد المصريين بالعراق بـ ٨٥٠ ألف ، وبالكويت ٢٤٠ ألف وبالأردن ١٥٠ ألف ، وذلك قبل أزمة الخليج مباشرة . كما تقدر هذه المذكرة عدد المصريين العائدين إلى مصر بسبب الأزمة بنحو ٥٠٪ من هذه الأعداد المذكورة حالاً ، ومن ثم يكون عدد العائدين ٦٧٠ ألف شخص بالمقارنة برقم مذكور بمرجع آخر لا يزيد كثيراً عن نصف هذا العدد . انظر مثلاً :

Economic Intelligence Unit : Country Report , Egypt , Dec . 2. 1990.

حيث يقدر عدد المصريين العائدين بـ ٣٥٠ ألف شخص .

إن عدداً من المصريين الذين كانوا قد عادوا إلى مصر بسبب أزمة الخليج ، عادوا إلى الخليج بعد انتهاء الحرب ، بحيث أصبح في المملكة السعودية في أعقاب الأزمة عدد من المصريين أكبر مما كان قبلها ، ولكن السبب الأساسي ، فيما يبدو ، وراء الثبات النسبي في حجم التحويلات فيما بين ٨٩/٩٠ و ٩٠/٩١ هو ما أشرنا إليه من أن تحويل رموس الأموال المتراكمة قد عوّض الانخفاض في الكميات المحوكة من الدخول الجارية .

لعل أهم التحفظات التي يمكن أن تذكر على قولنا السابق بضعف أثر إجراءات السياسة الاقتصادية على حجم التحويلات ، هي تلك المتعلقة بالزيادة الكبيرة في التحويلات في ١٩٧٨ والزيادة التي حدثت في ٨٧/١٩٨٨ . أما الزيادة الأولى ( ١٩٧٨ ) فالأرجح أنها كانت نتيجة تطبيق النظام المعروف باسم « الاستيراد بدون تحويل عملة » ، وتخفيض قيمة الجنية المصري وتطبيق سعر صرف أكثر جاذبية على تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، ابتداء من ١٩٧٧ . وأما الزيادة الثانية ( ٨٧/١٩٨٨ ) فالأرجح أنها كانت استجابة لتخفيض جديد ( بنسبة ٢٥,٦ ٪ ) في سعر الجنية المصري فيما بين مايو ١٩٨٧ وأوائل ١٩٨٨ .

من ناحية أخرى ، نلاحظ أن أسعار الفائدة المطبقة في مصر حتى أوائل التسعينات كانت تعمل في الاتجاه المضاد ، أي في اتجاه تخفيض حجم التحويلات . والواقع أنه طوال الفترة الممتدة من منتصف السبعينات ، عندما بدأت التحويلات تحتل قدراً من الأهمية ، وبين ١٩٩١ ، ظلت القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة على الودائع المتلقاة وعلى القروض المقدمة ، عند مستويات سالبة ، مما عمل على تثبيط الحافز على الادخار المحلي والتحويلات وشجع على العكس على تكوين الودائع بالعملات الأجنبية وعلى هروب رموس الأموال إلى الخارج . ثم جرى رفع أسعار الفائدة في مايو ١٩٨٧ بنسبة



١-٢٪، ومع ذلك ظلت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة ، إذ كان معدل التضخم نحو ٢٥٪ بينما لم تتجاوز أسعار الفائدة الرسمية ١٣,٢٥٪ في الوقت الذي بلغت فيه أسعار الفائدة على الودائع الدلارية ٧,٨٪ .

كانت هذه هي الظروف التي شجعت على ظهور ونمو تلك الظاهرة المعروفة باسم « شركات توظيف الأموال الإسلامية » . فقد أحرزت هذه الشركات نجاحاً كبيراً في منافسة البنوك التجارية على جذب تحويلات العاملين بالخارج عن طريق دفع أسعار فائدة أعلى بشكل ملحوظ ، وإن كانت قد أسمت هذه الفوائد أرباحاً حتى تتسق مع التفسير الشائع للمبادئ الإسلامية . إن هذه الشركات فضلاً عن استجابتها للمشاعر الدينية لدى الكثيرين ، وتقديمها لعائد أفضل على المدخرات ، يمكن أيضاً أن ينظر إليها كمثال شيق لأثر ارتفاع معدل الحراك الاجتماعي على السلوك الاقتصادي ، وهي الظاهرة التي سبق أن اشرنا إليها من قبل وصادفنا أمثلة لتأثيرها على مستوى الاستهلاك ومعدل التهرب من الضرائب . ذلك أن بعض سمات هذه الشركات وطريقة عملها ، يتسق اتساقاً ملحوظاً مع بعض سمات المدخرات التي نجحت هذه الشركات في اجتذابها ومع نوع النشاط الذي يقوم بها أصحاب هذه المدخرات وطبيعة طموحاتهم . فأصحاب الودائع التي لجأوا بأموالهم إلى هذه الشركات ، إذ حققوا قفزة كبيرة على السلم الاجتماعي عن طريق هجرتهم إلى دول النفط ، أو عن طريق تحقيق زيادة مفاجئة وغير متوقعة في دخولهم وثرواتهم بأساليب أخرى غير الهجرة ، مع خشيتهم من فقدان مركزهم الاجتماعي الجديد بنفس سرعة حصولهم عليه ، هؤلاء رحبوا بشدة بالعائد المرتفع الذي تقدمه هذه الشركات حتى مع ما كان يحيط بمصدر أرباح هذه الشركات من شكوك وغموض . فعندما يكون مصدر دخل المرء أو ثروته ، هو نفسه محل شك أو غير مشروع فإن السرية التي توفرها هذه الشركات المسماة بالإسلامية ، لأسماء المودعين فيها وحجم أموالهم ، تصبح محل ترحيب خاص ، خاصة مع ما يمكن أن يضيفه ادعاء الانتساب للدين ، من صفة الشرعية والنقاء على أموال ليس مصدرها بهذه الدرجة من الشرعية أو النقاء . بعبارة أخرى ، إن ظاهرة كظاهرة نمو هذا النوع من الشركات وما



ارتبط بها من ادعاء الانتساب إلى الدين ، تبدو مفهومة أكثر في حقبة اتسمت بالنمو السريع في الدخول ذات صفة « الريعية » ، منها في فترات أخرى أكثر استقراراً ، كانت الدخول فيها أكثر ارتباطاً ببذل الجهد الإنتاجي .

على أية حال ، فقد اقترب ذلك التاريخ الطويل لأسعار الفائدة السالبة من نهايته في يناير ١٩٩١ ، عندما ألغيت السقوف المفروضة على أسعار الفوائد على الودائع والقروض ، وبدأ تطبيق نظام البيع بالمزاد لسندات الخزنة ، وحدد البنك المركزي سعراً للخصم أعلى بنقطتين مئويتين من السعر الذي يصل إليه هذا المزاد . وهكذا ارتفع سعر الفائدة على سندات الخزنة إلى ١٤,٢٥ ٪ في يناير ١٩٩١ ثم إلى ١٨ ٪ في أبريل من نفس السنة . ثم اتخذت خطوة أخرى هامة في فبراير ١٩٩١ ، تتعلق بأسعار الصرف الأجنبي ، حينما ألغى نظام أسعار الصرف المثلث ( سعر البنك المركزي المدعم لتمويل الواردات الأساسية ، وسعر البنوك التجارية ، وسعر السوق الحرة ) وحل محله نظام مؤقت يقوم على سعرين للصرف ، سعر « أولى » يحل محل سعر البنك المركزي ، وسعر « ثانوي » هو سعر السوق الحرة . وطبقاً لهذا النظام أصبحت تحويلات العاملين بالخارج تخضع للسعر الثانوي الذي تحدده قوى العرض والطلب الحرة ، على أن يحدد مستوى السعر الأولي في حدود لا تتجاوز ٥ ٪ من المتوسط اليومي للأسعار السائدة في السوق الحرة ، وعلى أن يتنمى هذا السوق الأولي في السوق الحرة بعد ١٢ شهراً من بداية تطبيق هذا النظام . ولكن الذي حدث هو أن هذا الاندماج قد تم بالفعل في أكتوبر ١٩٩١ وأصبحت سوق الصرف الأجنبي في مصر سوقاً موحدة .

لم ينقض وقت كاف على الإجراءات المتخذة في ١٩٩١ يسمح بتقييم أثرها على حجم تحويلات العاملين بالخارج ، فضلاً عن أن هذه الإجراءات قد اتخذت خلال أزمة الخليج ، ومن ثم يصعب الفصل بين أثر هذه وتلك . ولكن يمكن القول بأنه مع إتمام تحرير سعر الصرف وأسعار الفائدة من التدخل الإداري ، لم يبق هناك مجال واسع يمكن فيه لإجراءات السياسة الاقتصادية أن تؤثر ، بدرجة عالية من الفعالية ، على حجم هذه التحويلات . لقد أشار تقرير للبنك الدولي مؤخراً إلى بعض التقديرات التقريبية لحجم مدخرات المصريين

العاملين بالخارج ، بأنها تفوق مايجرى تحويله لمصر بالفعل بما لا يقل عن ٢,٢ بليون دولار سنوياً<sup>(٦)</sup> . وقد ذكرت اقتراحات عديدة بما يمكن عمله من أجل زيادة عدد المهاجرين المصريين للخارج وزيادة حجم دخولهم هناك ، عن طريق توفير برامج تعليمية وتدريبية تعد خصيصاً لهذا الغرض ، أو عن طريق عقد اتفاقيات مع الدول المضيفة لزيادة حقوق هؤلاء المهاجرين ، أو زيادة النسبة من دخولهم التي يجرى تحويلها إلى مصر ، إما عن طريق الضرائب أو تطبيق أسعار صرف وأسعار فائدة أكثر جاذبية ، أو إتاحة فرص للاستثمار في مصر، معدة خصيصاً لجذب هذه المدخرات . وعلى الرغم من أن كل هذه المقترحات جديرة بالبحث و الدراسة ، فإن تجربة العقدين الماضيين تدلنا على أنه ربما كان للعوامل السياسية أثر أكبر وأشد حسماً على حجم هذه التحويلات . بل إن كثيراً من هذه الإجراءات المقترحة تتوقف إمكانية تطبيقها على توفر الظروف السياسية الملائمة . ويظهر هذا بوضوح على الأخص فيما يتعلق بعقد اتفاقيات مع الدول المضيفة حول قواعد معاملة المهاجرين . ولكن العامل الأكثر حسماً ، هو على أي حال ، عدد المهاجرين الذين تسمح الدول المضيفة ابتداء باستقبالهم ، وهذا يتوقف في الأساس على طبيعة العلاقات السياسية بين الدولتين ، وعلى التوجهات السياسية للدولة المضيفة ، وهي أمور لا يبدو أن لواضعي السياسة الاقتصادية في مصر سلطاناً كبيراً عليها ، على الأقل في ظل المناخ السياسي الذي يسود العالم العربي في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور .

من الواضح أن واضعي الخطة الخمسية الجديدة ( ٩٢/٩٣ - ٩٦/٩٧ ) يدركون أن المجال المتاح للتأثير في تطور حجم التحويلات باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية هو مجال محدود ، ومن ثم قدرت التحويلات تقديراً محافظاً في هذه الخطة . فإذا قدرت الخطة حجم التحويلات في ٩١/٩٢ بمبلغ ١٢,٦٤٦ مليون جنية ، وهو ما يعنى أنها ظلت ثابتة تقريباً بين ٩٠/٩١ و ٩٢/٩١ على الرغم مما اتخذ من إجراءات تتعلق بسعر الصرف

---

(6) World Bank , A .R.E , Economic Readjustment with Growth, 1990, vol.2,p46.

وأسعار الفائدة خلال ١٩٩١ ، استهدفت الخطة معدل نمو سنوياً في التحويلات قدرة ١,٢ ٪ فقط ( انظر الجدول ٢-٦ ) وهو ما يبدو ، في ضوء مناقشتنا السابقة ، من قبيل الحرص المبرر تماماً .

### ٢-٣ البترول :

على الرغم من أن مصر ليست من الدول الغنية بالنفط بالمقارنة بعدد السكان ، فإنها في اعتمادها على إيرادات البترول قد أصبحت ، منذ منتصف السبعينات ، قابلة للمقارنة بدول النفط الغنية في الخليج . ذلك أنه بالإضافة إلى ما تحصل عليه بطريق مباشر من صادراتها البترولية ، فإن إيرادات وسوق البترول خارج مصر لها أثر ملحوظ على حجم تحويلات المصريين العاملين بالخارج ، وعلى إيرادات قناة السويس ، وكذلك ، وإن كانت بدرجة أقل ، على إيرادات مصر من السياحة . كانت مصر قد بدأت تحصل من وراء صادراتها البترولية على ضعف قيمة صادراتها من القطن ، وأكثر من قيمة كل صادراتها الزراعية مجتمعة ، منذ ١٩٧٦ ، كما أن جزءاً كبيراً من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية الخاصة المتراكم في مصر ، هو في قطاع البترول ، ولا تقل نسبة الاستثمارات الأمريكية في قطاع البترول عن ٨٢ ٪ من إجمالي رصيد الاستثمارات الأمريكية في مصر في نهاية ١٩٩١ (٧) . وإذا كان نصيب إيرادات البترول في إجمالي إيرادات مصر من العملات الأجنبية قد انخفض بشدة في السنوات الأخيرة ، حتى إنه لم يتجاوز ١٠ ٪ في ٨٩ / ١٩٩٠ ( انظر الجدول ٢-٣ ) فإن هذا يرجع إلى انخفاض إيرادات البترول أكثر مما يرجع إلى الارتفاع في غيرها من إيرادات . ويلاحظ أن الانخفاض في أسعار البترول في ١٩٨٦ أعقبه انخفاض في تيار الاستثمارات الأجنبية الخاصة في مصر بنحو الثلث (٨) !

وكما رأينا فيما يتعلق بتحويلات العاملين بالخارج ، نجد هنا أيضاً أن

(٧) تقرير السفارة الأمريكية عن الاقتصاد المصري ، يونيو ١٩٩٢ .

(٨) البنك الدولي ، المرجع السابق ، ص ٩ .



إيرادات مصر من صادرات البترول لم تتأثر كثيراً بإجراءات السياسة الاقتصادية ، إذ كان العامل الحاسم في تحديد حجم هذه الإيرادات هو تطور مستوى أسعار البترول الدولية . ففي ظل الثبات النسبي في حجم احتياطي مصر المؤكد من البترول ، ( انظر الجدول ٣-٨ ) ، لم تزد مصر من حجم إنتاجها من البترول بدرجة ملحوظة ، فبقى حجم كل من الإنتاج والصادرات ثابتاً إلى حد بعيد منذ الانخفاض الشديد في أسعار البترول في ١٩٨٦ ، مما أدى إلى الانخفاض الشديد في إيراداته ( انظر الجدول ٣-٧ ) .

ومن حيث أن تخفيض سعر الصرف للجنيه المصري لا يعتبر من بين الأدوات التي يمكن عن طريقها زيادة إيرادات البترول ، إذ أنها لا تؤثر في ثمن البترول مقوماً بالعملة الأجنبية ، فإن أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن للحكومة المصرية بها التأثير في صادرات البترول هي رفع الأسعار المحلية للمنتجات البترولية . وقد حدث بالفعل في الفترة ٨٦ - ١٩٩٠ أن رفعت الأسعار المحلية للطاقة بأكثر من ٣٣٠٪ وشمل ذلك مضاعفة أسعار زيت الوقود نحو ثلاث مرات ، وهو أكثر المنتجات البترولية تلقياً للدعم . ثم رفعت الأسعار مرة أخرى في ١٩٩١ ، حتى أصبحت الأسعار التي يدفعها المستهلك للبوتاجاز نحو أربع مرات قدر ما كانت عليه في ١٩٨٥ ، وأسعار البنزين نحو ثلاث مرات ونصف . ترتب على ذلك أن الاستهلاك المحلي لبعض المنتجات البترولية لم يزد إلا زيادة طفيفة للغاية ، وأن نسبة الزيادة في إجمالي استهلاك المنتجات البترولية بعد ١٩٨٥ كانت أقل بشكل ملحوظ جداً مما كانت في السنوات الخمس السابقة على تلك السنة ( انظر الجدول ٣-٩ ) .

أنت هذه الزيادات في الأسعار إلى أن أصبحت الأسعار المحلية أقرب بكثير إلى الأسعار العالمية ، ولكن حيث أن هذه الزيادات قد بدأت من مستويات منخفضة للغاية ، فإن المتوسط المرجح لأسعار الطاقة في مصر في ١٩٩١ كان لا يزال أقل من مستوى الأسعار العالمية . وقد تعهدت الحكومة المصرية بأن تصل إلى مستوى الأسعار العالمية للطاقة في موعد أقصاه ١٩٩٥ ، الأمر الذي يتطلب ، طبقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي في ١٩٩٠ ، أن تتحقق زيادة في



الأسعار المحلية لا تقل ، في المتوسط ، عن ٣٥٪ سنوياً حتى سنة ١٩٩٥ .  
ويقدر البنك أنه إذا تحقق هذا فإن مصر تستطيع زيادة إيراداتها من صادرات  
المنتجات البترولية بنحو ١,٥ بليون دولار سنوياً<sup>(٩)</sup> وهو ما يكاد يساوى  
إجمالى إيرادات مصر من صادرات البترول فى الوقت الحاضر .

إن نجاح مصر فى زيادة إيراداتها من الصادرات البترولية يتوقف أساساً  
على أربعة أمور : (١) ارتفاع أسعار البترول (٢) اكتشاف حقول جديدة (٣)  
مزيد من تخفيض الاستهلاك المحلى للمنتجات البترولية مما يسمح بزيادة  
الكميات المصدرة (٤) إحلال الغاز الطبيعى محل البترول فى الاستهلاك  
المحلى ، مما يسمح بدوره بزيادة الكميات المصدرة . أما العاملان الأول والثانى  
فإن من الصعب التنبؤ بتطورهما فى المستقبل ، ولا يبدو أن هناك ، فى الوقت  
الحاضر أسباباً قوية تدفع للتفاؤل فيما يتعلق بأى منهما . لقد عبّر بعض  
خبراء البترول فى مصر عن تفاؤلهم باحتمالات العثور على آبار جديدة فى  
الصحراء الغربية ، التى يقل عدد الآبار المحفورة بها عن نصف عدد الآبار  
المحفورة فى منطقة خليج السويس ، وهى منطقة لا تزيد مساحتها عن عشر  
مساحة الصحراء الغربية . ولكن نتائج التنقيب فى الصحراء الغربية لم تؤيد  
هذا التفاؤل حتى الآن . وهكذا فإن الهدف الذى كان قد حدد منذ فترة طويلة ،  
للوصول بحجم الإنتاج إلى مليون برميل من البترول يومياً قبل سنة ١٩٨٢ ،  
لم يتحقق حتى الآن ، بسبب أن الاكتشافات الجديدة لم تضيف كثيراً إلى حجم  
الاحتياطيات المؤكدة .

أما عن ترشيد استهلاك الطاقة ، فإن هناك من التقديرات ما يشير إلى  
إمكانية توفير نحو ٢٧٪ من الطاقة المستخدمة فى الصناعة و ٥٧٪ من  
الاستهلاك المنزلى للوقود ، ولكن يلاحظ أن الخطة الخمسية الجديدة  
(٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦) تتضمن تقديرات لحجم الاستهلاك فى سنوات  
الخطة تقوم على افتراض معدل لزيادة إجمالى الاستهلاك المحلى قدرة ٢,٩٪<sup>(١٠)</sup>

---

(٩) البنك الدولى : المرجع السابق ، ص ٢٢ - ٢٣ .

(10) Middle East Economic Survey , 3February 1992 , pp. A4 and A7

وهو نفس معدل الزيادة فى الاستهلاك الذى تحقق فى السنوات الأربع السابقة ( انظر الجدول ٢-٨ فيما تقدم ) . والحقيقة هى أن من الصعب أن نتبين كيف يمكن تخفيض معدل الزيادة فى الاستهلاك بأكثر مما حدث بالفعل .

من ناحية أخرى ، أكد بعض الخبراء على إمكانية إحلال الغاز الطبيعى محل البترول الخام كمورد للطاقة ، بالنظر إلى أن مصر تحوز كميات كبيرة نسبياً من احتياطي الغاز ( ١٢ تريليون قدم مكعب ) بالمقارنة باحتياطي البترول الخام الذى تقدره الجهات الرسمية حالياً بأربعة بلايين من البراميل ، وهى كمية لا تكفى أكثر من ١٢ عاماً طبقاً للمعدل الحالى للإنتاج . ولكن الخطة الخمسية الحالية لا يظهر منها مايدل على أن هذا الإحلال سوف يجرى خلال سنوات الخطة بمعدل من شأنه أن يحدث أثراً ملحوظاً على إيرادات مصر من صادرات البترول . بل إن هذه الخطة تفترض فى الواقع حدوث انخفاض فى هذه الإيرادات ، إذا جرى تقييمها بالأسعار الثابتة ، بمعدل ٤,٧ ٪ سنوياً ( انظر الجدول ٢-٦ ) ، على أساس أن هذه الخطة تستهدف على حد تعبيرها « الاستمرار فى تقليل الاعتماد تدريجياً على حصيلة صادرات البترول الخام حفاظاً على هذه الثروة القومية من ناحية ، وعدم تعريض الخطة لأية هزات تمويلية قد تنتج عن عدم الاستقرار العالمى فى أسعاره من ناحية أخرى » (١١)

يتبين مما سبق أن هناك مبرراً للخشية من أنه ، ما لم تحدث اكتشافات بترولية جديدة وهامة ، سوف تتحول مصر من مصدر صاف إلى مستورد صاف للبترول ، فى السنوات الأولى من القرن الحادى والعشرين .

## ٢-٤ قناة السويس :

يرجع دخول قناة السويس كعنصر من عناصر الاقتصاد القومى إلى

(١١) الإطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق . الجزء الأول ، ص ٢٤٧ .

تأمينها في سنة ١٩٥٦ ، ولكنها لم تجلب لمصر دخلاً صافياً إلا ابتداء من ١٩٦٠ . وبعد ثماني سنوات ظلت القناة فيها مغلقة في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، بدأت مساهمتها في ميزان المدفوعات المصري تزيد زيادة منتظمة حتى أن إيراداتها ، بعد انخفاض أسعار البترول ، فاقت إيرادات مصر من البترول في أواخر الثمانينات ( انظر الجدول ٢-١٠ ) .

ولكن يلاحظ أن حجم إيرادات مصر من قناة السويس قد أصبح ، بعد أن فرغت مصر من القيام بالأعمال الضرورية المتعلقة بتوسيع وتعميق القناة ، خارجاً إلى حد كبير عن دائرة السيطرة المصرية ، ذلك أن هذه الإيرادات تحكمها حركة المرور بالقناة التي تتوقف بدورها على ظروف التجارة الدولية ، خاصة تجارة البترول ، وظروف الحرب أو السلام في المنطقة ، بالإضافة إلى مستوى الرسوم التي تفرضها مصر على عبور القناة . هذه الرسوم يجرى تحديدها بوحدة من حقوق السحب الخاصة وتتفاوت قيمتها بحسب طاقة الحمل للمركبات العابرة وبحسب حجم ونوع هذه المركبات . وعلى الرغم من أن هيئة قناة السويس هي صاحبة القرار في تحديد هذه الرسوم ، وهي تقوم بتعديلها كل سنة تقريباً ، فإن قدرة هذه الهيئة على زيادة الرسوم يحدّها إلى درجة كبيرة مستوى النفقة البديلة لممر السفن حول القارة الأفريقية بدلاً من مرورها بقناة السويس . ولهذا نجد أنه على الرغم من أن رسوم المرور بالقناة كانت ترفع من عام لآخر ، فإن هذه الزيادات كانت تقرر في الأساس لتخفيف الأثر الناتج عن تقلبات حركة المرور في القناة .

نلاحظ كذلك أن حركة المرور بالقناة ، مقاسة بكمية الأطنان التي تحملها المركبات العابرة ، هي ثابتة نسبياً ، باستثناء الأوقات التي تتسم بظروف طارئة من عدم الاستقرار ، ( انظر الجدول ٢-١١ ) ، ومن ثم لم تتسم إيرادات مصر من القناة بنفس الدرجة من التقلب التي اتسمت بها إيراداتها من البترول أو تحويلات العاملين بالخارج . ففيما عدا فترة إغلاق قناة السويس بسبب ظروف الحرب ( ٦٧ - ١٩٧٤ ) انخفض معدل الزيادة في إيرادات القناة فيما بين ٨٢/٨٢ و ١٩٨٦/٨٥ بسبب تراخي التجارة الدولية وانخفاض معدل



النمو في انتاج البترول في المنطقة . وعلى أية حال ، فقد احتفظت قناة السويس بنصيب ثابت إلى حد كبير في إجمالي إيرادات مصر من العملات الأجنبية طوال الثمانينات ، وهو نحو العشر . ( انظر الجدول ٣-٢ ) .

يظهر من ذلك أننا يجب أن نتوقع أن تكون مساهمة قناة السويس في التحسن المرجو في ميزان المدفوعات خلال سنوات الخطة الجديدة ( ١٩٩٢/٩٣ - ١٩٩٧/٩٦ ) متواضعة إلى حد كبير . إن هذه الخطة لا تقدر نصيب قناة السويس في إجمالي الاستثمارات الثابتة بأكثر من ٥٠٠ مليون جنيه مصري ، وهو ما يمثل ٣٪ من إجمالي الاستثمارات الثابتة للخطة<sup>(١٢)</sup> ، كما أنها تقدر أن معدل الزيادة في إيرادات القناة خلال سنوات الخطة سوف يكون معدلاً معتدلاً هو ٤,٤٪ سنوياً ( انظر الجدول ٣-٦ ) .

### ٣-٥ السياحة:

شهدت إيرادات مصر من السياحة اتجاهًا ملحوظًا نحو الصعود خلال الخمسة عشر عاماً الماضية . ففيما بين منتصف وأواخر السبعينات زادت هذه الإيرادات من متوسط سنوي قدره ٣٥٤ مليون دولار ( ٧٤ - ١٩٧٦ ) إلى ٦٧٧ مليون ( ٧٧ - ١٩٧٩ ) ، أي بزيادة قدرها ٩١٪ ، ثم زادت مرة أخرى بنسبة ٤٠٪ في نهاية الثمانينات ( انظر الجدول ٣-١٢ ) . وقد أصبحت السياحة ، في السنوات الأخيرة ، أكثر جوانب ميزان المدفوعات المصري إشراقاً وأسرع مصادر العملة الأجنبية نمواً . وتشير الأرقام الواردة في الجدول ( ٣-١٢ ) إلى إيرادات السياحة التي تدخل مصر من خلال القنوات الرسمية ، وهي تصبح أعلى بكثير إذا أضفنا إليها ما يرد من خلال السوق الحرة ، وعلى الأخص في السنوات السابقة على تخفيض قيمة الجنيه المصري في ١٩٨٧ . بل إنه ، طبقاً لتقديرات وزارة السياحة ، وهي تضم كلا النوعين من الإيرادات ، قد يبلغ إجمالي الإيرادات الحقيقية من السياحة خمس

(١٢) الإطار المبدئي للخطة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ص ١٧٧ .



مرات قدر ما ينشره البنك المركزي من أرقام .

إن من الممكن القول إن هذه الزيادة الكبيرة في إيرادات السياحة تعود بدرجة أكبر إلى زيادة الاستثمار ، بالمقارنة بما يطرأ من زيادة في إيرادات البترول أو قناة السويس . ففي خلال العشر سنوات الأخيرة زاد حجم الاستثمار في قطاع السياحة بمعدل أسرع بكثير من معدل نموه في قطاع البترول أو في قطاع النقل والمواصلات ، الذي يضم قناة السويس ( انظر الجدول ٣-١٢ ) . ومع ذلك فلا زال هناك مجال واسع لزيادة إيرادات السياحة والكثير مما يمكن للحكومة عمله لتحقيق ذلك . فهناك مثلاً التوسع الممكن في أماكن الإقامة وزيادة درجة التنوع فيها ، وتحسين البنية الأساسية وتطويرها ، وعلى الأخص في المناطق التي جرى تعميرها حديثاً على ساحلى البحر المتوسط والبحر الأحمر ، والتوسع في مراكز التدريب لتلبية حاجة قطاع السياحة إلى قوة العمل المؤهلة لهذه الخدمة ، ورفع مستوى الخدمات التي تقدمها الوكالات السياحية ومراكز خدمة السياحة الحكومية . هذه فيما يبدو هي المجالات الأساسية التي يمكن العمل فيها لزيادة إيرادات السياحة ، بالنظر إلى أن استخدام سعر الصرف كوسيلة لتحقيق هذا الهدف قد تم بالفعل بإجراءات توحيد أسعار الصرف في أكتوبر ١٩٩١ . ولكننا نلاحظ أن الخطة الجديدة لا تتضمن بوراً كبيراً لاستثمارات القطاع العام في السياحة حتى ١٩٩٧ ، وإنما استهدفت أن تكون نسبة استثمارات القطاع الخاص في السياحة ( ٣,٠ ٪ من إجمالي الاستثمارات ) ( ١٣ ) ، مساوية تقريباً لنصيب كلا القطاعين خلال العشر سنوات الماضية ( ٣,٢ ٪ ) . ومن المستهدف أيضاً أن يؤدي هذا إلى زيادة إيرادات السياحة بمعدل سنوى قدرة ١٠,٩ ٪ فى المتوسط خلال سنوات الخطة ، وهو أعلى معدل للنمو المستهدف فى هذه الخطة باستثناء معدل نمو الصناعة التحويلية ( انظر الجدول ٣-٦ ) . قد يبدو هذا إفراطاً فى التفاؤل ولكنه فى الحقيقة أقل من معدل النمو المتحقق بالفعل فى إيرادات السياحة خلال الخمس سنوات السابقة على الخطة ( انظر الجدول ٣-١٢ ) .

إن المشكلة الأساسية ، فيما يتعلق بإيرادات مصر من السياحة ، لا تكمن

(١٣) الإطار المبدئى للخطة ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

فى ضالة حجمها ولافى قلة الفرص المتاحة لنموها فى الأجل الطويل أو المتوسط ، ولكن فى ميلها للتقلب بشدة بين سنة وأخرى ، بل وبدرجة تفوق درجة تقلب إيرادات البترول أو قناة السويس أو تحويلات العاملين بالخارج . إيرادات السياحة لاتخضع فقط لأثر التقلبات فى ظروف الاقتصاد الدولى بل وايضاً لأثر التقلبات السياسية والأحداث المهددة للأمن فى مصر والمنطقة المحيطة بها ، وكذلك لأثر مايطرأ من تغيرات على علاقات مصر الخارجية وخاصة بالدول العربية الأخرى واسرائيل .

ويبدو أن هذه التقلبات تؤثر على السياحة بدرجة أكبر من تأثيرها على المصادر الثلاثة الأخرى للعمالات الأجنبية والتي ناقشناها فى هذا الفصل . وهكذا نجد مثلاً أن تدهور علاقات مصر العربية فى أعقاب زيارة السادات للمقيس فى ١٩٧٧ وعقد اتفاقيات كامب ديفيد والصلح مع اسرائيل فى السنتين التاليتين ، كان عاملاً مهماً من عوامل تدهور إيرادات السياحة فى تلك الفترة ، كما حدث تدهور أكبر فى هذه الإيرادات نتيجة مناخ عدم الاستقرار الذى أعقب مقتل السادات فى ١٩٨١ ، ثم فى أعقاب تدهور العلاقة بين مصر والولايات المتحدة والمشاكل الأمتية خلال ١٩٨٦/٨٥ . لقد عادت إيرادات السياحة إلى النمو بسرعة بعد أزمة الخليج فى ١٩٩١/٩٠ ولكنها عادت فسانتكتست مرة أخرى بسبب حوادث الإرهاب التى تكررت خلال شتاء ١٩٩٣/٩٢ .

## ٢-٦ اقتصاد الربيع والمديونية الخارجية :

إن من الممكن أن نفترض أنه كلما زاد اعتماد دولة ما على مصادر للدخل تتأثر بشدة بعوامل خارجية لاسلطان للدولة عليها ، وكلما زادت درجة التقلب فى هذه المصادر وصعوبة التنبؤ بحجمها ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، كلما زاد احتمال أن تتجه هذه الدولة إلى الاستدانة من الخارج . بل إن هذا الاحتمال يزداد قوة كلما زادت درجة الارتباط بين هذه المصادر بعضها ببعض ، بحيث تميل كلها إلى التغير فى نفس الاتجاه فلا تعوض الزيادة فى

بعضها النقص في بعضها الآخر . صحيح أن من الممكن لهذه الدولة ، إذا حظيت بإدارة اقتصادية حكيمة ، أن تتجنب التورط في المديونية الخارجية إذا مارست درجة كافية من ضبط النفس خلال فترات الرخاء النسبي ، لمواجهة ندرة العملات الأجنبية في فترات الكساد . وفي هذه الحالة ، يمكن أن تستغل الدولة فرصة زيادة مواردها في بعض الفترات ، لكي تقوم بسداد ديونها السابقة وبالاستثمار في مشروعات إنتاجية كفيلة بتوليد دخل كاف يمكن الدولة من مواجهة فترات التدهور في هذه الموارد . فإذا كانت الدولة لا تحظى بمثل هذا النوع من الإدارة الاقتصادية ، فقد تجد نفسها ، بمجرد أن تبدأ مصادر النقد الأجنبي في التدهور ، مضطرة للاعتماد على القروض الأجنبية .

والظاهر أن حماقات السياسة الاقتصادية في مصر ، قد ذهبت حتى إلى أبعد من هذا ابتداء من منتصف السبعينات . فقد سبق أن رأينا في الفصل الأول ، كيف زابت ديون مصر الخارجية المدنية ، طويلة ومتوسطة الأجل ، بنسبة ٧٦٪ خلال فترة لاتزيد على أربع سنوات ( ٧٧ - ١٩٨١ ) . إن هذه الفترة كانت فترة نمو فائق السرعة لكل المصادر الأربعة الأساسية للنقد الأجنبي حتى إن نصيب هذه المصادر الأربعة في إجمالي إيرادات مصر من النقد الأجنبي ( باستثناء التحويلات الرسمية ) ارتفع من ٥٥٪ في ١٩٧٧ إلى ٧٥٪ في ١٩٨٢/٨١ . ولكن الإدارة الاقتصادية في مصر لم تعجز فقط عن استخدام هذه الموارد غير المتوقعة لتخفيض عبء الديون الخارجية بل فعلت ما أدى إلى مزيد من التورط في الديون . وقد سبق أن رأينا أيضاً كيف زابت الديون العسكرية بدورها ، بسرعة كبيرة ، خلال نفس الفترة ، على الرغم من أنها كانت هي فترة تسارع جهود السلام التي انتهت بعقد اتفاقية الصلح مع إسرائيل في ١٩٧٩ (١٤) .

بل إن المرء ليتساءل عما إذا كانت الزيادة في مثل هذه المصادر الريعانية للدخل ، بدلاً من أن تقلل من درجة الالتجاء إلى القروض الخارجية ، قد تكون أكثر ميلاً إلى أن تؤدي إلى عكس ذلك تماماً . بعبارة أخرى ، قد لا تكون درجة

---

(١٤) انظر الفصل الأول .



الحاجة إلى الاقتراض هي العامل الحاسم في تحديد حجم المديونية ، بل قد يكون العامل الحاسم هو الدافع إلى الإقراض ، الذي يحكمه مدى ثقة الدائن في قدرة المدين على السداد . والحقيقة هي أن تجربة مصر في المديونية الخارجية، سواء في القرن الماضي أو القرن الحالي ، تؤيد هذا الرأي الأخير.

فخلال سنوات الحرب الأهلية الأمريكية في القرن الماضي ، ( ٦١ - ١٨٦٤ ) انخفض بشدة إنتاج القطن الأمريكى مما أدى إلى زيادة حادة في الطلب على القطن المصرى ، وتضاعف سعره خلال السنتين الأوليين من حكم الخديو اسماعيل ( ٦٣ - ١٨٦٥ ) . خلال هاتين السنتين تضاعف أيضاً حجم صادرات مصر من القطن وزادت قيمة هذه الصادرات أكثر من ثلاث مرات <sup>(١٥)</sup> . ولكن هاتين السنتين من سنوات الرخاء هما اللتان شهدتا بداية تلك القصة المخزية لمديونية مصر الخارجية خلال القرن الماضي . كان الخديو اسماعيل قد ورث عن سلفه ، سعيد باشا ، بعض الديون الخارجية ، ولكن عبء هذه الديون لم يكن عبئاً ثقیلاً ، إذ كان نصفها واجب الدفع خلال فترة تمتد إلى أكثر من ثلاثين عاماً ، بينما كان مجموع الديون قصيرة الأجل لا يتطلب لسداده أكثر من تخفيض الإنفاق الحكومى بنحو ٢٠٪ خلال الخمس سنوات الأولى من حكم اسماعيل <sup>(١٦)</sup> . ولكن هذا الوفاء بالديون القديمة في فترة الرخاء ، لم يحدث في عهد اسماعيل كما أنه لم يحدث في عهد السادات ، بعد قرن من الزمان ، عندما كان من الممكن بجهد بسيط التخلص من عبء الدين ، الهين نسبياً ، والذي تكون خلال الستينات وأوائل السبعينات . على العكس من ذلك ، طرأ على عادات الاستهلاك في عهد كل من اسماعيل والسادات ، تحول خطير ، مع ميل متزايد إلى إشباع هذه الحاجات

---

(15) Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1983, p. 134

(١٦) هذا التقدير مبني على أرقام الإيرادات والنفقات الحكومية الواردة في كروشلى ، المرجع السابق مباشرة، ص ٢٧٥ .



الاستهلاكية الجديدة عن طريق الاستيراد . يحكى لنا جون مارلو قصة شقيقة للغاية هي قصة ماتعرض له الخديو اسماعيل من ضغوط وإغراءات من جانب البنوك الأجنبية والقناصل والسفاسرة والتجار من مختلف الأصناف من أجل زيادة مشترواته من سلع هي في أغلب الحالات قليلة الجدوى لبلده ، ومن خدمات هي في معظم الأحوال خدمات موهومة <sup>(١٧)</sup> وقد سبق أن أشرنا إلى أمثلة مشابهة جداً لهذا في حالة السادات ، وما أنفقه أو اقترضه من الخارج ، خاصة فيما يتعلق بمشترواته من السلاح <sup>(١٨)</sup> ولعل ماكان أهم بكثير من ميول الخديو اسماعيل الشخصية ، كتفسير لانفاقه البنخى ، ما كان يحدث في ذلك الوقت من تطورات في موازين المدفوعات لبعض الدول الأوربية وما كانت تحققه من فوائض في منتصف القرن الماضى . فمن المؤكد أنه قد توافر لهذه الدول فوائض من رأس المال تبحث عن مقترضين ، خلال الستينات من القرن الماضى ، أكثر بكثير مما كان متوفراً لها قبل ذلك بنحو عشرين عاماً <sup>(١٩)</sup> . ومن الممكن أيضاً أن نجد تفسيراً مماثلاً للزيادة الكبيرة التى طرأت على الأنفاق العام في عهد السادات وعلى حجم قروضه الخارجية في أعقاب الزيادة الكبيرة في إيرادات البترول التى حدثت في الفترة ٧٣ - ١٩٧٤ ، وما صاحب ذلك من تراكم الأرصدة الباحثة عن فرص للأقراض ، في أيدي البنوك الأوربية والأمريكية . ولم تكن مصر ، بأية حال من الأحوال ، وحيدة في هذا الشأن ، لافى الستينات والسبعينات من القرن الماضى ، ولا في السبعينات من القرن الحالى ، أى من حيث التورط - دون مبرر - في الديون الأجنبية . فخلال كل من الفترتين ، كان هذا التورط في الديون ظاهرة شائعة لا ترجع إلى بعض التصرفات غير المسئولة من هذا الحاكم أو ذاك بقدر ما ترجع إلى ماتعرض له هؤلاء الحكام من ضغوط خارجية . لقد حل إفلاس الحكومة المصرية في

---

(17) Marlowe, J. : Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London 1974, pp. 111-125

(١٨) انظر الفصل الأول .

(١٩) انظر :

Landes , D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1958

وانظر أيضاً :

Condliffe, J. : The Commerce of Nations, Norton, N.Y., 1950, p. 322

١٨٧٦ بعد عام واحد من إفلاس الحكومة العثمانية في الأستانة ، كما كانت  
أزمة للديونية الخارجية التي عانت منها مصر في مطلع الثمانينات جزءاً من  
ظاهرة عالمية . لقد وصف اقتصادي نيجيري تجربة بلاده في السبعينات من  
القرن الحالي بعبارات تصلح جداً لوصف التجربة المصرية في نفس الفترة ، إذ  
كتب يقول :

« في سنة ١٩٧٨ ، عندما قبلت نيجيريا التعاقد على البلايين الأولى من  
ديونها الخارجية ، كان حجم الدخل المتدفق عليها من البترول أكثر مما يمكن  
لها أن تنفقه على أي وجه معقول من وجوه الإنفاق ... ولكننا وجدنا الكثيرين  
ممن جاءوا لتشجيعنا على الدخول في عملية اتفاق بذخى هائل لتبرير قرض  
بسيط في البداية ، هو أول بليون من الدولارات اقترضناه وأضفناه إلى دخولنا  
البترولية الهائلة . بل لقد وجدنا من يساعدنا على إعداد كتالوج من المشتريات  
الباهظة التكاليف ، ظننا وقتها أنه يمثل خطة للتنمية ، (٢٠) .

إن من نواحي السخرية أيضاً ما نلاحظه من أن هذا الاقتراض الخارجي  
الكثيف يتوقف فجأة ، ليس في الوقت الذي تقل فيه حاجتنا إلى الاقتراض ، بل  
عندما تبلغ حاجتنا الحقيقية إلى الاقتراض أقصى حد لها . فعندما يبدأ في  
التضاؤل تدفق تلك الدخول الربعية الطائلة من الخارج ، تبدأ محاولة إقناع  
الدولة بالتوقف عن الاقتراض وإعطاء اهتمام أكبر لتنمية قطاعاتها الانتاجية .  
إن هذا الاهتمام المفاجئ بتنمية القطاعات الانتاجية يرجع إلى حد كبير إلى  
الرغبة في تمكين الدولة من الوفاء بديونها السابقة . ففي تجربة مصر في  
القرن الماضي ، أدى الاحتلال البريطاني إلى توجيه الجهد لتنمية الإنتاج الزراعي  
وترشيده ، بدافع أساسي هو تمكين مصر من تسديد ديونها الخارجية (٢١) .  
أما في التجربة الأحدث عهداً ، فإن من الممكن أن ننظر إلى ما تعرضت له

---

(20) Chinweizu: "Debt Trap Peonage", Monthly Review, November, 1985, pp. 23-4

(٢١) يقول الدكتور علي الجريتي : « كان الهدف الوحيد للإنارة البريطانية هو التوسع في نظام الري النائم  
وزيادة الرقعة المزروعة بالقطن بقصد توفير كمية من النقد الأجنبي تكفي لخدمة دين مصر الخارجي  
الكبير . »

"The Structure of Modern Industry in Egypt, L'Egypte Contemporaine, no. 241-  
2, Nov - Dec. 1947, p. 367

مصر من ضغوط خلال الثمانينيات من هذا القرن ، لتطبيق ما يسمى بسياسات « التصحيح الهيكلي » ، وللتحول نحو سياسة « تشجيع الصادرات » بدلاً من « الإحلال محل الواردات » ، في كل من الزراعة والصناعة ، من الممكن أن ننظر إلى كل ذلك على أنه مدفوع بدوافع مماثلة ، أي تمكين مصر من خدمة ديونها الخارجية . لقد انتهت التجربة الأولى ، التي استمرت حتى الحرب العالمية الثانية ، بتسديد مصر كل ديونها ، وتحقيق مصر لبعض التقدم في قطاعي الزراعة والصناعة إذا قورنت بما كانت عليه عند قدوم الاحتلال البريطاني في ١٨٨٢ ، ولكن ظل جهازها الإنتاجي مختلفاً مما مهد الطريق لوقوع مصر مرة أخرى في براثن الديون الخارجية (٢٢) .

والأرجح أن سياسة التصحيح الهيكلي التي يروج لها في الوقت الحاضر ، وكما سوف يتضح في الفصول التالية ، سوف تؤدي إلى نتائج مماثلة .

---

ويعلق الاقتصادي الأمريكي دونالد ميد على ذلك بقوله « سواء كان هذا هو الهدف الوحيد للسياسة البريطانية أو لم يكن فإن للؤكد أنه كان هدفاً أساسياً » ويحيل ميد القارئ في ذلك إلى وثائق وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة مايو ١٨٩٨ ، حيث يبرر اللورد كرومر الإنفاق الحكومي في مصر على بناء خزان أسوان بهذا الهدف بالذات . انظر :

Mead, D. : Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, R. Irwin, Illinois, 1964, p.7

(٢٢) قال البعض ، أثناء « ندوة يونيو » ، أنه ليس هناك ما يدعو للاستغراب في أن تحصل دولة على قروض أكثر في أوقات الرخاء مما تحصل عليه في أوقات الشدة ، فالمقرضون يتأثرون بطبيعة الحال بقدرة الدولة على الوفاء ، في تحديد حجم ما يقدمونه إليها من قروض ، وهذا يفسر تجربة مصر في الاقتراض في الحقتين التاريخيتين المشار إليهما في المتن ، ومن ثم فليس هناك ما يستوجب النقد أو السفيرة . وقد يكون هذا القول مقبولاً طالما كنا بصدد سلوك اقتصادي بحت ، وإنما الذي قصصنا إليه في المتن هو أن هناك ، في العلاقات التي تقوم بين البلاد المتقدمة ( المقرضة ) والبلاد المتخلفة ( المقرضة ) أكثر بكثير من مجرد تفاعل قوى السوق . ففي كل من التجريبتين اللتين مرت بهما مصر في هذا الصدد ، تجربة اسماعيل باشا وتجربة السادات ، خضعت الحكومة المصرية والحاكم لمختلف أنواع الضغوط من أجل دفع مصر إلى عقد قروض غير مبررة ، وإلى اتفاق حصيلة هذه القروض في لوجه غير رشيدة . وفي ضوء هذه الضغوط ، تبدو الإجراءات القاسية التي يطلب إلى الدولة تطبيقها في أوقات الشدة من أجل ضمان الوفاء بالديون ودفع فوائدها ، تبدو أشد قسوة مما تبدو لو كان الاقتراض قد جرى من أجل إشباع حاجات حقيقية أو استخداماً أكثر رشداً .

إن نفس الشيء يمكن أن يقال عن قلة حظ مصر من الإدارة الاقتصادية الحكيمة في مواجهة تقلبات المصادر الأربعة الأساسية للنقد الأجنبي ، والتي ناقشناها في هذا الفصل . فقد تكررت في المتن أن شدة التقلب في هذه الإيرادات قد لا تؤدي جهود التنمية ، بالضرورة ، إذا كانت الإدارة الاقتصادية تتسم بدرجة من الحكمة تسمح بضغط الإنفاق في أوقات الرخاء حتى يمكن مواجهة ندرة النقد الأجنبي في أوقات الشدة . ونضيف الآن أن نفس « العوامل غير الاقتصادية » التي أشرنا إليها حالاً ، قد تكون هي السبب الأساسي في حرمان مصر ، في كثير من العهود ، من هذا النوع من الإدارة الاقتصادية المرغوب فيها .



مادة ١ - ٢٠٠٩

مستندات لمراجعة من ميران الخلف عدت المحصرى ( ٨١ / ٨٠ - ٨٩ / ٨٩ ) ( مسجون دولى أمريكى )

٨٩ / ٨٩	٨٩ / ٨٨	٨٨ / ٨٧	٨٧ / ٨٦	٨٦ / ٨٥	٨٤ / ٨٣	٨٣ / ٨٢	٨٢ / ٨١	٨١ / ٨٠	
١٢٩٠	٢٨٣٧	٣٢٧٤	٢٢٦١	٢٥٧٥	٢٩٢٧	٢٩٦٠	٢٧٤١	٢٨٤١	مستندات المصادر
١٢٧٩	١٢٤٠	١٥٣٢	١٣٦١	٢٢١٠	٢٨٩١	٢٩٥٧	٢٨٠٧	٢٣٢٩	منها البشور
٥٣٥٩	٥٣٣٧	٤٤٦٦	٥٠٨١	٥٧٤٠	٦٠٦٠	٥٦٢٦	٦٠٢٢	٥٣١٠	اللاحة
١٤٧١	١٣٠٦	١٢٦٨	١١٤٨	١٠٢٨	٨٩٦٧	٩٧٤٠	٩٥٦٦	٩٠٨٩	لنساء المصيريين
١٠٦٦	٩٠٠٦	٨٨٥٩	٢٧٩٦	٢١٥٢	٤٠٩٦	٢٨٨٩	٢٠٤٦	٢٩٢٨	السباحة
٧٧٥٧	٣٢٤٠	٦٢٤١	٦١٢٥	٥٢٤٢	٥٦٧٥	٥٤٥٦	٤٧٣٧	٤٦٨٠	لرأى وأرباح وأيرادات اخرى
١٧٢٩	١٥٨٢	١٢٤٩	١٣٦٧	٩٩٢٢	١٠٢٥	١٠٦٤	١٠٧٩	٦٥٨٢	مستندات اخرى
٨٧٨٥	٧٧٩٥	٧٨٤٨	٦٢٨٠	٧٠١٩	٧٤٢٣	٧٣٩٥	٧١٥٨	٦٨٠٥	المجموع
١٠٧٣	١٠٢٩	٩٨٤١	٧٣٢٣	٨٥٥٤	٩٦٤٠	٩٥١٩	٨٣٦٩	٨٦١٨	مستندات من الواردات
٢٧١٢	٢٤٨٠	٢٠٤٥	١٩٧٢	١٣٦٥	١٢٩٢	١١٩٩	١١٣١	١٤٧١	مستندات تجارية
٨٠٨٨	١٠٩٤	١١٤٥	١٦٤٨	٢١٨٤	١٥٩٠	١٧٤٠	١٣٥٠	١٤٢٥	اللاحة
١٦٨٦	١١٢٣	٧٨٥١	٩٢١٠	١١٦٥	٨١٨٨	١٠٤٨	٩٤٢٢	٧٩١٦	لرأى على القروض والألتزمات
٨٦٨٨	١١١٠	٨٥٥١	١٣٦٥	١٥٠٢	٢٥٤٩	٢٦٢٢	٢٠٠١	٢٣٩٢	مستندات السطر والتعليم والملاج
٤٢٠٤	٣١١٨	٣١٩٦	٢٥٤٥	٢١٤٧	٢١٨٨	٢٧٧٠	٢٥٦٠	٢٤٧٢	مستندات الحكومة
١٢٠٨	١٢٩٦	١١٢٤	١٥٧٤	١٦١٢	١٣١١	١٣٧٢	١٢٢٨	١٠٥٧	مستندات اخرى
١٢٤٢	١٣٥٩	١٢٤٧	١٠٤٦	١٢١٥	١٢٧١	١٢٧٣	١١٢٤	١١٢٤	المجموع
١٠٢٧	٥٧٩٦	٤٦٢٩	٤٢٨٠	٥١٢٢	٥٢٧٨	٥٣٧٧	٤٠٨٧	٤٤٢٨	رصيد المستندات التجارية
١٠٨٠	٧١١٢	٦٩٧٥	٢٤٤٦	٥٠٧٤	٢٢٢١	٢٦٠١	٢٥٦٦	٥١٠٠	التصويقات
٣١٢٥	٢٥٢٧	٢٣٨٢	٢٠١١	٢٩٧٣	٢٤٩٦	٢٩٢٠	٢١٦٥	٢٠٨١	رسمية (٥)
٤٨٣٣	٤٢٤٢	٤٠٨١	٣٣٥٦	٢٤٨٠	٢٧١٨	٢٩٥٦	٢٠٩١	٢١٢٣	نسخ يلات الماطن بالخارج
١٢١٢	١٥٤٢	٥٤٦١	٩٢٤٢	١٦٥٢	١٥٦٠	١٤٢٠	٨٩٦١	٢٢٠٥	المجموع
									رصيد المستندات التجارية والتصويقات

(٥) تشمل ، فى ٨٦ / ٨٧ والسنوات التالية ، قيمة المنيح السلمية طبقا لرقام وزارة التعاون الدولى  
المستندات : المستندات المركزية المحصرى ، والتقارير السنوية ، وتقارير البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى عن الاقتصاد المحصرى ، مستندات مختلفة



جدول (۲-۲)

بسميـب البـتـرول ، وقناة السويس ، والمياه ، وتحويلات العاملين بالخارج  
 في إجمالي إيرادات مصر من الممتلكات الأجنبية هذا التحويلات الرسمية  
 ( ٨١ / ٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠ )

٩٠ / ٨٩	٨٩ / ٨٨	٨٨ / ٨٧	٨٧ / ٨٦	٨٦ / ٨٥	٨٥ / ٨٤	٨٤ / ٨٣	٨٣ / ٨٢	٨٢ / ٨١	
٨٧٨٥ ج٨	٧٧٩٥ ج٢	٧٨٤٨, ٦	٦٢٨٠ ج٦	٧٠١٩ ج٩	٧٤٣٣ ج٢	٧٣٩٥ ج٣	٧١٥٨ ج١	٦٨٠٥ ج٨	مجموع صادرات السلع والخدمات ( مليون دولار )
٣٧٤٣ ج٥	٣٥٣٢ ج٢	٣٣٨٣, ٩	٣٠١١ ج٩	٢٩٧٢ ج٧	٣٤٩٦ ج٢	٣٩٣٠ ج٥	٣١٦٥ ج٤	٢٠٨١ ج٩	تحويلات العاملين بالخارج ( مليون دولار )
١٢٥٢٩ ج٣	١١٣٢٧ ج٤	١١٢٣٢, ٥	٩٢٩٢ ج٥	٩٩٩٢ ج٦	١٠٩٢٩ ج٤	١١٣٢٥ ج٨	١٠٣٢٣ ج٥	٨٨٨٧ ج٧	مجموع الإيرادات البارية هذا التحويلات الرسمية ( مليون دولار )
٩ ج٨	١٠ ج٩	١٢, ٦	١٤, ٧	٢٢ ج١	٢٦ ج٤	٣٦ ج١	٣٧ ج٢	٣٧ ج٤	منها البترول ( % )
١١ ج٧	١١ ج٥	١١, ٣	١٢, ٣	١٠ ج٢	٨ ج٢	٨ ج٦	٩ ج٢	١٠ ج٢	قناة السويس ( % )
٨ ج٥	٧ ج٩	٧, ٩	٣ ج٧	٣ ج١	٣ ج٧	٢ ج٥	٢ ج٩	٤ ج٤	السياحة ( % )
٢٩ ج٩	٣١ ج٢	٣٠, ١	٢٢, ٤	٢٩ ج٧	٣٢ ج٠	٣٤ ج٧	٣٠ ج٧	٢٣ ج٤	تحويلات العاملين بالخارج ( % )
٥٩ ج٩	٦١ ج٥	٦٢, ٩	٦٣, ٥	٦٥ ج٢	٧٠, ٣	٧١ ج٩	٧٠ ج١	٧٥ ج٤	مجموع الأرصدة الأربعة ( % )

جدول ( ٢-٣ )

حساب العمليات الجارية في ميزان المصنوعات  
١٩٩١ / ٩٠ بالمقارنة ب ٨٩ / ١٩٩٠

( مليون دولار )

١٩٩١ / ٩٠ (*)	١٩٩٠ / ٨٩	
٢٨٨٦,٨	٢٢,٦١	المتحصلات :
٨١١,٩	٥٢٥,٩	حصيلة الصادرات
١٦٦١,٩	١٤٧١,٨	الملاحة
٩٢٤,١	١,٦٦,٦	قناة السويس
١,٤٩,٤	٧٧٥,٧	السياحة
٢٢٣١,٥	١٧٢٩,٧	فوائد وأرباح وإيرادات أخرى
		متحصلات أخرى
١١٥٦٥,٦	٨٧٨٥,٨	المجموع
		المدفوعات :
١١٤٢٤,٥	١,٧٧٣,٢	مدفوعات من الواردات
٢٣٢,٢	٢٧١,٢	مدفوعات تجارية
١,١,٠	٨,٠	الملاحة
١٥٢٩,٧	١٦٨٦,٢	فوائد على القروض والالتزامات
٨٢,٩	٨٦,٨	مصرفات السفر والتعليم والعلاج
٤٤٤,٧	٢١٢,٤	مصرفات الحكومة
١٦٢١,٥	١٦١٢,٨	مدفوعات أخرى
١٥٤٣٦,٥	١٤٨٢٣,٤	المجموع :
٢٧٧,٠٩ -	٦,٣٧٦ -	رصيد المعاملات الجارية
		التحويلات :
١٤٨٦,٩	١,٨,٠٢	رسمية
٢٧٧٥,٢	٢٧٤٢,٥	تحويلات العاملين بالخارج
٥٢٦٢,٢	٤٨٢٣,٧	المجموع
١٣٩١,٢	١٢١٣,٩ -	رصيد المعاملات الجارية والتحويلات

( \* ) أرقام أولية .

المصدر : تقارير البنك المركزي المصري السنوية .

جدول ( ٤ - ٣ )

التقلبات السنوية في تحويلات العاملين بالخارج  
( ٧٤ - ٩٠ / ١٩٩١ )

نسبة التغير (/)	مليون دولار	السنة	نسبة التغير (/)	مليون دولار	السنة
٢٤ +	٢٩٣.	١٩٨٤/٨٣		١٨٩	١٩٧٤
١١ -	٢٤٩٦	٨٥/٨٤	٩٤ +	٢٦٦	٧٥
١٥ -	٢٩٧٣	٨٦/٨٥	١.٦ +	٧٥٥	٧٦
١ +	٣.١٢	٨٧/٨٦	١٩ +	٨٩٧	٧٧
١٢ +	٢٣٨٤	٨٨/٨٧	٩٦ +	١٧٦١	٧٨
٤ +	٢٥٣٢	٨٩/٨٨	٢٦ +	٢٢١٤	٧٩
٦ +	٢٧٤٣	٩٠/٨٩	١٩ +	٢٦٢٥	١٩٨١/٨٠
١ +	٢٧٧٥	١٩٩١/٩٠	٢١ -	٢.٨٢	١٩٨٢/٨١
			٢٥ +	٢١٦٥	١٩٨٣/٨٢

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ .

World Bank : A.R.E. : Issues of Trade Strategy and Investment Planning . January 1983 . p. 412

٨١ / ١٩٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠ . الجدول ( ١-٣ ) فيما سبق .

٩٠ / ١٩٩١ . الجدول ( ٢-٣ ) فيما سبق .

جدول ( ٢ - ٥ )

بعض التقديرات لعدد المصريين العاملين في البلاد العربية  
في ١٩٨٥

( ألف شخص )

الدولة المضيفة	تقدير الجلس القومي للسكان	تقدير اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي اسيا ( الامم المتحدة )	تقدير المجلس القومي المنخفضة
المملكة السعودية	٣٦١	٥٠٠	٤٠٠
الكويت	١٤٥	١٣٧	١٣٧
العراق	٤٢٤	١١٦٤	٦٢٥
الأردن	٩٠	١٣٠	١٣٠
ليبيا	٣٣	٧٦	٢٠٤
بلاد أخرى	١٥٧	١١٠	٢٨٢
المجموع	١٢١٠	٢١١٧	١٥٧٤

غ.م. : غير متوفر .

المصدر : د. ليلي الخواجه : عودة العمالة المصرية المهاجرة من الدول العربية المنتجة  
للنفط وأثارها على سوق العمل المصرية ، مركز الدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية  
الاقتصاد بجامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٨٩ .



الجدول ( ٢ - ٦ )

الحساب الجارى فى ميزان المدفوعات  
فى الخطة الخمسية ( ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ )

(١) المتحصلات

بالمليون جنيه مصرى بأسعار ١٩٩٢ / ٩١			
معدل نمو سنوى %	١٩٩٧ / ٩٦ (مستهدف)	١٩٩٢ / ٩١ (تقديرات)	.
			<u>الصادرات السلعية :</u>
٩ر٥	٢٤٨.	١٥٧٥	الصادرات الزراعية
١٦ر٠	١٢١٢٥	٥٧٦٢	الصادرات الصناعية
(٤ر٧)	٤٢٤٩	٥٥٤٥	البترول الخام ومنتجاته
٢ر٩	١٧٩٣	١٥٥٧	صادرات الشريك الأجنبى
٢ر١	٢٦٤٥	٢٢٦٦	صادرات مقابل استثمار البترول
٧ر٠	٢٢٢٩٢	١٦٧.٥	إجمالى الصادرات السلعية
			<u>الصادرات الخدمية :</u>
٤ر٢	١٧٨	١٤٤	التأمين
١ر٨	٢٢٩.	٢.٩.	الملاحة
٤ر٤	٧٢٣٦	٥٨٢٩	رسوم المرور فى قناة السويس
١.ر٩	٧٨٧٣	٤٦٩.	السياحة
٢ر٠	١١٥٥٧	٩٩٨٣	مستحقات خدمية أخرى
٥ر١	٢٩١٣٥	٢٢٧٣٦	إجمالى الصادرات الخدمية
			<u>عوائد عوامل الانتاج المحصلة :</u>
١ر٢	١٣٤٠٠	١٢٦٤٦	تحويلات المصريين العاملين بالخارج
٢ر٥	٢٩٣.	٢٤٦٦	عوائد استثمار ومتحصلات أخرى
١ر٦	١٦٣٣.	١٥١١٢	إجمالى العوائد المحصلة
			<u>التحويلات الجارية المحصلة :</u>
١ر٢	٨٨٣	٨٢٧	التحويلات للهيئات والأفراد
(٢٣ر٠)	١.٠٠٠	٣٦٨٥	التحويلات للحكومة
(١٦ر٠)	١٨٨٣	٤٥١٢	إجمالى التحويلات الجارية
٢ر٧	٧.٧٤.	٥٩.٦٥	مجموع الإيرادات الجارية

(ب) المدفوعات

بالمليون جنيه مصري بأسعار ١٩٩٢ / ٩١			
معدل نمو سنوي /	١٩٩٧ / ٩٦ (مستهدف)	١٩٩٢ / ٩١ (تقديرات)	
			<u>الواردات السلعية .</u>
٠.٩	١١٣٢٥	١.٨١.	الواردات الاستهلاكية
٢.٢	٢١٣٥٥	١٨١٥.	الواردات الوسيطة
١.٨	١٢٢٩٥	١١٢٤.	الواردات الاستثمارية
٢.٢	٤٤٩٧٥	٤.٢٠.	إجمالي الواردات السلعية
			<u>المدفوعات الخدمية :</u>
٢.٥	١٤.	١٢٤	التأمين
٢.٢	٤٦٢	٤١٢	الملاحة
٤.١	٤٧.	٢٨٥	السياحة
٢.٥	١٨١.	١٥٩٨	مصرفات الحكومة
٢.٠	٦٦٢٢	٥٧٢.	مدفوعات خدمية أخرى
٢.١	٢٦٤٥	٢٢٦٦	مقابل صادرات استثمار البترول
٢.٠	١٢٦٦.	١.٥.٥	مجموع المدفوعات الخدمية
			<u>عوائد عوامل الإنتاج المدفوعة .</u>
٩.٨	٧٥٠٠	٤٦٩.	العوائد على القروض والالتزامات
٢.٢	٥٤٩	٤٧.	عوائد أخرى
٢.٩	١٧٩٢	١٥٥٧	مقابل صادرات الشريك الأجنبي
٧.٩	٩٨٤٢	٦٧١٧	إجمالي العوائد المدفوعة
-	٢	٢	التحويلات الجارية المدفوعة
٢.١	٦٦٩٨.	٥٧٤٢٥	مجموع المدفوعات الجارية
١.٧ -	٢١٥٨٢ -	٢٢٤٩٥ -	رصيد الميزان التجاري
٦.٨	١٦٩٧٥	١٢٢٣١	رصيد الميزان الخدمي
١٦.٤ -	٤٦.٨ -	١١٢٦٤ -	رصيد ميزان السلع والخدمات
٥.٠ -	٦٤٨٨	٨٢٩٥	رصيد ميزان عوائد الإنتاج
١٦.١ -	١٨٨.	٤٥.٩	رصيد ميزان التحويلات
٢٥.٨	٢٧٦. +	١٦٤. +	رصيد المعاملات الجارية والتحويلات

المصدر : وزارة التخطيط - الإطار المبدئي للخطة الخمسية الثالثة (٩٢/٩١ - ١٩٩٧/٩٦) الجزء الأول، الجدول (٤٤)

جدول ( ٧-٢ )

التعليقات السنوية في إيرادات مصر من صادرات البترول

( ٧٤ / ٨٩ / ١٩٩٠ )

نسبة التعليق /	مليون دولار	السنة	نسبة التعليق ٪	مليون دولار	السنة
١٦ -	٢٨.٧	٨٢/٨٢	-	١٨٧	١٩٧٤
٥ +	٢٩٥٧	٨٤/٨٢	٥٤ +	٢٨٩	٧٥
٢ -	٢٨٩١	٨٥/٨٤	١٢ +	٦٤٤	٧٦
٢٤ -	٢٢١.	٨٦/٨٥	١٢ +	٧٢.	٧٧
٢٨ -	١٢٦٤	٨٧/٨٦	١١ +	٨.٧	٧٨
١٢ +	١٥٢٢	٨٨/٨٧	١٢٤ +	١٨٨.	٧٩
١٩ -	١٢٤.	٨٩/٨٨	٦. +	٢.١٢	١٩٨١/ ٨٠
١ -	١٢٧٩	٩٠/٨٩	١. +	٣٢٢٩	٨٢/٨١

المصادر : ١٩٨١ / ٨٠ - ٧٤

World Bank : A. R. E. - Issues of Trade Strategy and Investment Planning . January 1983 . p. 412.

البحرول ( ١-٢ ) فيها تقدم

١٩٩٠. ٨٩ - ٨٢ / ٨١

جدول ( ٨-٢ )

حجم الإنتاج ، والاستهلاك المحلي والاحتياطي المؤكد  
من البترول والغاز الطبيعي  
( ٧٠ - ١٩٩٠ )

السنة	الإنتاج (بالمليون طن)			الاستهلاك المحلي	الاحتياطي المؤكد	
	البترول الغام	الغاز الطبيعي ومشتقاته	المجموع		البترول الغام (بليون برميل)	الغاز الطبيعي (بليون مكعب قدم)
١٩٧٠	١٦ر٤	-	١٦ر٤	٥ر٩	٤ر٥	٥٠٠٠
٧٥	١١ر٧	-	١١ر٧	٧ر٥	٣ر٩	٤٠٠٠
٨٠	٢٩ر٤	٢ر٠	٣١ر٤	١٣ر٠	٢ر٩	٢٩٧٠
٨١	٣١ر٨	٢ر٢	٣٤ر٠	١٤ر٩	٣ر٩	٢٩٦٠
٨٢	٣٢ر٩	٢ر٤	٣٥ر٢	١٦ر٥	٣ر٣	٧١٨٠
٨٣	٣٦ر٠	٢ر٨	٣٨ر٨	١٨ر٥	٣ر٤	٧١٠٠
٨٤	٤١ر٢	٣ر٧	٤٤ر٩	٢٠ر٧	٣ر٢	٦٩٩٦
٨٥	٤٤ر٢	٤ر٥	٤٨ر٨	٢١ر٨	٣ر٩	٧٠٦٧
٨٦	٤٠ر٢	٥ر٢	٤٥ر٤	٢٢ر٢	٣ر٣	١٠٢٤٧
٨٧	٤٥ر٢	٥ر٩	٥١ر١	٢٤ر٠	٣ر٤	١٠٢٤٧
٨٨	٤٢ر٩	٦ر٨	٤٩ر٧	٢٤ر٥	٣ر٣	١١٤٨٤
٨٩	٤٣ر٠	٧ر٤	٥٠ر٤	٢٥ر٥	٣ر٤	١١٧٠٠
٩٠	٤٤ر٠	٧ر٧	٥١ر٧	٢٦ر٣	٣ر٥	١٢٤٠٠

المصدر : د. حسين عبد الله : اقتصاديات الطاقة في مصر ، أكاديمية البحث العلمي

والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٦٤ - ١٦٥



الجدول ( ٢ - ٩ )  
الاستهلاك المعلن من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي  
( ٥٢ - ١٩٩١ )

( ١٠٠ طن متري )

السنة	الغاز الطبيعي	بوتاجاز	بنزين	كبريتين	سولار	حازوت	زيوت واسفلت ومنتجات أخرى	المجموع	نسبة التغير /
١٩٥٢	-	٤	٢٥٢	٦٦٥	٢٤٢	١٧٥٤	٢٩	٢.٥٧	-
١٩٦٠	-	٢٠	٢٦٢	٧٣٦	٧٨٢	٢٧٨٤	١٥٨	٤٧٤٥	٥٢٦
١٩٦٥	-	٥٩	٢٨٧	٩٢٨	١١٢٤	٢٩٧٤	٢٠٩	٥٥٨١	٣٢٢
١٩٧٠	-	١٠٨	٤٤٤	٨٢٠	١١٧٦	٢٠٠٥	٣٦٦	٥٩١٩	١٢٢
١٩٧٥	٣٣	١٧٩	٦٥٦	١١٨٨	١٣٣٥	٣٦٣٩	٤٢٩	٧٥٤٩	٤٢٧
١٩٨٠	١٦١٦	٢٨٢	١١٥٨	١٥٠٣	٢٤٢٤	٥١٧٢	٧٨٧	١٣.٤٢	١١٢٨
١٩٨١	١٨٤٣	٤٣٧	١٢٧٥	١٦١٦	٢٠٠٨	٥٨٨٢	٨٦٨	١٤٩٣٠	١٤٢٥
١٩٨٢	٢٠٣٥	٤٧٦	١٢٧٥	١٧٨٢	٣٢٩١	٦٥٤٨	٩٤٥	١٦٥١٠	١٠٢٦
١٩٨٣	٢٢٨٥	٥٢٠	١٤٣٣	١٩٩٤	٣٧٢٠	٧٢٥٨	١١٤٤	١٨٥٣١	١٢٢٢
١٩٨٤	٢٠٣٠	٥٧٠	١٦١٠	٢١١٨	٤١٤٧	٧٦٧١	١٣٨٣	٢٠.٧٣٧	١١٢٩
١٩٨٥	٣٦٩٢	٦١٥	١٨٠٩	٢١٨٩	٤٠٥٨	٧٨٦٠	١٤٥٩	٢١٨٣١	٥٢٢
١٩٨٦	٤٢٧٤	٦٦٦	١٩٥٨	٢٣٢٨	٢٨٧٥	٧٦٥٦	١٣٩٠	٢٣٢١٤	١٢٨
١٩٨٧	٤٧٥٠	٧٣٩	٢٠٢٥	٢٣٨٤	٤٠٥٨	٤٥٣٢	١٤٥٠	٢٤٠٠٨	٨٢١
١٩٨٨	٥٥٣٧	٧٢٢	٢١٠٥	٢٤٤٤	٤١٧٣	٨١٩٣	١٥٠٠	٢٤٤٧٨	٢٢٠
١٩٨٩	٥٨٨٩	٨٢١	٢١٠٩	٢٣٨٦	٤٣٤٧	٨٣٤٣	١٥٤٦	٢٥٤٧٢	٤٢١
١٩٩٠	٦١٢٧	٨٥٤	٢١٤١	٢٣٣٣	٤٥١٥	٨٦٤٢	١٦٥٥	٢٦٢٩٨	٢٢٢
١٩٩١	٢٨٦٢	٨٦٤	٢١٧٢	٢٢١٠	٤٦٣٤	٨٦١٦	١٦٤٣	٢٦٩٢٤	٢٢٤

المصدر : د. حسين عبد الله المرجع السابق ، ص ١٦٥ .

جدول ( ٢ - ١٠ )  
التقلبات السنوية فى إيرادات قناة السويس  
( ٧٥ - ٨٩ / ١٩٩٠ )

السنة	مليون دولار	نسبة التغير /	السنة	مليون دولار	نسبة التغير /
١٩٧٥	٨٥	-	٨٤/٨٣	٩٥٧	٢
٧٦	١١٣	٢٦٦	٨٥/٨٤	٩٧٤	٨ -
٧٧	٤٢٨	٣٨	٨٦/٨٥	٨٩٧	١٥
٧٨	٥١٤	٢٠	٨٧/٨٦	١٠٢٨	١٢
٧٩	٥٨٩	١٥	٨٨/٨٧	١١٤٨	١٠
١٩٨١/ ٨٠	٧٨٠	٣٢	٨٩/٨٨	١٢٦٩	٣
٨٢/٨١	٩٠٩	١٦	٩٠/٨٩	١٣٠٠	١٣
٨٣/٨٢	٩٥٧	٥		١٤٧٢	

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

World Bank : A. R. E. : Issues of Trade Strategy and Investment Planning , January 1983 , p. 412

٨١ / ٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠ : الجدول ( ٢ - ١ ) فيما تقدم .

جدول ( ٢ - ١١ )  
حركة المرور بقناة السويس

السنة	عدد السفن والتاقلات	عدد الركب (بالآلف)	الحمولة الصافية (بالآلف طن)	حركة البضاعة (بالآلف طن)
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٠٠٣	٢٧٤٢٥٠	٢٤
٨٥	١٩٧٩١	١٦	٣٥٢٥٧٩	٢٥
٨٦	١٨٤٠٣	١٢	٣٦٦٠٧٦	٢٦
٨٧	١٧٥٤١	١١	٣٤٧٠٣٨	٢٥
٨٨	١٨١٩٠	٤١	٣٠٦٩١٣	٢٥
٨٩	١٧٦٢٨	٧	٣٧٣٤٢٩	٢٦
٩٠	١٧٦٦٤	٧٥	٤١٠٣٢٢	٢٧

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : الكتاب الاحصائى السنوى ، يونيو ١٩٩١

جدول ( ٢ - ١٢ )  
التقلبات السنوية في إيرادات العملة الأجنبية  
لقطاع السياحة  
( ٧٤ - ٨٩ / ١٩٩٠ )

السنة	مليون دولار	نسبة التغير %	السنة	مليون دولار	نسبة التغير %
١٩٧٤	٢٦٥	-	٨٢/٨٢	٢.٤	- ٢٣
٧٥	٣٢٢	٢٥	٨٤/٨٢	٢٨٨	- ٥
٧٦	٤٦٤	٤٠	٨٥/٨٤	٤١٠	٤٢
٧٧	٧٢٨	٥٧	٨٦/٨٥	٣١٥	- ٢٣
٧٨	٧.٢	- ٤	٨٧/٨٦	٣٨٠	٢١
٧٩	٦.١	- ١٤	٨٨/٨٧	٨٨٦	١٣٣
١٩٨١/ ٨٠	٧١٢	١٨	٨٩/٨٨	٩.١	٢
٨٢/٨١	٣٩٣	- ٥٤	٩٠/٨٩	١.٦٧	١٨

المصادر : ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

World Bank : A.R.E.:Issues of Trade Strategy and Investment Planning , January , 1983, p.412

٨١ / ٨٢ - ٨٩ / ١٩٩٠ : الجدول ( ١-٣ )

١٩٩١/٩٠ : الجدول ( ٣ - ٢ )

جدول ( ٢ - ١٢ )

(مليون جنيه مصري)

حجم الاستثمار في قطاعات مختارة ( ٨٢ / ٨٢ - ١٩٩٢ / ٩١ )

القطاع	٨٢/٨٢	٨٤/٨٢	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/٩٠	٩٢/٩١	المجموع	/
الزراعة	٣٩٣ ار	٥٢٥ ار	٦٠٥ ج٣	٨٦. ج٢	٧٤١ ج٢	١٥٥٢ ج٢	١٧.٨ ج٦	١٨٦٥ ار	١٩٥١ ج٧	١٩٩٢ ج٠	١٢١٩٥.٦ ار	٧ ار
الصناعة التحويلية والتعدين	١٧٣٦ ج٢	٧٠.٢ ج٦	٣٣٨٧ ار	٣٢٩٦ ج٧	٣٩٦٢ ار	٤٩٣٥ ار	٤٨١١ ار	٥٥٤١ ار	٤٨٣٨ ج٢	٥٥٥٣ ج٧	٣٩.٥٥ ج٧	٢٢ ج٧
البتترول	١٣٩. ار	١٤٢٩ ج٢	١٤٢٩ ج٢	١٤٥٩ ار	١٣٩٣ ار	١٦٩٦ ج٥	٢٢١٣ ار	٢٤٨٧ ج٠	٣١٤٧ ج٠	٣١٤٧ ج٠	٢٠.٢٩ ج٥	١١ ج٦
الكهرباء والطاقة	٥٤٨ ج٠	٥٧٣ ج٠	١٠.٢٩ ج٦	١١٥٦ ار	٧٠٠ ار	٣٣.٤ ار	٣٣١٤ ار	٢٤٧٥ ار	٢٤٣٤ ج٢	١٦٥٦ ار	١٧١٩. ار	١٠ ج٠
التشييد	٢٢١ ار	٢٦٣ ج٧	١٦٦ ار	٢١٧ ج٦	٢٣٤ ار	٢١٥ ار	٢٥١ ج٦	٢٩٥ ار	٤٣٨ ج٠	٤٤٦ ج٥	٢٠.٢٥ ج٨	١ ج٧
النقل والمواصلات والتخزين وقناة السويس	١٨٩٧ ج٢	١٨٤. ج٢	٢.٤٩ ار	٢١٥٩ ج٢	٢١٠٠ ج٠	٢٨٣٩ ار	٢١٣٢ ج٠	٢٨٧٣ ار	٤٢.٨ ج٠	٢٧٨٣ ج٢	٢٠.١٨٢ ج٠	١٧ ج٥
السياحة	٢٣٧ ج٠	٢٧٤ ج٢	٢.٨ ار	٢٣٣ ار	٥٩. ج٢	٦٤٥ ج٢	٧٦٥ ج٢	٨.٩ ج٢	٧٦٢ ج٢	٨٧٨ ج٢	٥٣٤ ج٢	٢ ج٢
الإسكان	٧١٩ ج٢	٢٩٤ ار	١١٨٨ ار	١٥٦٥ ار	١٨.٩ ار	١٦٧٧ ج٧	٢٦.٦ ج٢	٢٤٤٦ ج٦	٢٦.٦ ج٠	٣.٤١ ج٠	١٨٧٥. ار	١٠ ج٨
المرافق العامة	٢٥٨ ج٢	٥.٩ ار	٦٦٢ ج٢	٧٣٢ ج٢	٩٦. ج٥	١٨.٦ ار	١٦٢٧ ار	١٦٣٩ ج٠	١٦٧٩ ج٠	١٩٨٦ ج٥	١٢٠٠٠ ج٥	٧ ج٠
إجمالي الاستثمار الثابت	٨٣٩. ج٢	٩١٥. ار	١٠.٦٢٨ ار	١٣.١٤ ار	١٤٥٩٢ ار	٢١.٩١ ج٢	٢.٩٨٧ ار	٢٢٤٥ ار	٢٥٢٩٢ ج٢	٢٥١.٦ ار	١٧١٦.٦ ج٥	١٠٠ ج٠

المصدر: الاطار المبني للنقطة، مرجع سابق، الجزء الاول ص ٦٦ و ٦٩



## الفصل الرابع

### الزراعة

#### ١-٤ أداء اقتصادى سيى :

فى هذا الفصل سوف نكمل الحديث عن قصة الأداء السى للزراعة المصرية خلال الأربعة عقود الماضية ، دون الدخول فى تفاصيلها . كانت أفضل هذه الفترات ، من حيث معدل نمو الناتج الزراعى ، هى فترة الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤ ، والتي تحقق فيها معدل متوسط للنمو قدره ٣,٣٪<sup>(١)</sup> وهو أكبر بدرجة ملحوظة من المعدلات التى سادت فى السنوات السابقة أو اللاحقة عليها . وفى الخمسينات كان معدل نمو الناتج الزراعى أقل من ١٪<sup>(٢)</sup> . وفيما بين منتصف الستينات ومنتصف السبعينات كان هذا المعدل أقل من ٢٪<sup>(٣)</sup> . أما بعد منتصف السبعينات فقد زاد معدل نمو الناتج الزراعى عن ٢٪ ولكنه ظل أقل من معدل نمو السكان وهو ٢,٧٪ ( انظر الجدولين ١-٤ و ٢-٤ ) . نتبين من ذلك أن معدل نمو القطاع الزراعى فى مصر استمر عند مستوى أقل من معدل نمو الاقتصاد القومى ككل ، ومن ثم انخفض نصيب الزراعة فى الناتج المحلى ، بانتظام ، من ٣٦٪ فى ١٩٥٣/٥٢ إلى ٢٥٪ فى ١٩٧٠/٦٩<sup>(٤)</sup> إلى ٢٠٪ فى ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ١٧٪ فى ١٩٨٧/٨٦ ( انظر الجدول ٢-٤ ) . أما ما طرأ على نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى من ارتفاع فى السنوات القليلة الماضية فهو فى الأساس انعكاس للانخفاض فى أسعار البترول ، ولكن هذا لا ينفى أن الاتجاه العام لهذا النصيب نحو الانخفاض مازال مستمراً .

(1) Hansen, B. : "Planning and Economic Growth in the U.A.R.", op.cit., p.31

(٢) اكرام . مرجع سابق ، ص ١٧٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٢ - ١٧٣ .

(4) Mabro, R.: The Egyptian Economy, Clarendon Press, Oxford, 1974, p. 189

ويبين الجدول (٤-٢) انخفاض مساهمة الزراعة في حجم الزيادة في الناتج الإجمالي منذ الخمسينات . ومنه نرى أن نسبة هذه المساهمة في الثمانينات كانت نحو نصف نسبتها في الستينات . كذلك كان أداء إنتاج الغذاء في مصر سيئاً بوجه عام ، بحيث أصبح نصيب الفرد اليومي من إنتاج الغذاء ومن إجمالي الناتج الزراعي أقل مما كان منذ أربعين عاماً .

كان من بين الجوانب القليلة للشرق في تطور الزراعة المصرية منذ منتصف السبعينات ، النمو السريع في إنتاج الفواكه والخضروات . ففيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ، زاد إنتاج الموالح بنحو ٢٥٪ والفواكه الأخرى بنحو الثلث ، والخضروات بأكثر من ٤٠٪ والبطاطس بأكثر من ١٠٠٪<sup>(٥)</sup> . أما فيما عدا ذلك فالصورة بوجه عام لا تدعو إلى الابتهاج . فعبر الاثنتي عشر عاماً المنقضية بين أوائل السبعينات ومنتصف الثمانينات ، حقق محصول الذرة ، وهو أحد المحاصيل الرئيسية في مصر ويشغل نحو سدس إجمالي المساحة المحصولية ، بعض الزيادة في إنتاجية الفدان وإجمالي المساحة المزروعة ، ولكن من المدهش أن محاصيل رئيسية أخرى لم يطرأ عليها تغير يذكر ، لا من حيث إنتاجية الفدان ولا من حيث إجمالي المساحة المزروعة . هذه الملاحظة تنطبق على كل من القمح والأرز وقصب السكر والبرسيم ، التي تشغل مجتمعة نحو نصف إجمالي المساحة المحصولية ، بينما ظلت إنتاجية الفدان من كل من محصولي القطن ، والذرة الرفيعة ، اللذين يشغلان معاً أكثر من عشر المساحة المحصولية ، ثابتة تقريباً ومن ثم انخفاض إجمالي الناتج منهما مع انخفاض المساحة المزروعة .

#### ٤-٢ عجز الميزان التجاري في السلع الزراعية :

انعكس هذا الأداء السيئ للإنتاج الزراعي في أداء سئ كذلك للمصادرات الزراعية مع تزايد سريع في الواردات الزراعية . ففي منتصف الثمانينات كانت

(5) CAPMAS, Statistical Yearbook, June 1991, pp. 44-8 and World Bank : U.A.R. : Issues of Trade Strategy, 1983, p. 424

قيمة صادرات القطن وقيمة إجمالي الصادرات الزراعية ١٠٪ و ١٤٪ على التوالي ، مما كانتا عليه قبل ذلك بعشر سنوات ، وكان نصيب الزراعة في إجمالي الصادرات السلعية ثلث ما كان عليه في منتصف السبعينات . خلال تلك العشر سنوات زادت واردات القمح والدقيق بأكثر من ٥٠٪ ، وزادت الواردات الزراعية الأخرى بسرعة أكبر حتى أن إجمالي الواردات الزراعية في منتصف الثمانينات كان أكبر بنسبة ١٤٠٪ مما كان عليه قبل عشر سنوات . وحيث أن الواردات الأخرى كانت تزيد بدورها بسرعة ، فقد ظل نصيب الواردات الزراعية في إجمالي الواردات على ما هو عليه ، عند نسبة الربع ، ولكن تضاعفت نسبة العجز في السلع الزراعية إلى إجمالي العجز في الميزان التجاري ( انظر الجدول ٤-٤ ) واستمرت نسبة الاكتفاء الذاتي في التدهور منذ ١٩٦٠ ، كما يبين الجدول ( ٤-٥ ) .

#### **٤-٣ تفسيرات متباينة لهذا الفشل :**

شباع طوال العشرين سنة الماضية ، تفسير معين لسوء أداء القطاع الزراعي في مصر ، وأخذ يتردد المرة بعد المرة ، لدى كاتب بعد آخر ، وفي تقرير بعد تقرير مما تصدره الهيئات الدولية ، وهو القول بأن سبب سوء هذا الأداء هو شدة تدخل الدولة في هذا القطاع . فيشار ، طبقاً لهذا التفسير ، إلى تدخل الدولة بفرض أسعار جبرية لعدد من المحاصيل الرئيسية ، وعند مستويات تقل بدرجة ملحوظة عن مستوى الأسعار الدولية ، مما أضعف من حافز المنتجين الزراعيين على الإنتاج والاستثمار ، وعطل تحقيق التوزيع الأمثل للموارد . كذلك يشار إلى تدخل الدولة بدعم بعض المستلزمات الأساسية للإنتاج الزراعي ، كالأسمدة والمبيدات الحشرية ، مما يبعث بتوجيهات متضاربة للمزارعين ويزيد توزيع الموارد سوءاً . والدولة فرضت توريد جميع محصول القطن ومحصول قصب السكر لأجهزة شبه حكومية مقابل أسعار منخفضة تفرضها الدولة ، بالإضافة إلى نسبة كبيرة من محصول الأرز . أما المحاصيل الأخرى ، فقد كانت تخضع لنفس النظام حتى أكتوبر ١٩٨٦ عندما ألغى تطبيق هذا النظام باستثناء المحاصيل الثلاثة



المذكورة ، فمنذ هذا التاريخ سمح ببيع المحاصيل الأخرى بأسعار السوق الحرة. أما دعم الأسمدة والمبيدات ، فقد بقي سائداً وإن كان قد خضع لبعض التخفيض ، وكذلك الدعم المقدم لبعض السلع الغذائية الرئيسية ، أهمها الخبز ، مما يؤدي بدوره إلى تبيد شديد للموارد . وقد أدى التدخل من جانب الحكومة إلى انخفاض اربحية بعض المحاصيل الأساسية وهو ما أدى بدوره إلى أن نسبة أكبر من اللازم ، من الأرض الزراعية ، قد زرعت بالبرسيم الذي أصبحت زراعته أعلى اربحية من محاصيل أخرى تتمتع فيها مصر بميزة نسبية أكبر . كما زاد من اربحية البرسيم ما أعطته الحكومة من حماية للإنتاج المحلي من اللحوم . إن هذه الصور المختلفة للتدخل الحكومي يفسر لماذا كان معدل نمو انتاج القمح وغيره من المحاصيل بهذا الانخفاض ، ولماذا انخفضت المساحة المزروعة بالقطن وكذلك كمية الناتج من القطن وصادراته .

إن قبول هذا التشخيص البسيط للمشكلة ، يجعل الحل بسيطاً كذلك : وهو التخلي عن نظام التدخل الإداري في الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية ، وتحرير التجارة الداخلية والدولية في المنتجات الزراعية ، وإلغاء نظام الدعم المقدم للاستهلاك من المواد الغذائية ولخدمات الإنتاج الزراعي <sup>(٦)</sup> .

---

(٦) لا شك أن تكون ثمة حاجة لذكر أسماء الكتب أو التقارير التي تتبنى هذه الوجهة من النظر وتوصي بهذا الحل ، إذ يكاد يكون كل تقرير صادر عن الاقتصاد المصري من البنك الدولي أو صندوق النقد ، منذ منتصف السبعينات ، بما في ذلك كتاب خالد إكرام الذي سبقته الإشارة إليه ، والصادر في ١٩٨٠ ، وكذلك تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة ، والغالبية العظمى من الدوريات الاقتصادية وغيرها ، في مصر وخارجها ، تكاد كلها أن تتبنى هذا الرأي . إن كتاب الأستاذ بنت هانسن الأخير ، والذي يقارن فيه تجربة مصر بتجربة تركيا ، والصادر أيضاً عن البنك الدولي ، لا يظهر فيه بنفس الوضوح الانضمام إلى هذا الرأي ، خاصة إذ يقول : إن المزارعين المصريين الذين خضعوا لدرجة عالية من التدخل الحكومي ، يبدو أن مستوى أدائهم لم يختلف كثيراً عن أداء المزارعين الأتراك الذين لم يخضعوا بوجه عام للتدخل الحكومي .

( The Political Economy of Poverty , Equity and Growth , op . cit . , p 475 )

ولكن الأستاذ هانسن يميل مع ذلك إلى أن ينظر إلى كل الحقبة الزمنية التالية لسنة ١٩٦٠ ، وكأنها حقبة متجانسة ، دون أن يرى من الضروري التمييز ، كما كان يجب في رأيي أن يفعل ، بين الأداء الأفضل نسبياً للسنوات الأولى من التدخل الحكومي ، والسنوات اللاحقة على تشييد سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات ، والتي امتزج خلالها تدخل الدولة في بعض المجالات بتخلي الدولة عن دورها في مجالات أخرى .



إن من المدهش إلى أي حد يؤكد أصحاب هذا الرأي على أثر ضعف الحافز الفردي على الاستثمار في الزراعة ويهملون في نفس الوقت ، إهمالاً كاملاً تقريباً ، الأثر الناتج عن انخفاض نصيب الزراعة في الاستثمار العام ، على الرغم من أن هذه الاستثمارات العامة كانت هي صاحبة النصيب الأوفر في إجمالي الاستثمار في قطاع الزراعة . فطوال الستينات والسبعينات كان نصيب الاستثمار العام في إجمالي الاستثمارات الزراعية نحو ٩٤ ٪ (٧) . ولكن ابتداء من ١٩٦٥ تناقص بسرعة نصيب الزراعة في إجمالي الاستثمارات العامة ، فبعد أن ارتفع هذا النصيب من ١٢-١٣ ٪ في الخمسينات إلى أكثر من ٢٣ ٪ في سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) ، انخفض هذا النصيب إلى ٢٠,٤ ٪ خلال بقية الستينات . وفي ١٩٧٦/٧٥ كان هذا النصيب قد انخفض إلى نحو ٨ ٪ من إجمالي الاستثمارات ثم لم يعد يزيد عن ٥,٣ ٪ في ١٩٨١/٨٠ (٨) . لقد ارتفع هذا النصيب خلال العقد التالي (٨٢/٨٣ - ١٩٩٢/٩١) إلى ٦,٧ ٪ (٩) ولكن كان ما يزال أقل من ثلث ما كان عليه في الستينات . لقد انتقدت السياسة الاقتصادية في الستينات أحياناً بسبب إهمالها النسبي للزراعة لحساب الصناعة ، ولكن يبدو أن الأمر قد تحول من إهمال نسبي في الستينات إلى « إهمال مطلق » في العقدين التاليين . وقد عانت نظم الري والصرف واستصلاح الأراضي من هذا التحول في الاستثمار العام من الزراعة إلى قطاعات أخرى ، وكانت خدمات الإرشاد الزراعي أن تتوقف تماماً .

إن هذا الانخفاض في نصيب الزراعة في الاستثمار العام لاعلاقة له بالطبع بمستوى الربحية النسبية لمختلف المحاصيل ، أو بدرجة تدخل الدولة في الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية . كذلك فإن هذه الاعتبارات لا يمكن أن تكون هي السبب وراء انخفاض نصيب الزراعة في المعونات الاقتصادية الأجنبية المقدمة لمصر .

(7) Commander , S ., op. cit , p . 35.

(٨) للمرجع السابق ، ص ٢٥,٢٢ .

(٩) وزارة التخطيط : الإطار المبدئي للخطة الخمسية الثالثة ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص ٦٤ .

والواقع أن انخفاض هذا النصيب كان من السمات المميزة للمعونة الأمريكية والمعونات الغربية عموماً ، وكذلك المعونات المقدمة لمصر من الدول العربية والبنك الدولي . فالجدولان (٤-٦) و (٤-٧) يبينان أن المشروعات الزراعية ( بما في ذلك مشروعات تخزين المحاصيل الغذائية ) لم تحصل على أكثر من ٦٪ من إجمالي تعهدات المعونة الأمريكية المخصصة للمشروعات في الفترة ٧٥-١٩٨٦ ، ولم تحصل إلا على ١٧٪ من إجمالي القروض المقدمة لمصر من البنك الدولي وهيئة للمعونة الدولية حتى نهاية ١٩٨٩ (١٠).

كذلك لم يحظ قطاع الزراعة بأولوية عالية من الاستثمارات الخاصة . فخلال الثمانينات ، لم يحصل هذا القطاع على أكثر من ٧,٦٪ من إجمالي استثمارات القطاع الخاص ، أي ما لا يزيد كثيراً عن نصيب قطاع السياحة ( ٧,١ ) وأقل بكثير من نصيب الإسكان ( ٢٤,١٪ ) ( انظر الجدول ٤-٨ ) ، بينما أظهرت الاستثمارات الأجنبية الخاصة بوضوح تفضيلها لقطاع البترول<sup>(١١)</sup> ولم تحظ الزراعة إلا بأولوية منخفضة من بين القطاعات الأخرى . ( انظر الجدول ٤-٩ )

إن حجم الاستثمار الخاص في الزراعة ، قومياً كان أو أجنبياً ، لا يتوقف فقط بالطبع على مستوى الربح السائد في الزراعة ، بل على مستوى هذا الربح بالنسبة لأرباحية القطاعات الأخرى . يترتب على هذا أن درجة تدخل

---

(١٠) لقد اعترض بعض المشتركين في « ندوة يونية » بالقول بأنه لا يجب أن تلام المعونات الأجنبية على أنها لم توجه مبالغ كبيرة لمشروع أو قطاع بعينه ، ما دامت هذه المعونات تذهب إلى مشروعات مطلوبة ومرغوب فيها ، إلا متى تحقق هذا الشرط فإن الحكومة المتلقية للمعونة تستطيع أن توجه أموالها إلى القطاع الذي «أهمته» للمعونة ، ما دامت للمعونة قد وفرت للحكومة أموالاً كانت ستذهب لقطاعات أخرى . إن هذا القول صحيح بالطبع ، ولكننا هنا لسنا بصدد إصدار أحكام على المعونات الأجنبية أو توجيه اللوم لها ، بل نحاول فقط تفسير سوء الأداء في القطاع الزراعي . وقد سبق في فصل متقدم ، أن رفضت توجيه اللوم للمعونات الأجنبية على أساس القول بضآلة حجمها ، ولكن متى انتقلنا إلى محاولة تفسير سوء أداء القطاع الزراعي فإنه يبدو لنا من المشروع تماماً أن ننكر من بين هذه التفسيرات ضآلة حجم الأموال المقدمة لقطاع الزراعة ، سواء من الهيئات المانحة للمعونة أو من الحكومة أو من مستثمري القطاع الخاص جميعاً .

(١١) لم يزد إجمالي رصيد الاستثمارات الأمريكية للباشرة في مصر عن ١,٧ بليون دولار في نهاية ١٩٨٨ ، وكان نصيب قطاع البترول من هذه الاستثمارات ٨٢٪ ( السفارة الأمريكية بالقاهرة ، اتجاهات الاقتصاد المصري ، مارس ١٩٩٠ ، ص ١٧ ) .

الدولة فى الزراعة ، ومن ثم ما إذا كان النشاط الزراعى مربحاً أو غير مربح ، قد لا يكون هو العامل الحاسم فى تحديد حجم الاستثمارات الخاصة المتجهة إلى هذا القطاع ، بل قد يكون العامل الحاسم هو ما يحدث فى نفس الوقت فى القطاعات الأخرى . والواقع أنه منذ دشنت سياسة الانفتاح الإقتصادى فى منتصف السبعينات ، أدى تراخى قبضة الدولة وتقلص دورها ورقابتها على أوجه أخرى من أوجه الاستثمار ( وليست كلها أوجهاً مشروعة ) إلى أن أصبح الاستثمار فى الزراعة والإنتاج أقل جاذبية للمستثمر ، سواء مع أو بدون تدخل الدولة الصارم فى الأسعار الزراعية والإنتاج الزراعى . بل إن كثيراً من صور التدخل الحكومى فى الزراعة ، وإن كانت قد استمرت اسماً ، فقد ضرب بها عرض الحائط وشاع التهرب منها فى الواقع .

إن إزدياد الجاذبية النسبية لقطاعات أخرى ، مثل الإسكان والتجارة والسياحة ، وبعض فروع الصناعة التحويلية ، إذا قورنت بالزراعة ، لم يؤد فقط إلى حرمان قطاع الزراعة من رؤوس الأموال التى اتجهت إلى الاستثمار فى القطاعات الأخرى ، بل الحق الضرر بالإنتاج الزراعى بشكل مباشر . فالعدوان على الأراضى الزراعية بسبب زحف المدن ومختلف صور البناء ، أدى إلى فقدان ٥٠ ألف فدان من الأراضى الزراعية سنوياً منذ أوائل السبعينات ، وهو ما يعنى فقدان نحو ٤٥ ٪ من إجمالى المساحة المزروعة كل سنة (١٢) . أضف إلى ذلك انتشار عملية تجريف التربة لاستخدام الطبقات العليا منها فى صناعة الطوب التى زادت أرباحيتها بشدة . أما القوانين التى أصدرت لمنع الزحف العمرانى والبناء على الأراضى الزراعية ومنع صناعة الطوب من طين الأرض ، فقد كان من الناس ، حتى وقت قريب ، تطبيقها . ربما كان الأنفع إذن للزراعة المصرية ، ليس تخفيف درجة التدخل الحكومى بل التدخل بفعالية أكبر ، والتطبيق الأكثر صرامة لقوانين معينة تستهدف حماية هذا القطاع ، بالإضافة إلى زيادة ، بدلاً من تخفيض حجم الاستثمارات العامة فى تطوير البنية الأساسية فى الزراعة . وليس هناك ما يقطع بأية درجة من اليقين ، بأن التوزيع

---

(12) Commander , S., op. cit , p . 35.



الأفضل للموارد الذي يمكن أن ينتج عن رفع يد الدولة عن التدخل في القطاع الزراعي ، وترك القرارات تتحدد بالتفاعل الحر لقوى السوق ، سوف ينتج من المنافع ما يزيد عن الأضرار الناتجة عن تخفيض حجم الاستثمار في الزراعة بسبب ارتفاع الأرباحية النسبية للاستثمار في قطاعات أخرى ، وعن عدم التدخل لمنع زحف البناء على الأراضي الزراعية ولمنع تجريف التربة (١٢)

#### ٤-٤ السياسة الزراعية وعجز الميزان التجاري :

ليس من الواضح أيضاً أن إلغاء التدخل الحكومي هو ضمان كاف للقضاء على العجز في الميزان التجاري للمسلع الزراعية . فحتى مع افتراض أن سياسة تحرير الاقتصاد سوف تنجح في زيادة إجمالي الإنتاج الزراعي ، فإن التغير الذي سوف يطرأ على هيكل الناتج ( أو مكوناته ) قد تؤدي إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية . إن الأثر النهائي على الميزان التجاري سوف يتوقف بالطبع على هيكل الأسعار الزراعية وعلى هيكل الطلب على المنتجات المحلية والواردات ، ولكن كلا من هيكل الطلب على المنتجات المحلية وهيكل الطلب على الواردات سوف يتأثر بشدة بنمط توزيع الدخل ودرجة تحرير الاستيراد . والواقع أن أنصار إلغاء التدخل الحكومي في الإنتاج الزراعي والأسعار الزراعية هم عادة من أنصار تحرير الواردات أيضاً ، ولا يتعاطفون

(١٢) قال لعد المشتركين في « ندوة يونية » أن أنصار سياسة « التصحيح الهيكلي » لا ينكرون أن تدخل الحكومة في بعض المجالات قد يكون مفيداً وأن الدولة لابد بالطبع أن تستمر في القيام ببعض مسؤولياتها في القطاع الزراعي كما في غيره من القطاعات . حتى في ظل « التصحيح الهيكلي » ، إن المشكلة تكمن فقط في أن الحكومة المصرية تدخلت حيث لا يجب التدخل وامتنعت عن التدخل عندما كان الواجب أن تفعل ذلك . قد يكون هذا القول خاتمة صحيحة للمناقشة حول هذا الأمر ، ومع هذا فمن الضروري ، في نظري ، لفت النظر إلى أن الكتابات التي تتبنى برنامج التصحيح الهيكلي نادراً ما تتخذ هذا الموقف المتوازن ، بل لعلها لا تتخذ هذا الموقف أبداً . فبصعب جداً أن نعتز على مثال في هذه الكتابات يلقي ببعض المسؤولية عن ضعف أداء القطاع الزراعي على انخفاض حجم النشاط الحكومي . أضف إلى ذلك أن هذه الكتابات ترفض بصراحة بعض أنواع التدخل الحكومي ، كما في استصلاح الأراضي مثلاً ، دون مبرر مقنع . كذلك ترفض هذه الكتابات اتخاذ الحكومة لأية إجراءات تستهدف تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتي ، وهو ماسوف تناقشه ببعض التفصيل في جزء ثل من هذا الفصل .



مع هدف زيادة درجة الإكتفاء الذاتى ، كما أنهم فى العادة أيضاً أكثر صبراً من غيرهم على التفاوت الكبير فى توزيع الدخل . يترتب على ذلك أن « حزمة السياسات » المرتبطة بتحرير القطاع الزراعى من التدخل الحكومى قد تؤدي إلى زيادة بدلاً من تخفيض العجز التجارى فى السلع الزراعية . بل إن من الممكن جداً أن يكون نمو هذا العجز فى العقدين الماضيين نتيجة للمزيد من تحرير الواردات وللتغير الذى طرأ على هيكل الطلب على السلع الزراعية بسبب التغير فى نمط توزيع الدخل ، بدرجة أكبر مما كان نتيجة للتدخل الحكومى فى القطاع الزراعى .

لتأييد ذلك سنذكر مثلاً واحداً يتعلق بنصيب البرسيم فى إجمالى المساحة المزروعة . فاستمرار حصول هذا المحصول على نسبة عالية من هذه المساحة لم يكن فقط بسبب انخفاض الأسعار الإدارية المحددة للمحاصيل الأخرى المنافسة للبرسيم ، كالقمح ، أو بسبب الحماية المفروضة للإنتاج المحلى من اللحوم ، بل كان أيضاً ، بدرجة عالية ، بسبب نمط توزيع الدخل الذى أدى إلى استمرار مستوى عال من الطلب على اللحوم الحمراء . فمن حيث أن مستوى استهلاك اللحوم الحمراء والدواجن والبيض ، لأغنى ٢٥٪ من السكان ، يبلغ نحو أربع مرات قدر استهلاك أفقر ٢٥٪ من السكان ، فلا بد أن نمط توزيع الدخل كان له تأثير قوى على معدل النمو فى الطلب على المنتجات الحيوانية وفى حجم إنتاجها و وارداتها . ولعل هذا كان سبباً هاماً من أسباب نمو الإنتاج الحيوانى فى مصر بمعدل هو ضعف معدل نمو إنتاج المحاصيل الزراعية فيما بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ ، ومن أسباب نمو استخدام الحبوب كطعام للحيوانات بمعدل أكبر بكثير من معدل نمو استخدامها للاستهلاك الأدمى (١٤) . من الممكن جداً إذن أن يكون التغير الطارئ على توزيع الدخل مسئولاً بنفس الدرجة ، أو بدرجة أكبر ، عن تحديد التركيب المحصولى ونمو الطلب على الواردات ، من مسئولية التدخل الحكومى فى الإنتاج والأسعار . فمع الاتساع

(١٤) انظر :

Mitchell, T . : " America's Egypt : Discourse of the Development Industry " , Middle East Report , March - April 1991 , pp. 21 - 22

السريع فى الفجوة بين الدخول ، دون الإلتزام بأى سياسة تستهدف تحقيق درجة اكبر من الاكتفاء الذاتى ، ليس هناك أى سبب للدهشة من أن نجد العجز فى التجارة الدولية فى السلع الزراعية ينمو بنفس المعدل الذى نما به فى الماضى ، سواء تخلينا عن سياسة التدخل الحكومى فى الزراعة أو لم نتخل عنها (١٥)

إن الخطة الخمسية الجديدة ( ٩٢/٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ ) تستهدف زيادة الناتج الزراعى بمعدل سنوى قدره ٣,٥ ٪ ، وهو هدف معقول وليس مفرطاً فى التفاؤل . وإنما يمكن أن نصف بالإفراط فى التفاؤل الأهداف المتعلقة بالتجارة الدولية فى السلع الزراعية . فالمعدل المستهدف لنمو الصادرات الزراعية ( ٩,٥ ٪ سنوياً ) لا يتسق مع مستوى الأداء فى الماضى ، وليس هناك فى الخطة ما يشير إلى إحداث تغيير ملموس فى توزيع الأرض بين المحاصيل المختلفة مما قد يجعل هذا المعدل واقعياً . لقد سبق أن رأينا أن الصادرات الزراعية قد أصابها تدهور سريع منذ منتصف السبعينات ( انظر الجدول ٤-٦ فيما تقدم ) . وقد استمر هذا الميل إلى الانخفاض فى السنوات الأخيرة حتى بعد اتخاذ بعض إجراءات تحرير الأسعار الزراعية . وفى ٨٨/٨٩ - ٨٩/٩٠ كانت قيمة الصادرات الزراعية تساوى نحو ثلثى ما كانت عليه قبل ذلك بخمسة عشر عاماً . (١٦)

ولا تظهر مجلدات الخطة أرقاماً مستقلة للواردات الزراعية ، ولكن المعدل المستهدف لنمو إجمالى الواردات من السلع الإستهلاكية ( ٠,٩ ٪ ) يبدو لنا منخفضاً أكثر من اللازم فى ضوء ما حدث فى الماضى ، إذ زادت واردات السلع الزراعية بأكثر من الضعف فيما بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات ( انظر الجدول ٤-٤ ) . صحيح أن قيمة الواردات من بعض المنتجات الغذائية

---

(١٥) ذكر بعض المشتركين فى ندوة يوتية ، أيضاً أن الطلب المصرى على الواردات من السلع الزراعية يميل إلى أن يكون أقل مرونة ( بالنسبة للسعر ) من الطلب على الصادرات الزراعية المصرية ، مما يشكل عاملاً إضافياً للعوامل التى تؤدي بتحرير التجارة إلى زيادة أعباء ميزان المدفوعات بدلاً من تخفيفها .

(١٦) البنك المركزى ، التقرير السنوى ١٩٩١/٩٠ ، مقارنة بأرقام الجدول ( ٤-٦ ) فيما تقدم .

الرئيسية قد انخفضت بدرجة محسوسة فى السنوات القليلة الماضية<sup>(١٧)</sup> ، وعلى الأخص فى حالة القمح والدقيق ، وقد كان من أسباب ذلك الزيادة الكبيرة فى إنتاج القمح ، ولكن كان من الأسباب أيضاً انخفاض أسعار الواردات من القمح والدقيق وزيادة المعونات الغذائية الخارجية مع نشوب أزمة الخليج .

#### ٤-٥ استراتيجية لإحلال الناتج الوطنى محل الواردات الزراعية :

منذ حوالى عشر سنوات ، قدم المرحوم الدكتور مصطفى الجبلى ، العالم الزراعى المرموق ، والذى شغل لفترة قصيرة فى أوائل السبعينات ، منصب وزير الزراعة ، استراتيجية مفصلة للتنمية الزراعية فى مصر ، تقوم ، لا على الإيمان بأفضلية الاعتماد على قوى السوق الحرة ، ولكن على الاعتقاد بأن التخطيط وتدخل الدولة ضروريان لتحقيق هدفين : درجة أعلى من الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية ، ومستوى أعلى لاستهلاك الغذاء . وإن من المفيد فى دراسة كهذه التعرض ، ولو بإيجاز ، لأهم ملامح هذه الاستراتيجية ، مادام أن من أهداف هذه الدراسة البحث فى سبل تخفيض الحاجة إلى الاقتراض من الخارج .

إن استراتيجية الدكتور الجبلى المقترحة<sup>(١٨)</sup> تدعو إلى اتخاذ إجراءات فى خمس جبهات : زيادة إنتاجية الفدان من المحاصيل الغذائية الرئيسية ، وتغيير التركيب المحصولى ، وتكثيف الإنتاج الزراعى ، واستصلاح الأراضى ، وإدخال بعض التغييرات الهامة فى التنظيم المؤسسى للزراعة المصرية .

ففيما يتعلق بالإنتاجية ، يشير الجبلى إلى وجود إمكانيات واسعة لزيادة إنتاجية الفدان من بعض المحاصيل الهامة كالذرة والقمح والأرز ، وهى محاصيل لم تمسها « الثورة الخضراء » بعد فى مصر . فإدخال بعض

(١٧) المرجع السابق .

(١٨) د. مصطفى الجبلى : « الطريق إلى التنمية الزراعية » ، مجلة مصر المعاصرة ، إبريل ١٩٨١ ، ص ٨٩ -

١٠١ . وانظر أيضاً كتابه : نظرة عصرية إلى الزراعة فى مصر ، دار التعاون - القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٢٤٠ وما بعدها .



السلاسل عالية الإنتاجية يمكن أن يزيد إنتاجية الفدان من الذرة من ١١ إلى ٢٧ أرب ( وهو مانجحت بالفعل فى تحقيقه التجارب التى أجريت فى بعض محافظات الدلتا ) ، وإنتاجية القمح من ٩-١٠ إلى ٢٠ أرباً ، وإنتاجية الأرز بنحو ٦٠ ٪ . إن هذا وحده يمكن أن يحقق لمصر اكتفاء ذاتياً كاملاً فى محصول الذرة ، وأن يخفض واردات القمح والدقيق بنحو ٢٥ ٪ وأن يواجه الزيادة المتوقعة فى استهلاك الأرز لفترة تزيد على عشر سنوات .

وأما عن التغيير المقترح فى التركيب المحصولى فيشمل أساساً تخفيض المساحة المزروعة بالبرسيم وغيره من محاصيل الأعلاف ، وهى التى تمثل الآن نحو ربع إجمالى المساحة المحصولية ، الى نحو نصف المساحة الحالية . إن هذا من شأنه أن يوفر نحو ١,٤ مليون فدان يمكن استخدامها فى زراعة محاصيل غذائية أساسية على النحو التالى : ٥٠٠ ألف فدان لبنجر السكر ، ١٥٠ ألف فدان للعدس ، ١٥٠ ألف فدان للفل ، ٦٠٠ ألف فدان لمحاصيل شتوية منتجة لزيت الطعام . إن تخفيض مساحة البرسيم يتطلب تخفيض عدد الماشية بنحو ٦٠ ٪ ، ولكن النقص الذى سيترتب على هذا فى إنتاج اللحوم واللبن لن يكون كبيراً بالنظر إلى أن نسبة كبيرة من الحيوانات الحقلية فى مصر هى حيوانات غير منتجة للحم واللبن أو ضعيفة الإنتاجية جداً فيهما ، ويمكن تعويض هذا النقص على أى حال بإسخال سلاسل أعلى إنتاجية بكثير وتنقسم بنسبة تحويل عالية ( أى نسبة تحويل ماتستهلكه من غذاء إلى لحوم وألبان ) . ويقدر الدكتور الجبلى أن هذا التغيير المقترح فى التركيب المحصولى من شأنه أن يسمح بمضاعفة إنتاج الألبان ، وتحسين نوعية الأستهلاك الغذائى فى مصر بزيادة الكمية المستهلكة من العدس والفل ، اللذين يمثلان أهم مصدر للبروتين النباتى فى مصر ، فضلاً عن الاستغناء عن استيراد السكر لمدة عشر سنوات على الأقل كنتيجة لزيادة المساحة المخصصة لبنجر السكر .

أما سياسة التكتيف المحصولى فتستهدف زيادة الكثافة المحصولية إلى ٣٠٠ ٪ بدلاً من نسبة ٢٠٠ ٪ الحالية ( أى زيادة متوسط عدد المحاصيل من ٢ إلى ٣ للفدان فى السنة ) ومن ثم زيادة المساحة المحصولية بنحو ٥٠ ٪ إلى



١٦,٥ مليون فدان . ويمكن استخدام المساحة الجديدة ( ٥,٥ مليون فدان ) في زراعة القمح ( مليون فدان تضيف مليون طن إلى الكمية المنتجة من القمح ) والذرة ( ١,٣ مليون فدان سوف تسمح ، بالإضافة إلى الزيادة في الإنتاجية التي سبقت الإشارة إليها ، بتحقيق زيادة كبيرة في إنتاج الدواجن والبيض ) ، والأرز ( مليون فدان ) فضلاً عن بنجر السكر وبعض المحاصيل الزيتية ، كالفول السوداني وفول الصويا وعباد الشمس ، وخضراوات مختلفة .

إن هذه الإجراءات المختلفة المتعلقة بزيادة إنتاجية الفدان ، وتغيير التركيب المحصولي ، وتكثيف الإنتاج من شأنها ، مجتمعة ، أن تؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل في الذرة والسكر والعدس والفول وزيت الطعام والدواجن والبيض ، وتحقيق فائض أكبر من الأرز والخضروات والوصول بدرجة الاكتفاء الذاتي في القمح إلى نحو ٦٠ ٪ .

ثم إنه ، من أجل الاحتفاظ بنسبة الأرض إلى السكان ثابتة ، نحتاج إلى إضافة أربعة ملايين فدان جديدة قبل سنة ٢٠٠٠ ، إلى ما كان لدينا في ١٩٨١ ، حينما كان الدكتور الجبلى يطرح استراتيجيته . وقد مر أكثر من عقد كامل على ذلك الوقت ولم تزد مساحة الأرض الزراعية إلا بنحو ربع الزيادة المقترحة . والآن لا بد أن يكون أفقنا الزمني أبعد من سنة ٢٠٠٠ ، ولا بد أننا نحتاج إلى بذل جهد أكبر إذا أردنا تجنب حدوث انخفاض أكبر في نسبة الأرض إلى السكان . إن القيد الأساسي على قدرتنا على زيادة الأرض المزروعة هو قيد المياه . فإذا افترضنا أن الأرض الجديدة سوف تنتج محاصيل فقط في العام ، وأن كل محصول منها سوف يحتاج إلى ٣٠٠٠ متر مكعب ، فإن إجمالي كمية المياه التي نحتاجها لإضافة ٤ ملايين فدان جديدة هي ٢٤ بليون متر مكعب . يجب أن نضيف إلى هذا الزيادة المتوقعة في الطلب على المياه للاستخدام المنزلي ولمواجهة حاجة الصناعة ، وقد قدرت هذه الزيادة بنحو ١٣ بليون متر مكعب في سنة ٢٠٠٠ . فإذا أضفنا إلى هذا أيضاً نحو ٥٠ بليون متر مكعب هي الكمية التي تحتاجها الأرض الحالية بعد تنفيذ السياسة المقترحة للتكثيف المحصولي ( ١٦,٥ مليون فدان x ٣٠٠٠ متر مكعب ) يصبح إجمالي حاجتنا

من المياه هو ما لا يقل عن ٨٧ بليون متر مكعب . إن هذه الاحتياجات يمكن توفيرها ، بالإضافة إلى الكمية المتوفرة حالياً وهي نحو ٥٥,٥ بليون متر مكعب ، عن طريق ماسيوفره مشروع قناة جونجلي عند إتمامها ( ٢ بليون متر مكعب ) ، ومشروعات أخرى في أعالي النيل ( ٩ بليون ) ، وما يمكن توفيره من مياه الصرف التي تفقد حالياً للبحر بسبب الإفراط في استخدام مياه الري ( ١٢ بليون ) ومن مصادر المياه الجوفية ( ٥ بليون ) ومن ترشيد الاستهلاك المنزلي ( ١,٥ بليون ) وإعادة تدوير المياه المستخدمة في الصناعة ( ٢ بليون ) (١٩) .

فإذا تحقق كل هذا ، فإن مصر تكون قد زادت مساحتها المحصولية من نحو ١١ مليون إلى نحو ٢٤,٥ مليون فدان ( ٨ مليون من الأراضي الجديدة المستصلحة و ١٦,٥ مليون من الأرض الموجودة بالفعل بعد تطبيق سياسة التكتيف المحصولي ) .

وغنى عن البيان أنه إذا كان لكل هذه الإجراءات أن تتحقق ، فإن تغييرات جذرية ينبغي أن تجرى أيضاً في المؤسسات الزراعية ، بما في ذلك تدشين حملات قومية واسعة لتعميم تطبيق الوسائل الجديدة بين الزراع ، وترشيد استخدام المياه ( بما يتطلبه ذلك من اقتضاء ثمن لمياه الري ) ، وتدخل الدولة لتحديد الدورة الزراعية ، ونشر الميكنة الزراعية لتحل محل قوى الحيوان المستغنى عنها ، وهو ما يتطلب بدوره جهوداً واسعة نحو التجميع الزراعى ... إلخ . إن الثمن الذى يتعين دفعه لتحقيق هذا كله ، والذى يتمثل في قيام الدولة بدور أكبر مما تقوم به في الوقت الحاضر ، وإن لم يكن أكبر مما كانت تقوم

---

(١٩) استقينا هذه الأرقام عن موارد المياه ومتطلباتها من محاضرة القاها الدكتور الجبلى في الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع والأحصاء في يناير ١٩٨٢ . انظر أيضاً كتابه « نظرة عصرية إلى الزراعة في مصر » التى طبعت الإشارة إليه ، ص ٢٠٠ - ٢٠٧ .

به فى حقب سابقة من تاريخ الزراعة المصرية ، هذا الثمن قد يعتبره البعض عالياً أكثر من اللازم، وأنه يفوق النفع العائد من ورائه ، ولكنه فيما يبدو شرط ضرورى لتحقيق درجة معقولة من الاكتفاء الذاتى فى المحاصيل الغذائية الرئيسية(٢٠) .

---

(٢٠) على الرغم من أن مساهمة الدكتور الجبلى ، المشار إليها هنا ، قد حظيت بثناء كبير أثناء مناقشات «ندوة يونية» فإن البعض انتقدها على أساس أنها لاتبين بالتفصيل الطريقة العملية لتطبيقها ، وتتجاهل الصعوبات العملية التى سوف تقابل وضعها موضع التنفيذ . ويبتعدت أيدت اقتصادية بارزة ، من المشتركات فى الندوة ، استراتيجية الدكتور الجبلى وأهدافها ، قالت إنها ترى أن يكون تنفيذها عن طريق نظام « التخطيط التشيرى » ولكن دون تدخل إدارى مباشر ، أى أن يكون نظام السوق والاعتماد على الحوافز الفردية هما وسيلة تحقيق هذه الأهداف . وفى رأينا أنه متى قبلنا هدف تحقيق حد أدنى من الاكتفاء الذاتى فإن تحقيق هذا الهدف سوف يتطلب مزيداً من التدخل الإدارى المباشر ، كالذى طبق خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) ، وما يسمى بالتخطيط التشيرى . فكلما كانت استجابة الأفراد الطبيعية مرضية لا يبدو ثمة مبرر للألتجاء إلى الإجبار . المشكلة أن معظم أنصار ما يسمى « بالتصحيح الهيكلى » يرفضون أى صورة من صور التدخل الإدارى بل ويرفضون حتى هدف الارتفاع بنسبة الاكتفاء الذاتى . فى كلا الناحيتين يبدو موقف الدكتور الجبلى مضاداً لبرنامج « الإصلاح » الذى يجرى تطبيقه حالياً . إن الموقف الذى نتبناه هنا هو أن هذا البرنامج ، وإن كان من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة معدل النمو فى الناتج الزراعى ، فإن من المشكوك فيه جداً أنه سوف يقضى على العجز فى الميزان التجارى فى السلع الزراعية ، بل ومن الممكن جداً أيضاً أن يؤدي إلى انخفاض درجة الاكتفاء الذاتى فى بعض السلع الغذائية الرئيسية وفى نوعية الغذاء الذى تستهلكه نسبة كبيرة من السكان .

جدول ( ١-٤ )

تطور الناتج الزراعي ( ٧١ - ١٩٨٠ )

( مليون دولار بالأسعار الثابتة )

١٩٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	متوسط ١٩٧١-٦٩	
١٤٩.٠	١٤٢٨.٩	١٣٦.٠	١٢٧٤.٧	١٣٢٣.٧	١٢٨٧.٩	١٢٧٢.٨	١٣.٧	١٣١٤.٤	١٢٩٦.٠	١٢٧.٠	المحاصيل الزراعية
١٣٢.٥	٧٢٦.٦	٧.٩	٧.٧	٦٧٣.٢	٦٦٧.٠	٦١٨.٣	٥٩٦.٨	٥٨١.٧	٥٧١.٦	٥٥٤.٩	الناتج المعبأني
٦٣٢.٥	٢١٥٥.٥	٢.٧.٠	١٩٨١.٨	١٩٩٧.٠	١٩٥٤.٩	١٨٩١.١	١٩.٤.٣	١٧٩٦.١	١٨٦٧.٨	١٨٢٤.٩	إجمالي الناتج الزراعي
٣.٢	٤.١	٤.٤	-	٢.١	٢.٤	-	٠.٧	١.٥	٢.٤	-	نسبة التغير (%)
١٨٦٢.٧	١٨٢٥.٦	١٧٧١.٠	١٧.٩.٠	١٧٢٨.١	١٦٩٥.٢	١٥٩٢.٤	١٥٧٢.٢	١٥٥.٨	١٥٢٥.٧	١٤٧٥.٧	إجمالي إنتاج الغذاء
٢.٠	٣.١	٣.٦	-	١.٩	٦.٥	١.٣	١.٣	١.٧	٣.٤	-	نسبة التغير (%)
٩٦	٩٦	٩٥	٩٣	٩٦	٩٦	٩٥	٩٨	٩٩	١٠٠	١٠٠	الناتج الزراعي للفرد (١٩٧١-٦٩) = ١٠٠
١٠٠	١٠١	١٠٠	٩٩	١٠٢	١٠٣	٩٩	١٠٠	١٠٠	١٠١	١٠٠	الناتج الغذائي للفرد (١٩٧١-٦٩) = ١٠٠

المصدر

Delhner . J . : Trade . Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Egypt . World Bank Comparative Studies , 1989 . vol. 1 . p. 19 .



جدول ( ٢-٤ )

تطور الناتج الزراعي و نمسيه في الناتج المحلي الإجمالي

( ٨٢/٨١ - ١٩٩١/٩٠ )

(ب)	(ب)	(ب)	(ب)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	(١)	
٩١/٩٠.	٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٨/٨٧	٨٧/٨٦	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	
٩٤٤٠.	٩١٤١	٨٩٠٣	٨٦٤٠.	٤٤٤٤	٤٣٥٣	٤٢٦٣	٤١٣١	٤٠٤٤	٣٩٣٢	قيمة الناتج الزراعي ( مليون جنيه مصري بالاسعار الثابتة )
٣٢٣	٣٢٧	٣٢٠	—	٣٢١	٣٢١	٣٢٢	٣٢١	٣٢٨	—	نسبة التغير (%)
٤٧٩١١	٤٥٤١٩	٤٣٠٦٩	٤٠.٨٨٥	٣٥٦٨٩	٣٥.٥٧	٣٤٤١١	٣٢٩٠٠	٣١٥٨٥	٣٠.٩٧	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة موامل الإنتاج ( مليون جنيه مصري بالاسعار الثابتة )
١٩٩٧	٢٠٠١	٢٠٠٧	٢١٩١	١٧٢٣	١٧٢٤	١٧٢٥	١٨٠٠	١٨٠٧	١٩٠٦	نمسيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)

(١) بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٨٢ / ٨١

(ب) بالاسعار الثابتة لسنة ٨١ / ١٩٨٧

World Bank . A. R. E. Economic Readjustment with Growth . 1990 . vol. 3 , p.5

المصادر . ١٩٨٧ / ٨١ - ٨٢ / ٨١ - ١٩٨٧ .

النشرة الاقتصادية : ١٩٩١ . رقم ١ - ٢ . البنك الأهلي المصري . ١٩٩١ / ٩٠ - ٨٨ / ٨٧

جدول ( ٤ - ٣ )

مساهمة الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي

( ١٩٩١/٩٠ - ٤٥ )

٨٨/٨٧ إلى ١٩٩١/٩٠	٨٢/٨١ إلى ٨٧/٨٦	١٩٧٤ إلى ٨٢/٨١	٧١/٧٠ إلى ١٩٧٤	٦٦/٦٥ إلى ٧١/٧٠	٦٠/٥٩ إلى ٦٥/٦٤	٥٣/٥٢ إلى ٦٠/٥٩	١٩٤٥ إلى ١٩٥٣/٥٢	مساهمة الزراعة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ( / )
١١٤	٩٢	٨٢	١٢٣	١٤٢	١٨١	٢١٦	٧٧	

المصدر

فيما عدا ٨٢/٨١ إلى ٩١/٩٠ . فحسبت من الجدول ( ٤ - ٢ ) فيما تقدم.  
Hansen, B. . The Political Economy of Poverty, Equity and Growth . Egypt and Turkey . World Bank . 1991 . p. 8

جدول ( ٤-٤ )

المصادر والواردات الزراعية

(مليون دولار أمريكي)

	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠/٨١	٨٢/٨٣	٨٤/٨٥	٨٦/٨٥
مصادر القطن	٦٦٣	٣٧١	٢١٣	٤٥٧	٢٨٦	٣٤٨	٣٨٠	٣١٤	٤٥٢	٢٥٦
مصادر زراعية أخرى	١٩٤	١٥٥	٢٣١	٢٦٠	٢٢٣	١٩٨	١٩٠	١٥٩	٢١١	١١٩
إجمالي المصادر الزراعية	٨٥٧	٥٢٦	٥٤٣	٧١٧	٥٠٩	٥٤٦	٥٧٠	٤٧٣	٦٦٣	٤٧٥
إجمالي الصادرات السلعية	١٨١٨	١٨٧٥	٢١٦٩	٢٣٤٦	٢٥٥٨	٤٠٢٤	٥٧٧٩	٥٢٤٨	٥٩٢٤	٥١٩٣
نسبة الصادرات الزراعية لإجمالي الصادرات السلعية (٪)	٤٧	٢٨	٢٥	٣١	٢٠	١٤	١٠	٩	١١	٩
واردات القمح والدقيق	٧٩٨	٦٤٢	٥٤٧	٦٠٠	٨٤١	٧٧٢	١١٣٠	٨٣٤	١٠٥٦	٩٨٣
واردات زراعية أخرى	٢٤٧	٤٤٤	٧٤٨	٥٠٠	٦٩٦	٩٠٥	١٥٥٠	١٥٥٩	١٨٧٧	١٥٨٣
إجمالي الواردات الزراعية	١٠٤٥	١٠٨٦	١٢٩٥	١٠٠٠	١٥٣٧	١٦٧٧	٢٥٥٦	٢٦٨٠	٢٩٣٣	٢٥٦٦
إجمالي الواردات السلعية	٣٦١٨	٤٦٠٨	٤٦٥٩	٥١١٠	٥٩٩٨	٧٣٣٦	١٠٠٣٩	٩٦١٩	١١٣٢٨	١٠٥٨١
نسبة الواردات الزراعية لإجمالي الواردات السلعية (٪)	٢٩	٢٤	٢٨	٢١	٢٦	٢٣	٢٥	٢٥	٢٦	٢٤
الميزان التجاري للسلع الزراعية	١٨٨ -	٥٦٠ -	٧٥٢ -	٢٨٣ -	١٠٢٨ -	١١٣١ -	١٩١٦ -	١٩٢٠ -	٢٢٧٠ -	٢٠٩١ -
إجمالي الميزان التجاري	١٨٠٠ -	٢٧٣٣ -	٢٤٩٠ -	٢٧٦٤ -	٢٤٤٠ -	٣٣١٢ -	٤٠٣٧ -	٤٦٠١ -	٥٤٠٤ -	٥٣٨٨ -
نسبة الميزان التجاري للسلع لإجمالي الميزان التجاري (٪)	١٠	٢٠	٢٠	١٤	٢٠	٣٤	٤٧	٤٤	٤٢	٢٩

المصدر : المستويات ٧٤ - ٨٠ / ١٩٨١ :

أخذت أو حسبت من : World Bank : Issues of Trade Strategy , op - cit , p. 412

للمستويات ٨١ / ٨٢ - ٨٥ / ١٩٨٦

أخذت أو حسبت من

جدول ( ٤ - ٥ )

نسبة الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية الرئيسية

( نسب مئوية )

( ٦٠ - ١٩٨٩ )

السمك	منتجات الالبان	الدواجن	اللحم العمراء	الارز	السكر	الذرة	العدس	القمح	
٩٥	٩٣	١٠٠	٩٥	-	١١٤	٩٤	٩٢	٧٠	١٩٦.
-	-	-	٨١	١٣٧	٩٩	٩٣	٩٣	٣٥	٦٥
٩٢	٩٢	٩٩	٨٧	١٠٧	٨١	٨٦	٤٢	٢٤	٧٥
٥٤	٦٢	٦٥	٧٥	٧٥	٥٧	٧٧	١٠	٢٥	٨٠
-	٦٥	-	٧٠	١٠١	٥٠	٥٦	٢١	٢١	٨٥
-	-	-	٦٦	١٠٨	٦٤	٧٦	١٧	٢٦	٨٩

المصادر

Commander . S . : The State and Agricultural Development in Egypt Since 197٩ . Inaca Press . London . 1987 . p . 38

فيما عدا ١٩٨٥ و ١٩٨٩ فمن  
وزارة التموين الهيئة العامة للسلع التموينية



جدول ( ٤ - ٦ )

توزيع تعهدات المعونة الأمريكية لمصر،

المقدمة لتمويل المشروعات المختلفة

( ٧٥ - ١٩٨٦ )

القطاع	المشروع	مليون دولار
<u>البنية الأساسية</u>		٢٤١٥
الكهرباء	مشروعات لتوليد الطاقة	٥١٣
	إعادة تأهيل تربينات السد العالي	١٠٠
	معدات لمشروعات توليد الطاقة	١٣٢
	معدات توزيع الكهرباء بالمدن	١٢٧
	المركز القومي للتحكم فى الطاقة	٤٣
مياه الشرب والصرف الصحى	مشروع الصرف الصحى لمدينة القاهرة	٥٥١
	مشروع الصرف الصحى لمدينة الاسكندرية	٢١٣
	مياه الشرب للقاهرة	٩٧
المواصلات والنقل والتخزين	مياه الشرب والصرف الصحى بمدن قناة السويس	١٦٩
	شبكة التليفونات	٢٤٧
	مخازن الفلال ومشروعات اخرى لتخزين الغذاء	١٦١
	تطوير الموانى	٦١
<u>خدمات انتاجية</u>		٨٦٣
الصناعة	مصانع اسمنت	٢٠٥
	قروض للقطاع العام	١٤٣
	إعادة تأهيل مصانع النسيج	٩١
	قروض للقطاع الخاص	٢٠٠
الزراعة	قروض للمزارعين	٨٤
	تنمية الانتاج الزراعى والدواجن	٢٩
	الميكنة الزراعية	٣٩
	تنمية التعاون الزراعى	٥
الرى	صيانة القنوات ومضخات الرى	٤٩
	الصرف المغطى	١٩
<u>خدمات اجتماعية :</u>		٣٩٦
	خدمات صحية وتنظيم الأسرة	٢٣١
	التعليم	١٦٥
<u>بحوث ومعلومات فنية .</u>		٦١٥

المصدر :

Handoussa . H " 15 years of U.S Aid to Egypt " . 13 annual Symposium .Center for Contemporary Arab Studies . Georgetown University . April 14 - 15 . 1988 . pp 54 - 5

جدول ( ٤ - ٧ )

قروض البنك الدولي وهيئة المعونة الدولية  
لمصر حتى ٢١ / ٢ / ١٩٨٩

القطاع	مليون دولار	القطاع	مليون دولار
الزراعة	٥٢٨ر٧	الصناعة	١٦. ر٢
التعليم	٨٧ر٨	المواصلات	٦٤ر٠
الكهرباء	٢٨١ر٠	النقل	٤٨١ر٥
الطاقة	١٩ر٠	تنمية المدن	٥٩ر٠
مشروعات الطاقة	١٣ر٥	قطاعات اخرى	١.٥ر٠
شبكة المياه والصرف الصحي	٩٦ر٠		
تنمية صناعية و قطاع المال	٤٦٥ر٠	المجموع	٣.٩١ر٨

جدول ( ٤ - ٨ )

توزيع استثمارات القطاع الخاص الثابتة ، على قطاعات الاقتصاد القومى

( ٨٢ / ٨٣ - ٩١ / ١٩٩٢ )

القطاع	١٩٨٧/٨٦-٨٢/٨٣ (مليون جنيه مصرى)	١٩٩٢/٩١-٨٨/٨٧ (مليون جنيه مصرى)	١٩٩٢/٩١-٨٢/٨٣ (مليون جنيه مصرى)	/
الزراعة	٩٦.	٤٤٨١	٥٤٤١	٧ر٦
الصناعة والتعدين	٥١٠٠	١٢٥٥٠	١٧٦٥٠	٢٤ر٨
البتترول	٥٦٣٧	١١٤٨٤	١٧١٢١	٢٤ر١
الكهرباء والطاقة	٤١	-	٤١	٢ر١
التشييد	٣٦٨	٨٧٢	١٢٤٠	١ر٧
إجمالى القطاعات السلعوية	١٢١٠٦	٢٩٣٨٧	٤١٤٩٣	٥٨ر٣
النقل والمواصلات والتخزين	١٧٣٧	٢٤٥٨	٤١٩٥	٥ر٩
التجارة والمال والتأمين	٧٦٤	١٤٧٩	٢٢٤٣	٣ر١
السياحة	١٦١٩	٣٤٢٥	٥٠٤٤	٧ر١
إجمالى الخدمات الانتاجية	٤١٢٠	٧٣٦٢	١١٤٨٢	١٦ر١
الإسكان	٥٢٦٦	١١٨٧٩	١٧١٤٥	٢٤ر١
التعليم	١١٦	١٨٥	٣٠١	٤ر٤
الصحة	١٤٢	٢٥٢	٣٩٤	٦ر٦
خدمات اخرى	٩٦	١٤١	٢٣٧	٣ر٣
إجمالى الخدمات الاجتماعية	٥٦٢٠	١٢٤٥٧	١٨٠٧٧	٢٥ر٤
الإجمالى العام	٢١٨٤٦	٢٩٢٠٦	٧١٠٥٢	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط : الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة ( ٩٢ / ٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ ) ،  
الجزء الأول ، ص ٦٥

جدول ( ٩ - ٩ )

التوزيع القطاعي للمشروعات التي بدأت الانتاج داخل مصر  
طبقا للتانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤

النسبة في إجمالي النفقات الاستثمارية للمشروعات غير المالية	النفقات	النسبة في رأس مال المشروعات غير المالية	النفقات	التشبيد	الزراعة	الصناعة	النسبة في رأس مال المشروعات المالية	
-	-	-	٤٤ر٩	١ر٥	صفر	٥٠ر٠	٧٦ر٤	١٩٧٦
٢١ر٤	١٧ر٩	٤٣ر٤	٢٢ر١	١١ر٠	١٥ر٦	٥١ر٢	٥٨ر٩	٨١ (*)
٣١ر٨	١٣ر٧	٢٩ر٨	٢٠ر٦	١٠ر٧	١٥ر٢	٤٢ر٦	٥٥ر٠	٨٢
٢٦ر٤	١٢ر٢	٤٨ر٦	٢٧ر٧	٩ر٥	١٢ر٧	٥٠ر٠	٥٢ر٩	٨٤ (*)
٢٥ر٢	١١ر٤	٥٥ر١	٢٦ر٢	١١ر٧	٩ر٠	٥٢ر٠	٤٨ر٩	٨٥
٢٥ر٩	١٠ر٢	٥٥ر١	٢٧ر٠	١٠ر٢	٩ر٥	٥٢ر٢	٤٧ر٢	٨٦
٢٥ر٩	١٠ر٠	٥٥ر٧	٢٥ر٨	١٠ر١	٨ر٩	٥٤ر٢	٤٥ر٧	٨٧
٢٢ر٦	١١ر٥	٥٧ر٥	٢٤ر٢	١٢ر٢	٨ر٨	٥٤ر٧	٣٧ر٩	١٩٨٩ (*)

(\*) القيمة في منتصف العام .

المصدر : Isfahani, H. : The Experience of Foreign Investment in Egypt under Inflation . Faculty Working Paper . College of Commerce and Business Administration , University of Illinois at Urbana . Dec. 1990 .



## الفصل الخامس

### الصناعة

#### ١-٥ أداء مخيب للآمال :

لقد ظل هدف إصلاح الهيكل الإقتصادي المصري ، عن طريق مزيد من التصنيع ، هدفاً أساسياً من الأهداف المعلنة للسياسة الرسمية في مصر والحركة الوطنية المصرية طوال السبعين عاماً الماضية على الأقل . لقد استمر إنشاء بنك مصر في أوائل العشرينات يحظى بالثناء والتمجيد بسبب التزام هذه المؤسسة بهدف التنمية الصناعية ، وكان تحقيق التنمية الصناعية السريعة هو أيضاً واحداً من أهم المبررات المعلنة لثورة ١٩٥٢ . كان كلاً الحدثين بمثابة رد فعل واع للأفراط في الإعتماد على الزراعة كمصدر للدخل ، وعلى القطن كمصدر للنقد الأجنبي . فإذا تأملنا ما تم إنجازه بالفعل في هذا المجال ، فلا بد أن يشعر المرء بخيبة أمل سواء فيما يتعلق بتصحيح هيكل الإنتاج لصالح الصناعة ، أو بتصحيح هيكل الصادرات لصالحها أيضاً .

فبعد مرور ثلاثين عاماً على إنشاء بنك مصر ، كان نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لا يزيد على ١٣ ٪ ، ثم بعد أربعين سنة أخرى لم يتجاوز هذا النصيب ١٨ ٪ . وإذا قارنا معدل نمو الصناعة بمعدلات نمو القطاعات الأخرى يظهر لنا أن الصناعة لم تقم بدور « الآلة المحركة » للتنمية ولم تكن هي مصدر « ديناميكية » الاقتصاد ، في أي حقبة من الزمن منذ انتهاء نظام محمد علي في منتصف القرن الماضي . وفي خلال الخمسين عاماً الأخيرة ، كما نتبين من الجدول ( ١-٥ ) ، لم يساهم نمو قطاع الصناعة ( باستبعاد البترول ) ، في أي فترة من الفترات ، بأكثر من الثلث ، في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، وأنه باستثناء فترة الستينات ( التي بلغ نصيب الصناعة خلالها نحو ثلث إجمالي النمو في الناتج المحلي الإجمالي ) كانت هذه المساهمة أقل من الربع .

كانت أفضل الفترات فيما يتعلق بمعدل نمو الصناعة ، منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ، هي بلاشك فترة الخطة الخمسية الأولى ( ١٩٦٥/٦٤ - ٦٠/٥٩ ) ، حينما بلغ هذا المعدل ٨,٥ ٪ (١) . ولم تحقق الصناعة مثل هذا المعدل منذ ذلك الوقت ، حيث تراوح معدل نمو الصناعة ، ( باستبعاد البترول الذي أصبح مهماً في أعقاب ١٩٧٤ ) بين ٦ ٪ و ٨ ٪ ( انظر الجدول ٥-٢ ) . ترتب على هذا أنه بعد أن ارتفع نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٣ ٪ في ١٩٥٣/٥٢ إلى ١٨ ٪ ( ١٩٥٦/٥٥ ) ، ٢٠ ٪ ( ١٩٦٠/٥٩ ) ، ٢٢ ٪ ( ١٩٦٥/٦٤ ) ، ثم إلى ٢٤ ٪ في ١٩٧٠/٦٩ ، انخفض هذا النصيب حتى بلغ ١٨ ٪ في ١٩٨٧/٨٦ وبقي عند هذا المستوى منذ ذلك الوقت (٢).

وقد تطور نصيب الصناعة في الصادرات تطوراً مشابهاً . كانت الصناعة تساهم بنسبة ٩ ٪ من إجمالي الصادرات السلعية في ١٩٥٠ ، ثم ارتفع هذا النصيب بانتظام حتى بلغ ٣٩ ٪ في ١٩٧٤ ، ثم انخفض منذ ذلك الوقت ، حتى حدث الإنخفاض الكبير في أسعار البترول في ١٩٨٦ فارتفع نصيب الصناعة من جديد ( انظر الجدولين ٣-٥ و ٤-٥ ) . يتبين إذن أن الدور الذي لعبه القطن لمدة قرن ونصف قد انتقل منذ منتصف السبعينات ، لا للصناعة التحويلية بل للبترول .

نلاحظ أيضاً أن صناعة المنسوجات ، التي استمرت سيطرتها على صادراتنا الصناعية ، قد أصاب صادراتها الركود حتى أواخر الثمانينات ، ولم يكن أداء صادراتنا الصناعية الأخرى أفضل بكثير ، ومن ثم كانت قيمة إجمالي صادراتنا الصناعية في ٨٥/٨٤ - ١٩٨٦/٨٥ ، بالأسعار الحقيقية ، أقل مما كانت عليه قبل ذلك بعشر سنوات . ويبدو أنه قد حدث بعض التحسن في

---

(1) Hansen,B.: "Planning and Economic Growth in the UAR 1960-5", op.cit., p.31

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٢ ، وكذلك :

Hansen, B. : The Political Economy of Poverty, Equity and Growth, op.cit., p. 525; Ikram, op. cit, pp. 400-401 and National Bank of Egypt : Economic Bulletin, 1991, no. 1-2, p.104

السنوات الأخيرة الماضية ، ولكن لم ينقض الوقت الكافى لنعرف ما إذا كان هذا التحسن مؤقتاً أو غير مؤقت .

## ٥ - ٢ التشخيص والتوصيات طبقاً للرأى الشائع :

هناك فى مجال الصناعة ، كما رأينا فى حالة الزراعة ، تشخيص شائع للداء ووصف شائع للدواء ، يمثلان ما يمكن أن يطلق عليه « الحكمة السائدة » ، التى يتكرر التعبير عنها بلا نهاية فى الكتابات والتقارير الرسمية والأكاديمية وتلك الصادرة عن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، والمتعلقة بالاقتصاد المصرى . ولكنها ، إذا شئنا الاختصار ، لاتزيد كثيراً عن القول بأن أداء الصناعة المصرية كان سيئاً لأنها كانت ، فى أغلبها ، مملوكة للدولة وخاضعة لقيود إدارية ثقيلة ، ومتجهة بنظرها إلى الداخل . أما الحلول فتكمن فى « التخصيصية » ، أى تحويلها إلى القطاع الخاص ، وإلغاء سيطرة الدولة عليها ، وأن تستبدل بسياسة الإحلال محل الواردات استيراثية الاتجاه نحو التصدير .

كان من أوائل الكتابات التى تبنت هذا الموقف الذى أصبح بالتدريج هو « الحكمة السائدة » ، تقرير صدر عن بعثة للبنك الدولى زارت مصر فى ٧٦-١٩٧٧ ونشر فى كتاب شاع استخدام (٣) . فطبقاً لهذا الكتاب ، بدأ أداء الصناعة المصرية فى التدهور فى نحو ٦٣ - ١٩٦٤ ، لأسباب ترجع فى الأساس إلى سوء إدارة القطاع العام . فتحت مظلة « سوء الإدارة » هذه ، تأتى أسباب متعددة لانخفاض الكفاءة ، كنمو البيروقراطية ، وقلة كفاءة المديرين ، وتبديد الواردات من المواد الأولية ، وضعف نظام الصيانة ، وقلة أو انعدام الحوافز ، وانعدام الرقابة الكفء ، والتغاضى عن إهمال العمال ..... إلخ (٤) .

ولكن بالإضافة إلى سوء الإدارة ، يلقي اللوم أيضاً على استيراثية الإحلال

(3) Ikram, K. : Egypt: Economic Management in a Period of Ttransition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980.

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٥٦ - ٧

محل الواردات التي طبقت نظام الحماية على صناعات لا تتمتع بميزة نسبية ، كصناعة الحديد والصلب وتجميع السيارات . كذلك أدى التدخل الإدارى فى التجارة الخارجية منذ منتصف الخمسينات إلى اتجاه التجارة المصرية نحو الكتلة الشرقية مما أفقد مصر « مزايا التعرض للأسواق الغربية التي تصدر على مستويات أعلى ومواصفات أرقى فى الإنتاج ، وهو ما كان من الممكن أن يؤدى إلى تقدم طرق الإنتاج ورفع الكفاءة فى مصر » (٥) . يترتب على ذلك أن الإصلاح يتطلب تعريض المشروعات الصناعية للمنافسة ، وتعديل سياسة تسعير المنتجات الصناعية ، بما يحررها من التدخل الإدارى ويقضى على تشوهات الأسعار ، وينتج قدراً أكبر من الحوافز للمصدرين ، وتخفيض درجة التحكم البيروقراطى فى عملية التصدير ، وتطبيق أسعار للصرف أكثر تشجيعاً لها (٦) .

ومن الشيق أن نلاحظ هنا أنه فى ذلك الوقت الذى جاءت فيه هذه البعثة من البنك الدولى إلى مصر لم تكن الدعوة إلى التخصيصية قد انتشرت وقويت كما هى الآن ، ومن ثم فإن الكتاب الذى نشير إليه لم يقدم أية توصية تتعلق بالتخلي عن الملكية العامة بل اقترح فقط أن تخضع إدارة القطاع العام لما تشير به قوى السوق ، وأن تعطى حرية أكبر فى تحديد الأسعار ومستوى العمالة والأجور والصيانة (٧) . أما الدعوة إلى التخلي عن الملكية العامة فلم تظهر بوضوح إلا تدريجياً ، إلى أن جاء فى تقرير أصدرته السفارة الأمريكية بالقاهرة فى ١٩٩١ « أن انتشار نظام ملكية الدولة فى القطاع الصناعى قد وضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد القومى وعلى ميزانية الدولة ، بما خلقه من مشروعات عديدة تتسم بقلّة الكفاءة ، وتضخم العمالة بلا مبرر ، ومن نظام الدعم والتحكم فى تفاصيل النشاط الاقتصادى ، بهدف حماية القطاع العام من المنافسة ، الأمر الذى شجع على تبديد الموارد وشوه مسارها ، وخنق الحافز على زيادة الإنتاج » (٨) .

(٥) المرجع السابق ، ص ٢٦٠

(٦) المرجع السابق ، ص ٢٦٤ ، ٢٧٠

(٧) المرجع السابق ، ص ٢٧٤

(8) U.S. Embassy in Cairo : Foreign Economic Trends and Their Implications for the U.S., Report for the A.R.E., April 1991, p.3



وقد عبر عدد من الاقتصاديين المرموقين عن نفس الرأي (٩) . ربما كان أكثرهم قوة وتأثيراً الدكتور سعيد النجار أستاذ الاقتصاد السابق بجامعة القاهرة ، والمدير التنفيذي السابق بالبنك الدولي . فبالإضافة إلى العديد من المقالات الأكاديمية والصحفية التي نشرها خلال العشر سنوات الماضية ، نشر مؤخراً كتاباً (١٠) شرح فيه باستفاضة آراءه فى أهم مشكلات مصر الاقتصادية . ويذهب د. النجار فى هذه الكتابات إلى أبعد مما ذهب إليه غيره من دعاة التخصيصية والحرية الاقتصادية ، ومن منتقدي القطاع العام وسياسة الإحلال محل الواردات والتخطيط الاقتصادى ، فهو يرد إلى القطاع العام مشكلة ركود الصادرات ، مادام القطاع العام هو المسئول عن نحو ٨٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية ، ويرد إليه مشكلة ارتفاع معدل البطالة ، مادام القطاع العام هو الذى يقوم بنحو ٧٠٪ من إجمالى الإستثمارات ، ويرد إليه كذلك ضخامة حجم المديونية الخارجية ، مادام نحو ٢٠ بليون دولار من هذه الديون يتمثل فى قروض للمشروعات العامة (١١) .

وفى مؤتمر عقد مؤخراً فى جامعة القاهرة ، قدم الأستاذ آلان رو ، من جامعة واريك ببريطانيا ، بحثاً فسّر فيه انخفاض الإنتاجية فى الصناعة المصرية ، فى الأساس ، بالسياسات الحمائية والمنكفئة على الذات وهى مايسميه « بالمذهب العشوائى » من مذاهب الإدارة الاقتصادية (١٢) . وهو يقدم أربعة أسباب للآثار السيئة لهذا المذهب على مستوى الإنتاجية :

(٩) انظر على وجه الخصوص :

Handoussa, H.: "Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector" in Handoussa, H. and Potter, G. : Employment and Structural Adjustment : Egypt in the 1990's, AUC Press, Cairo, 1991, pp.106-122

وكذلك : د. حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٧٣-٨٢ ، ود.

ابراهيم شحاته : برنامج للغد ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٨٧ ص ٤٣-٤٨ و ٧٠-٧٧ .

(١٠) د. سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١

(١١) المرجع السابق ، ص ٣٩-٤٢

A.R. : "Structural Adjustment and Productivity Growth" a paper pre-Cairo University Conference on Productivity in the Egyptian Economy,

[1991]

- (١) مايؤدى إليه تشوه نظام الأسعار من سوء توزيع للموارد ، بما فى ذلك الأثر السيئ لتقييم العملة الوطنية بأكثر من قيمتها الحقيقية .
- (٢) حرمان الاقتصاد القومى من الآثار الإيجابية للتعرض لمنافسة السلع الأجنبية .
- (٣) مايؤدى إليه الإنتاج للسوق المحلية الضيقة بدلاً من السوق العالمية الواسعة ، من حرمان الاقتصاد من مزايا الإنتاج الكبير وأثره الإيجابى على الإنتاجية .
- (٤) انخفاض الكمية المتاحة من الواردات من المواد الأولية وقطع الغيار ، مما يؤدى إلى انخفاض نسبة الطاقة الإنتاجية المستخدمة . ويختتم الباحث بحثه بقوله : إن التطبيق السليم لحزمة السياسات التى يوصى بها صندوق النقد الدولى ، وإن كان مؤلماً دائماً فى مراحلها الأولى ، هو أقل إضراراً للإنتاجية الصناعية والزراعية ، من أية سياسة تقوم على تطبيق المذهب العشوائى ، (١٢)

#### ٥-٣ انتقائية غير مبررة :

على الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قبوله فى التشخيص المتقدم لمشاكل الصناعة المصرية ، فإن المرء لايسعه إلا أن يلاحظ هذا الإصرار المدهش على التأكيد على مجموعة معينة من العوامل ، يكاد يصل إلى درجة تسلط فكرة معينة على ذهن صاحبها ، مع الدأب على إهمال عوامل أخرى لابد أن تكون قد ساهمت بدورها فى سوء أداء الصناعة المصرية .

من بين هذه العوامل التى جرت العادة على تجاهلها ، الانخفاض النسبى فى نصيب الصناعة فى إجمالى الإستثمارات ، بالمقارنة بنصيب القطاعات الأخرى . فطوال الأربعين عاماً التى يغطيها الجدول (٥-٥) ، كان نصيب القطاعات السلعية فى إجمالى الإستثمار أقل من ٥٠ ٪ وهو مايفسر إلى حد بعيد غلبة مساهمة قطاعات الخدمات فى نمو الناتج المحلى الإجمالى التى بينها الجدول (٥-١) . فباستثناء سنوات الستينات ، لم تحصل الصناعة التحويلية

(١٢) المرجع السابق ، ص ٧

على أكثر من ربع إجمالي الاستثمارات . وليس من قبيل المصادفة أن الارتفاع النسبي في حجم مساهمة الصناعة التحويلية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الستينات ، قد اقترن بارتفاع نصيبها النسبي أيضاً في إجمالي الاستثمارات . ومن الواضح أن انخفاض نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي الاستثمارات العامة ، نتيجة التحول في اتجاه السياسة الاقتصادية وتدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في ١٩٧٤ ، لم يعوضه نمو نصيب الصناعة في الاستثمار الخاص . إن هذا يبينه الجدول (٥-٥) الذي يشير إلى انخفاض نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي الاستثمارات من ٢٨٪ في ١٩٧٤ إلى ٢٢,٧٪ في الثمانينات ، وكذلك الجدول (٦-٥) الذي يشير إلى أنه فيما بين الخطة الأولى والخطة الثانية في الثمانينات انخفض نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي الاستثمارات العامة من ٢٤,١٪ إلى ١٩,٧٪ بينما لم يزد نصيبها في استثمارات القطاع الخاص ( الذي لازال حجمها المطلق صغيراً بالمقارنة باستثمارات القطاع العام ) إلا قليلاً ( من ٢٣,٣٪ إلى ٢٥,٥٪ ) . إن ضعف أداء القطاع الصناعي في مصر ليس إذن مجرد نتيجة لانخفاض انتاجية الاستثمار في هذا القطاع بل هو أيضاً نتيجة لانخفاض حجم الاستثمار نفسه . وكما رأينا فيما يتعلق بالزراعة ، مهما كانت الاغراءات التي يمكن أن تقدمها السياسة الاقتصادية للمستثمر الخاص ، فإن هذا المستثمر قد تغريه الربحية الأكبر في القطاعات الأخرى .

كذلك فإن مشكلة انخفاض الإنتاجية تثير من القضايا مايتعدى الجوانب المتعلقة بالفرق بين كفاءة القطاع العام وكفاءة القطاع الخاص . إن الحوافز المعطاة للمديرين قد تكون بالفعل أقل في القطاع العام منها في القطاع الخاص ، ولكن هذا لا ينطبق بالضرورة على الحوافز المقدمة للعمال . فإذا كان من الجائز التغاضي عن أثر ظروف المعيشة على انتاجية العمال ، بحجة صعوبة تقدير هذا الأثر تقديراً كمياً ، فلماذا كل هذا التأكيد على عوامل أخرى مع أن تقدير أثارها على الإنتاجية ليس بأقل صعوبة ؟ من ذلك مثلاً الميل إلى التأكيد على الأثر السلبي للبيروقراطية ولصور الفساد والتبديد الناتجة عن السيطرة الحكومية مع صعوبة تقدير حجم هذا الأثر أو ذاك ، ومع أن المشروعات



الخاصة كثيراً ما ترتبط هي أيضاً بصور أخرى من الفساد والتبديد ، في ظل  
لوضع سياسية معينة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بعلاقة المستثمر الأجنبي  
بالإدارة الحكومية .

إن من يقرأ الكتابات السائدة عن سوء أداء الصادرات الصناعية المصرية قد  
يتصور أن الفرص المتاحة لمصر لتسويق هذه الصادرات هي فرص لانهائية ،  
وأن ما على مصر إلا أن تزيد انتاجها من السلع جيدة الصنع فتجد من  
يشتريها في الخارج . والواقع أنه ، وإن كانت مشكلة الصادرات المصرية تتعلق  
حقاً بظروف العرض أكثر مما تتعلق بظروف الطلب ، فإنه لا يجوز تجاهل  
ظروف الطلب تجاهلاً تاماً . مما يؤيد ذلك أن نجاح مصر النسبي في زيادة  
نصيب صادراتها الصناعية في إجمالي الصادرات ، فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٧٠  
( انظر الجدول ٥-٣ ) لم يكن فقط نتيجة لارتفاع نصيب الناتج الصناعي في  
الناتج المحلي الإجمالي في تلك الفترة ، بل كان أيضاً راجعاً للظروف الملائمة  
التي سادت التجارة الدولية خلال هذين العقدين ، بالإضافة إلى وجود سوق  
جاهزة لاستقبال هذه الصادرات ، هي سوق الكتلة الشرقية . إن الاتجاه المتزايد  
نحو الحماية في الأسواق الغربية قد أضر بالصادرات الصناعية المصرية كما  
أضر بصادرات دول أخرى بالعالم الثالث ، وإن الركود الذي أصاب صادرات  
مصر الصناعية الأساسية ، وهي المنسوجات ، فيما بين منتصف السبعينات  
ومنتصف الثمانينات ، لا بد أنه يرجع جزئياً لزيادة القيود المفروضة في  
الأسواق الغربية على صادرات العالم الثالث من المنسوجات . وكان آخر مثال  
على ذلك فيما يتعلق بصادرات المنسوجات المصرية ، ماتضمنته مذكرة حديثة  
وجهتها وزارة الخارجية الأمريكية إلى الحكومة المصرية ، زعم فيها أن صادرات  
مصر من بعض أنواع الملابس الصوفية ( التي تصنف طبقاً للأصطلاحات  
التجارية الأمريكية تحت « بند ٤٤٤٨ » ) « تحدث اختلالاً في سوق هذه الأصناف  
من الملابس في الولايات المتحدة » ومن ثم طلب من الحكومة المصرية أن  
تدخل في محادثات مع السلطات الأمريكية بهدف تحديد حصص لا يجب أن  
تتجاوزها صادرات مصر من هذه السلعة . زعمت هذه المذكرة أيضاً أن هذه



الأصناف المستوردة من مصر ، بلغت كميتها ١١٣٤٠ ستة خلال الفترة المنقضية ما بين يونيو وسبتمبر ١٩٩٢ ، وهو ما يمثل ٣,٥ ٪ من إجمالي الواردات الأمريكية من هذه الأصناف خلال تلك الفترة ، وأن أسعارها كانت أقل من أسعار الأصناف الأمريكية للمنافسة لها . وطالبت المذكرة مصر بتخفيض صادراتها من هذه الأصناف إلى ٩٠٠٠ ستة في السنة ، وهو ما يمثل تخفيضاً بنسبة ٧٥ ٪ (١٤) . إنه كثيراً ما يقال إن اعتماد الصادرات الصناعية المصرية على أسواق الكتلة الشرقية خلال الستينات كان عائقاً في وجه زيادة الإنتاجية والارتفاع بنوع السلع المنتجة ، ولكن من المهم أن نضيف إلى ذلك أن هذه الأسواق قد هيأت للصادرات المصرية درجة أعلى من الاستقرار ومستويات أعلى للأسعار . إن ذكر النوع الأول من الآثار دون ذكر النوع الثاني يشكل مثلاً آخر لما يمكن تسميته « بالانتقائية غير المبررة » .

#### ٤-٥ تخصيصية بلا تمييز :

إن كثيراً من أسباب انخفاض الكفاءة وتبديد الموارد في قطاع الصناعة في مصر يتعلق ببعض جوانب السياسة الاقتصادية أكثر مما يتعلق بنظام الملكية العامة . ذلك أن سياسات التسعير والعمالة كثيراً ما وضعت أعباء ثقيلة على كاهل المشروعات العامة وساهمت مساهمة ملحوظة في انخفاض الإنتاجية الكلية للمشروع ، دون أن تكون هذه السياسات من اللوازم الضرورية للملكية العامة . فمثل هذه السياسات من المتصور أن تشكل عبئاً على المشروعات الخاصة مثلما هي عبء على المشروعات المملوكة للدولة ، ومن الممكن إلغاؤها دون التضحية بالملكية العامة للمشروعات الصناعية . إن الآثار السلبية لهذه السياسات كانت أقل وضوحاً في السنوات الأولى التالية للتأميم مما أصبحت بعد تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وذلك لعدة أسباب منها أنه مع تباطؤ نمو الاقتصاد في أعقاب ١٩٦٥ ، وعلى الأخص بعد ١٩٦٧ ، والاضطرار إلى تخفيض معدلات الاستثمار ، وجدت الحكومة نفسها مضطرة إلى إلقاء أعباء أكثر فأكثر على المشروعات العامة ، مما لم يكن ليصبح ضرورياً في ظروف أفضل .

يشير الأستاذ بنت هانسن في كتابه الأخير عن الاقتصاد المصري ، إلى أن النمو الاقتصادي في مصر « لا بد أن يكون قد عانى بدرجة كبيرة من جراء الحروب » ،<sup>(١٥)</sup> ولكنه يوحى مع ذلك بأن السياسات التي اتخذتها الحكومة في أعقاب التأميمات التي جرت في أوائل الستينات ، كانت هي الأسباب الرئيسية وراء انخفاض الإنتاجية الكلية في الصناعة بعد ١٩٦٤/٦٣ ، ومن ثم يختم مناقشته لأسباب هذا الانخفاض بقوله « إن تفسير هذا الانخفاض قد يكمن في نظام الملكية العامة » ،<sup>(١٦)</sup>

ولكن ليس تحميل مشروعات القطاع العام بعمالة زائدة لاحتياج إليها ، وحرمانها من الأموال اللازمة للصيانة والتجديد ، ومن النقد الأجنبي اللازم لاستيراد قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج ، وما أدى إليه هذا كله من تشغيل الجهاز الإنتاجي بأقل من طاقته ، ومن ثم انخفاض الإنتاجية الكلية ، إلا يعتبر هذا كله من بين آثار ظروف الحرب ؟ وعلى أية حال فسواء اعتبرنا هذه السياسات الاقتصادية مبررة أو غير مبررة ، ضرورية أو غير ضرورية ، فإنها لا يجب أن تعتبر وكأنها من مستلزمات نظام الملكية العامة . يؤيد هذا أن الإنتاجية الكلية في الصناعة قد زادت فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٨٢/٨١ بمعدل ٥ ٪ سنوياً كنتيجة لزيادة الكميات المتاحة من المواد الأولية وقطع الغيار<sup>(١٧)</sup> ، وعلى الرغم من أنه لم يطرأ تغير يذكر على الملكية العامة في قطاع الصناعة في هذه الفترة . يلاحظ أيضاً أن الأستاذ بنت هانسن نفسه ، منذ نحو عشرين عاماً ، كان يميز بدرجة أكبر من الوضوح بين نظام الملكية وبين الآثار السلبية لبعض السياسات الاقتصادية الكلية . ففي مقال نشره في ١٩٧٥ ، كتب الأستاذ هانسن :

« إن الاشتراكية العربية ، وإن لم يكن ثمة مؤشر يدل على أنها ساعدت على الإسراع بتنمية الاقتصاد المصري ... فإن المؤسسات الأساسية التي ارتبطت بها لا يبدو أنها شكلت عقبة في طريق التنمية أو خفضت من

---

(15) Hansen, B. : The Political Economy of Poverty ... etc, op. cit., p.254

(١٦) المرجع السابق ، ص ٢٣

(١٧) نفس المرجع .

مستوى الإنتاجية . إن من المعروف أن النظام التعاونى فى الزراعة يرفع من مستوى الكفاءة إذا كانت الظروف مواتية ، وليس هناك أى سبب للاعتقاد بأن هذا النظام لا يمكن أن ينجح فى مصر . كذلك فإن المشروعات المملوكة ملكية عامة ، إذا جرى تنظيمها على غرار نظام الشركات المساهمة ، يمكن أيضاً أن تعمل بنفس الكفاءة على الأقل التى تعمل بها الشركات المساهمة المملوكة ملكية فردية . إنما ينشأ انخفاض الكفاءة ، فى كل من الزراعة والصناعة ، من سياسات الاستثمار والتسعير المتبعة ، ومن التدخل المباشر والمفرط من جانب الإدارة الحكومية ، وعلى وجه الخصوص من التدخل المفرط فى التجارة الخارجية . إن نظام الاشتراكية المعتمد على مؤشرات السوق ، لو كان قد أعطى فرصة للتطبيق فى مصر ، لكان قد أدى ، فى رأى ، إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة ، حتى فى ظل نظام الملكية العامة السائد فى الوقت الحاضر . (١٨)

أما دعاة التخصيصية فى الوقت الحاضر ، فإنهم لا يجرون مثل هذا التمييز بين الأسباب الحقيقية والموهومة لانخفاض الإنتاجية . فالسياسات الاقتصادية الخاطئة ، من مختلف الأنواع ، ومختلف صور التبيد الناتجة عن الإهمال أو الفساد من جانب الإدارة الحكومية ، تلقى المسئولية عنها دائماً على كاهل القطاع العام ، والتوصية التى تنتهى إليها دائماً هى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص . والمشروعات العامة الناجحة تضم إلى المشروعات العامة الخاسرة من حيث الحاجة إلى التخصيصية ، ويفترض دائماً أن الخسائر التى تحققها الشركات الخاسرة لا يمكن تجنبها إلا بالتخلي عن نظام الملكية العامة ، حتى إذا كان من الممكن بسهولة التدليل على أن من الممكن تجنب الخسارة بمنح حوافز أكبر لمديرى المشروعات العامة أو بالتخفيف من القيود المفروضة عليهم من السلطات المركزية . كذلك فإن التخصيصية تؤخذ دائماً بمعنى التخلي عن الملكية حتى فى الحالات التى قد يكفى فيها نقل الإدارة ، وليس الملكية ، إلى القطاع الخاص . وهكذا تفسر الدعوة إلى العودة إلى نظام

---

(18) Hansen, B. : "Arab Socialism in Egypt", World Development, April 1975, p.2



السوق دائماً ، بأنها عودة إلى الملكية الخاصة . وتعطى الأولوية والاهتمام كله لاعتبار الأرباحية في جميع الأحوال سواء تعلق الأمر بمحل تجارى ، أو بفندق أو بدار للسينما قد تكون قد خضعت للتأميم بلا مبرر ، أو بشركة صناعية كبيرة تعتمد عليها صناعات أخرى كثيرة فى الحصول على ماتحتاجه من مستلزمات الإنتاج ، أو توظف أعداداً كبيرة من العمال . وهم إذ يدعون إلى نقل الملكية إلى القطاع الخاص نادراً ما يميزون بين بيع المشروع العام إلى مصريين وبيعه لأجانب ، فهم لا يفترضون فقط أنه ، فى كلا الحالين ، سيؤدى هذا البيع إلى زيادة الإنتاجية ، بل يفترضون أيضاً أن أثر هذا النقل للملكية سيكون دائماً ذا أثر إيجابى على ميزان المدفوعات .

#### ٥-٥ تحرير اقتصادى بلا تمييز :

إن الاستراتيجية المضادة حقاً لاستراتيجية الإحلال محل الواردات ليست هى استراتيجية تشجيع الصادرات بل استراتيجية تحرير الاستيراد . ذلك أن دولة ما قد تطبق سياسة الإحلال محل الواردات وتحاول تشجيع وتنمية الصادرات فى نفس الوقت ، ومن الممكن للمرء أن يكون من أنصار إتخاذ مختلف أنواع الإجراءات لتشجيع التصدير ويكون فى نفس الوقت حذراً ومتحفظاً إزاء الإفراط فى تحرير الاستيراد . وقد رأينا بالفعل فيما سبق أن صادرات مصر الصناعية كانت أفضل أداء والنواتج الصناعى أسرع نمواً فى ظل استراتيجية الإحلال محل الواردات خلال الستينيات ، منها فى ظل سياسة أكثر تحريراً للواردات هى تلك التى سادت خلال السبعينات .

إن تحرير الاستيراد قد يكون عاملاً مساعداً على رفع الكفاءة الإنتاجية بسبب ما يؤدى إليه من تعرض الإنتاج المحلى لرياح المنافسة الأجنبية ، ولكنه قد يؤدى إلى قتل الصناعة المحلية قبل أن تشرع فى زيادة إنتاجيتها . ومحاولة الفصل فيما إذا كان هذا القتل شيناً جيداً أو سيئاً ، تشير من جديد كل القضايا التى يثيرها موضوع حماية الصناعة الناشئة التى لم يقفل باب النقاش حولها بعد . فبينما يبدو البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، وغيرهما ، واثقين تمام الثقة



من أن الأحلال محل الواردات في مصر قد بلغ أقصى مدى له ، لا يبدو الأستاذ بنت هانسن بهذه الدرجة من الثقة . فهو في كتابه الأخير الذي سبقت الإشارة إليه ، يقول إنه « بينما قد يكون من المحتمل أن يكون صحيحاً القول بأن سياسة الإحلال محل الواردات في مصر ، فيما يتعلق بالصناعة التحويلية ، قد ذهبت إلى أبعد مما ينبغي ، وأن تشجيع الصادرات لم يبلغ المدى المطلوب ، وأن كثافة رأس المال قد تجاوزت الحد الأمثل ، فليس من السهل العثور على دليل أكيد على ذلك » (١٩) . كذلك فإنه لا يبدو أن من السهل أن نرد فشل كثير من الصناعات المصرية في رفع مستوى الانتاجية وتخفيض النفقات ، الى عدم تعرض هذه المشروعات لمنافسة السلع الأجنبية . إن ندرة النقد الأجنبي وإرهاق المشروعات الصناعية بالعمالة الزائدة عن الحاجة ربما كان أكبر أثراً في تخفيض مستوى الانتاجية من عامل التعرض أو عدم التعرض للمنافسة الخارجية . بل إن لتحرير الاستيراد أثره السلبي المباشر والهام على الانتاجية من حيث ما تؤدي إليه من استخدام الجهاز الانتاجي بأقل من طاقته ، نتيجة لتخفيض الكمية المنتجة تحت ضغط المنافسة من جانب الواردات . وفي هذا يقول هانسن في نفس الكتاب المشار إليه حالاً: « إن سياسة الانفتاح التي طبقها السادات ، بما تضمنته من تحرير واسع للاستيراد قد تكون أحد الأسباب في ارتفاع نسبة رأس المال إلى الناتج خلال الفترة ٧٦-٨٠/١٩٨١ . فعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها الحكومة لحماية مشروعات القطاع العام من هجوم السلع المستوردة المنافسة لها ، بتقييد استخدام نظام الاستيراد بدون تحويل عملة واشتراط الحصول على تراخيص لاستيراد بعض السلع ، فإن الراجع أن كثيراً من مشروعات القطاع العام ، القديمة والجديدة ، قد تعرضت بالفعل لمنافسة خطيرة مما أدى إلى انخفاض في نسبة استخدام الطاقة الانتاجية » (٢٠) إن أثر تحرير الاستيراد على نسبة استخدام الطاقة الانتاجية ، له أكثر من جانب ، ومن ثم فإنه ليس من السهل دائماً أن نعرف على وجه اليقين ما إذا كان أثره الصافي على الانتاجية إيجابياً أو سلبياً . إن نسبة استخدام الطاقة

(19) Hansen, B. : The Political Economy of Poverty... etc, op. cit., p.160

(٢٠) للرجع السابق ، ص ٢٦٠

الانتاجية سوف تميل إلى الارتفاع بسبب ما يتيح تحرير الاستيراد من توفير مستلزمات الانتاج وقطع الغيار ، ولكنها سوف تميل إلى الانخفاض بسبب ما يؤدي إليه تحرير الاستيراد من تضيق لحجم السوق بمقدار ماتفقده السوق الوطنية للسلع الأجنبية المستوردة . ولعل الأرجح هو أن المشروعات التى تقوم بانتاج سلع تلبي حاجات الشرائح الأفقر من السكان قد لاتفيد كثيراً من تحرير استيراد مستلزمات الانتاج من حيث أن هذه المشروعات تعتمد أساساً على مستلزمات منتجة محلياً ، ولكنها قد تعاني بدرجة ملموسة من تضيق حجم السوق نتيجة فقدانها لذلك الجزء من الطلب الذى سوف يتجه ، مع تحرير الاستيراد ، إلى السلع الأجنبية ، دون أن تكسب هذه المشروعات كثيراً من فتح أبواب التصدير أمامها إذ أنها لاتنتج عادة تلك الأصناف من السلع التى يسهل تسويقها فى الخارج . إن أثر فتح أبواب المنافسة الأجنبية على هذه المشروعات قد ينحصر إذن ، فى الأساس ، فى زيادة نفقات الانتاج ومزيد من التدهور فى نوعية الانتاج . والواقع أن هناك تقارير حديثة تدل على حدوث انخفاض كبير فى نسبة استخدام الطاقة الانتاجية فى عدد من الصناعات من بينها صناعات الأسمدة والورق وغيرها من الصناعات الكيماوية ، نتيجة للتخفيضات الحديثة للرسوم الجمركية (٢١) .

على أنه أيا كان أثر تحرير الاستيراد على مستوى الانتاجية فى الصناعة ، فإن أثره على ميزان المدفوعات هو أقل يقينية . فكما أشرنا فيما يتعلق بالتخصيصية ، قد تصاحب الارتفاع فى الانتاجية ( إذا حدث هذا الارتفاع بالفعل ) زيادة العبء الواقع على ميزان المدفوعات بسبب فتح أبواب الاستيراد على مصراعيها ، فإذا بما كسبناه من جراء زيادة الصادرات قد ضاع أكثر منه بسبب زيادة الواردات أو زيادة ماتم تحويله للخارج من أرباح الاستثمارات الأجنبية داخل مصر . ليس من المستغرب إذن أن يصاحب زيادة الانتاجية وارتفاع معدل النمو ارتفاع فى نفس الوقت فى حجم المديونية الخارجية . وسوف نتاح لنا فرصة أخرى ، فى الفصل التالى ، لأن نبين كيف حدث مرتين ، فى تاريخ مصر الحديث ، أن أدت زيادة حرية الاستيراد إلى زيادة تورط مصر فى الديون الخارجية .

مساهمة القطاعات المختلفة في نمو الناتج المحلي الإجمالي  
( ١٩٤٥ - ١٩٩١ )

القطاع	١٩٤٥ ١٩٥٢/٥٢-	٥٣/٥٢ ١٩٦٠/٥٩-	٦٠/٥٩ ١٩٦٥/٦٤-	٦٦/٦٥ ١٩٧١/٧٠-	٧١/٧٠ ١٩٧٤-	٧٤ ١٩٨٢/٨١-	٨٢/٨١ ١٩٨٧/٨٦-	٨٧/٨٦ ١٩٩١/٩٠-
الزراعة	٠.٢	٠.٨	١.٠	١.٠	١.٠	٠.٧	٠.٥	٠.٧
الصناعة	٠.٧	٩.٠ (ب.٠٩)	١.٨ (١١)	١.٠ (١١)	٠.٢ (١١)	٠.٢ (٠.٢)	٠.٨ (٠.٢)	١.٢ (٠.٢)
قطاعات أخرى	٢.٥	٢.٠	٢.٨	١.٧	٢.٧	٦.٩	٤.٢	٣.٧
النتائج المثل الإجمالي	٤.٥	٣.٨	٥.٦	٣.١	٣.٤	٨.٩	٥.٦ (د)	٥.٧ (د)

(ب) تشمل الكهرباء والمرافق العامة .  
(ج) تشمل قطاعات الصناعة والتعدين ( هذا البترول ) .

Hansen, B.: *The Political Economy of Poverty ... etc.* op. cit., p. 16.

**National Bank of Egypt : Economic Bulletin , 1991 , no. 1 - 2 , p. 104 .**

$$\frac{1987/87 - 87/81}{1991/91 - 87/87}$$

جدول ( ٢ - ٥ )

تطور الناتج من الصناعة التحويلية<sup>(١)</sup>

نسبة التغير ( % )	مليون جنيه مصري بالاسعار الثابتة لسنة ٨٧/٨٦	السنة	نسبة التغير ( % )	مليون جنيه مصري بالاسعار الثابتة لسنة ٨٢/٨١	السنة	نسبة التغير ( % )	مليون جنيه مصري بالاسعار الثابتة لسنة ١٩٧٥	السنة
-	٦٩٣٣	٨٧/٨٦	-	٢٦٧٠	٨٢/٨١	-	٨٢٥	١٩٧٤
٧٥٠	٧٤٥٢	٨٨/٨٧	٦٩٤	٢٨٤١	٨٢/٨٢	٦٩٧	٨٨٠	٧٥
٧٩١	٧٩٨٦	٨٩/٨٨	٨٩١	٢٠٧١	٨٤/٨٣	٧٩٧	٩٤٨	٧٦
٧٩٢	٨٥٦٤	٩٠/٨٩	٦٩٥	٢٢٧٠	٨٥/٨٤	٦٩٧	١٠١٢	٧٧
٥٩٧	٩٠٥٤	٩١/٩٠	٢٩٥	٢٣٨٤	٨٦/٨٥	٥٩٥	١٠٦٨	٧٨
			٢٩١	٢٤٥٦	٨٧/٨٦	٧٩٩	١١٥٢	٧٩
						١٢٩٤	١٢٠٧	٨١/٨٠

(١) تشمل التعدين فيما عدا البترول ومشتقاته .

World Bank : Issues of Trade Strategy ... etc . op. cit . p. 489

World Bank . A. R. E. Economic Readjustment ... etc . op. cit . vol 3 . p. 5

National Bank of Egypt : Economic Bulletin . 1991 . no. 1 - 2 . p. 104 .

المصادر

١٩٨١/٨٠ - ٧٤

١٩٨٧/٨٦ - ٨٢/٨١

١٩٩١/٩٠ - ٨٧/٨٦



جدول ( ٥ - ٢ )

نصيب الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات السلعية  
( ١٩٥٠ - ١٩٧٠ )

السنة	%	السنة	%
١٩٥٠	٩	١٩٦٥	٢٢
١٩٥٥	١٤	١٩٧٠	٣٦
١٩٦٠	٢٠		

المصدر :

Hansen , B. : The Political Economy of Poverty ... etc , op. cit , pp. 138 -9 .

جدول ( ٥ - ٤ )

المصادر الصناعية

( مليون دولار أمريكي )

٩٠/٨٩	٨٩/٨٨	٨٦/٨٥	٨٥/٨٤	٨٤/٨٣	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	٨١/٨٠	٧٩	٧٨	٧٧	٧٦	٧٥	٧٤	
٦٣٥	٤٤٦	٢٨٨	٢٩٤	٢٦٥	١٩٩	٢٨٠	٢٧٠	٢٦٧	٢٧٢	٢٠٠	٢٠١	٤٧٨	٢٣٦	مصادر المسوجات
٦٦٧	٥٣١	٤٣٦	٤٤٤	٤٦٣	٤١١	٢٦٠	٥٥٠	٢٥١	٥١٥	٢١٧	٤٩٧	٢٩٨	٢٤٤	مصادر صناعية أخرى <sup>(١)</sup>
١٣٠٢	٩٧٧	٧٢٤	٧٣٨	٧٣٨	٦١٠	٥٤٠	٩٢٠	٦١٨	٧٨٧	٦١٧	٧٩٨	٨٧٦	٧١٠	مجموع المصادر الصناعية <sup>(١)</sup>
٢١٤٥	٢٦٩٧	٥١٩٣	٦٠٧٥	٥٩٢٦	٥٢٤٨	٥٧٧٩	٦٠٠٢	٤٠٢٤	٢٥٥٨	٢٣٤٦	٢١٦٩	١٨٧٥	١٨١٨	مجموع المصادر الصناعية السلمية
٤١	٢٦	١٤	١٢	١٢	١٢	٩	١٥	١٥	٢١	٢٦	٣٧	٢٧	٢٩	نسبة المصادر الصناعية الى مجموع المصادر الصناعية (/)

(١) لا تشمل المنتجات البترولية

المصادر ١٩٨١ / ٨٠ - ٧٤

٨٦ / ٨٥ - ٨٢ / ٨١

٩٠ / ٨٩ - ٨٩ / ٨٨

World Bank . Issues of Trade Strategy . . etc . op. cit . p. 412

World Bank : Economic Readjustment with Growth . op. cit . vol. 3 . p. 110 .

National Bank of Egypt . Annual Report . 1990 / 1991 . p 185 .

جدول ( ٥ - ٥ )

توزيع الاستثمارات الإجمالية الثابتة  
على القطاعات الاقتصادية ( ٥٢ / ٥٢ - ٩١ / ١٩٩٢ )

( نسب مئوية )

٨٣/٨٢ إلى ٩٢/٩١	٧٨ إلى ٨٤/٨٣	٧٨ - ٧٥	١٩٧٤	٦٨/٦٧ إلى ١٩٧٤	٦٦/٦٥ إلى ٦٧/٦٦	٦١/٦٠ إلى ٦٥/٦٤	٥٣/٥٢ إلى ٦٠/٥٩	
٧٠١	٧٧٧	٧٥٩	٧٠٦	١٥٨	٢١٨	٢٢٩	١٢٩	الزراعة والرعي والصرف الصناعة والتعدين <sup>(١)</sup> البترول الكهرباء والوقود العامة التشييد النقل والاتصالات والتخزين وقناة السويس التجارة والمال الإسكان خدمات أخرى <sup>(٢)</sup> المجموع
٢٣٧	٢٤٢	٢٥٩	٢٨٠	٣٢٥	٢٦٣	٢٦٩	٢٤٥	
١١٦	١١٩	١١٠	١٠٨	(١)	(١)	(١)	(١)	
١٧٠	١١٦	٧٩	٨٩	١٢٥	١٩٩	١٠٢	٠٩	
١٠٧	٢٢٢	٢٥٥	١٢٢	٠٨	١٢٢	١٠٧	٠٤	
١٧٥	٢٢٨	٢٦٢	٢٨٠	٢١٧	١٣٥	٢٠٧	١٥٨	
٢٢٢	٢٢٨	١٢٢	١٢٢	٠٨	١٠	١٠٩	٠٤	
١٠٩	٨٨	١٠٠	٧٦	١٠٨	١٢٢	١٠٩	٢٩٥	
٩٢	٧٢	٦١	٩١	٠٥	٣٨	٦٩	٠٩	
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

(١) لا تشمل البترول بعد ١٩٧٣ (٢) تشمل الفنادق والسياحة . (٣) غير متوفر  
(٤) تدخل في الصناعة والتعدين (ب) أربع سنوات فقط (ج) ثلاث سنوات فقط  
المصادر : حسب من . 2 - 151 . pp . cit . op . etc . . The Political Economy of Poverty . Hansen . B .  
وكذلك من الإطار المبدئي للخطوة ، مرجع سبق ذكره ، الجزء الثالث ، ص ٦١

جدول ( ٥ - ٦ )

التغير في توزيع الاستثمارات العامة

والخاصة على القطاعات الاقتصادية

( نسب مئوية )

الاستثمارات الخاصة		الاستثمارات العامة		
٨٨/٨٧ ٩٢/٩١ -	٨٢/٨٢ ٨٧/٨٦ -	٨٨/٨٧ ٩٢/٩١ -	٨٢/٨٢ ٨٧/٨٦ -	
٩ر١	٤ر٢	٦ر٩	٦ر٢	الزراعة
٢٥ر٥	٢٣ر٢	١٩ر٧	٢٤ر١	الصناعة التحويلية والتعدين
٢٣ر٢	٢٥ر٧	٢ر١	٤ر٤	البتترول
-	٠ر٢	١٩ر٨	١١ر٥	الكهرباء والطاقة
١ر٨	١ر٧	١ر٥	٢ر٢	التشييد
٥٩ر٧	٥٥ر١	٥٠ر٠	٤٨ر٥	مجموع القطاعات السلمية
٥ر٠	٧ر٩	٢٤ر٦	٢٧ر٩	النقل والمواصلات و التخزين قناة السويس
٢ر٠	٢ر٥	١ر٦	١ر٧	التجارة والمال
٧ر٠	٧ر٤	٠ر٦	٨ر	السياحة
١٥ر٠	١٨ر٨	٢٦ر٨	٢٠ر٤	مجموع الخدمات الانتاجية
٢٤ر١	٢٤ر٠	٠ر٨	٢ر٠	الإسكان
-	-	١٣ر١	٩ر٥	المرافق العامة
٠ر٤	٠ر٥	٢ر٦	٢ر٧	التعليم
٠ر٥	٠ر٧	٢ر٢	١ر٨	الصحة
٠ر٤	٠ر٤	٢ر٥	٢ر٦	خدمات أخرى
٢٥ر٢	٢٥ر٦	٢٣ر٢	١٩ر٦	مجموع الخدمات الاجتماعية
١٠٠	٩٩ر٥	١٠٠	٩٨ر٥	مجموع الاستثمارات الثابتة
-	٠ر٥	-	١ر٥	التغير في المخزون
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الاجمالى العام

المصدر : وزارة التخطيط : الاطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة ( ٩١ / ٩٢ - ٩٦ / ١٩٩٧ ) ، الجزء

الثالث ، ص ٦٧ - ٧١ .



## الفصل السادس

### خاتمة : التصحيح الهيكلي والديون الخارجية

#### ٦-١ خلاصة ماسبق :

إن السياسة الاقتصادية المزدوجة التي تشمل : تحرير النشاط الاقتصادي، والتخصيصية أو التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، وهي التي تشكل محور ما يسمى ببرنامج « التصحيح الهيكلي » الذي تنطلق مصر الآن بخطى حثيثة في تطبيقه ، يعرضها أنصارها والمدافعون عنها وكأنها تتضمن العلاج الناجع لكل مشكلات مصر الاقتصادية تقريباً ، بما في ذلك انخفاض معدلات نمو الناتج القومي ، واختلال الهيكل الإنتاجي ، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات . وربما كانت المشكلة الوحيدة التي يبدو أنصار هذا البرنامج على استعداد للاعتراف بعجز هذا البرنامج عن حلها هي مشكلة تزايد التفاوت في الدخل . ولكن حتى هنا ، نجد أن أنصار البرنامج يعتقدون أن حل هذه المشكلة هو فقط مسألة وقت . فإجراءات التصحيح الهيكلي قد تكون حقاً مؤلة في البداية ، على الأخص لبعض شرائح السكان المحدودة الدخل ، ولكن ثمرات النمو السريع في الناتج القومي سوف تصل ، على حد قولهم ، عاجلاً أو آجلاً إلى هذه الشرائح الأكثر فقراً . قد يرتفع معدل البطالة بسبب التخصيصية وبسبب مختلف الإجراءات التي تستهدف تخفيض العجز في الموازنة العامة ، وقد ترتفع أسعار بعض السلع الضرورية ، وقد تعاني بعض الخدمات الاجتماعية من إلغاء ما تحصل عليه من دعم ، ولكن ارتفاع معدلات النمو سوف يؤدي ، طبقاً لأنصار التصحيح الهيكلي ، إلى تخفيض معدل البطالة في نهاية الأمر ، وسوف يؤدي تخفيض عجز الموازنة العامة إلى تخفيض معدل التضخم .

أما الأثر المتوقع لبرنامج التصحيح الهيكلي على حجم الديون الخارجية فناسراً ما يثار على نحو مباشر ، على أساس أن أنصار البرنامج يفترضون أنه

سوف يؤدي بالضرورة إلى تحسين حال ميزان المدفوعات ومن ثم إلى زيادة قدرة الدولة على خدمة ديونها ، وتقل حاجتها إلى عقد قروض جديدة .

ولكن مناقشتنا التي تضمنتها الفصول السابقة لمختلف العوامل المؤثرة في حالة ميزان المدفوعات ، لا تقودنا بالضرورة إلى نفس الدرجة من الثقة بأن برنامج التصحيح الهيكلي ، كما تحدده المؤسسات المالية الدولية ، سيضمن لنا تخفيض حجم ديون مصر الخارجية ، أو أن هذه الديون لن تزيد من جديد لتصل إلى ما كانت عليه قبل حصول مصر على الإعفاءات الأخيرة . إن كثيراً من العوامل التي تعمل على زيادة المديونية قد تستمر قائمة سواء في ظل برنامج التصحيح الهيكلي أو بدونه ، وأهم من ذلك أن برنامج التصحيح الهيكلي قد يؤدي هو نفسه إلى تطبيق سياسات من شأنها زيادة الديون الخارجية بدلاً من تخفيضها .

١٦٠

لقد رأينا في الفصل الثاني من هذا البحث ، أن الاستهلاك الفردي ، على الأقل منذ أوائل الثمانينات ، كان مسئولاً عن انخفاض معدل الادخار بدرجة أكبر من مسئولية الاستهلاك الحكومي ، وأن الزيادة السريعة في الاستهلاك الفردي قد تكون أسبابها مزيجاً من العوامل الاجتماعية التي قد تعجز تماماً عن مواجهتها إجراءات اقتصادية من النوع الذي يتضمنه برنامج التصحيح الهيكلي . إن زيادة أسعار الفائدة قد تكون أكثر فعالية في تثبيط همة المستثمرين المحتملين منها في كبح جماح مستهلكين تسيطر عليهم رغبة عارمة في تقليد مستويات الاستهلاك التي يتمتع بها أصحاب الدخل الأعلى ، وفي المحافظة على مراكز اجتماعية نجحوا حديثاً في اكتسابها . كذلك فإنه ، فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي ، قد يكون من أهم أسباب زيادته بسرعة ، التي لا تقل أهمية عن حجم الدعم الذي تقدمه الحكومة لبعض السلع والخدمات ( وهو ما يجري عليه التأكيد عادة ) ، زيادة حجم الفساد وزيادة الانفاق على السلاح ، وهما مما ينذر ذكره عادة ولا يتضمنه برنامج التصحيح الهيكلي . كذلك قد يكون تخفيض سعر الصرف ورفع أسعار الفائدة قليلاً الأثر في وضع حد لظاهرة هروب رأس المال أو إعادة جزء كبير من الأموال المصرية المستثمرة في الخارج . فكما أشرنا في الفصل الثاني ، عندما تكون

هذه الأموال الهاربة ناتجة عن أنشطة غير مشروعة أو متهربة من دفع الضرائب ، لا يكون من السهل إغراء أصحابها بإعادتها إلى مصر . إن قوى السوق لا يمكنها أن تحدث أثارها المرجوة إلا في مناخ إجتماعى وسياسى صحى ، ومن غير المجدى تقديم اقتراحات الإصلاح مع التظاهر بأن الظروف الاجتماعية والسياسة اللازمة لنجاحها متوفرة بالفعل دون أن يكون الأمر كذلك .

كذلك حاولنا فى الفصول المتقدمة ( الثالث والرابع والخامس ) أن نبين أنه ليس هناك ما يقطع بالمرّة بأن إجراءات التصحيح الهيكلى ستؤدى بالضرورة إلى إعادة توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات السلعية ، على نحو يؤدى إلى تحسين حال ميزان المدفوعات . فقد حاولت أن أبين فى الفصل الثالث أن المصادر الأساسية للنقد الأجنبى فى مصر ( البترول وتحويلات العاملين بالخارج وقناة السويس والسياحة ) هى أكثر اعتماداً بكثير على الظروف الخارجية منها على أدوات السياسة الاقتصادية المصرية . وتحرير أسعار الزراعة والانتاج الزراعى من التدخل الحكومى قد يجعل الاستثمار الخاص فى الزراعة أكثر أرباحية مما كان من قبل ولكن هذا قد لا يكفى لتعويض النقص فى حجم الاستثمارات العامة فى الزراعة . ويمكن أن يقال نفس الشئ عن أثر التخصيصية وتحرير الصناعة من تدخل الدولة . وعلى أى حال فإن الأثر النهائى لزيادة الإنتاجية والأرباحية فى الزراعة أو الصناعة ، على توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات ، سوف يتوقف على الأرباحية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ومن ثم سوف يتوقف على أثر برنامج التصحيح الهيكلى على مستوى الأرباحية فى القطاعات الأخرى كذلك ، وليس على ما يحدث فى الزراعة أو الصناعة وحدهما . من المحتمل جداً إذن أن يقترن التصحيح الهيكلى باستمرار نفس الاتجاهات السائدة ، منذ منتصف الستينات ، من حيث انخفاض نصيب الزراعة والصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى ، لصالح قطاع الخدمات .

أما الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فإن معدل تدفقها على مصر وما إذا



كان هذا المعدل كافياً لتخفيض الحاجة إلى الاقتراض من الخارج ، سوف يتوقف إلى حد كبير ، على حالة ميزان المدفوعات ، كما بينا في الفصل الثاني ، وهذه سوف تتوقف بدورها على عوامل تتجاوز بكثير مايتضمنه برنامج التصحيح الهيكلي . فالصايرات المصرية تتأثر بشدة بما يطرأ من تغيرات على ظروف الاقتصاد الدولي والأقليمي وبالأحداث السياسية المحلية . ولكن بصرف النظر عما يتلقاه المستثمر الأجنبي من إشارات من حالة ميزان المدفوعات المصري ، وبصرف النظر عما تقدمه له مصر من امتيازات وتسهيلات ، وعن مدى نجاح مصر في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ، فإن المستثمرين الأجانب قد يصادفون إغراء أكبر من جانب دول أخرى غير مصر ، تطبق هي الأخرى برامج التصحيح الهيكلي ، وتقدم للمستثمرين الأجانب مزايا أكبر ، كما هي الحال مثلاً في دول أوروبا الشرقية ، التي سوف تدخل أيضاً في حلبة المنافسة على المعونات الخارجية .

إن كل ماتقدم يمكن الرد عليه بالقول بأنه لايتعدى الإشارة إلى أن برنامج التصحيح الهيكلي ليس هو العامل الوحيد في تحديد مستقبل ديون مصر الخارجية ومستقبل مصر الاقتصادية بصفة عامة ، وبأنه لم يزعم أحد بغير ذلك . الأهم من ذلك إذن أن نبين أن برامج التصحيح الهيكلي قد تأتي هي نفسها بعوامل لاتساعد على تخفيض عبء الديون الخارجية أو على حل مشاكل الاقتصاد المصري الأخرى .

فمن ناحية يكون تحرير الاستيراد وتعريض المجتمع لمستويات الاستهلاك الأجنبية جزءاً أساسياً من برنامج التصحيح الهيكلي ، وليس من الضروري أن يكون أثر هذا على ميزان المدفوعات أثراً إيجابياً . وإعطاء التسهيلات والامتيازات للاستثمارات الأجنبية الخاصة قد يؤدي إلى تدفق النقد الأجنبي إلى الخارج في صورة أرباح ورءوس أموال محولة وزيادة في تكاليف الواردات ، يفوق تدفق النقد الأجنبي إلى داخل مصر في صورة رأس المال الوافد أو زيادة في الصادرات . وإذا حدث أن تدهور نمط توزيع الدخل بسبب تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي ، فإن أثر ذلك على مستوى الاستهلاك



الفردى قد يكون أسوأ مما يفترض عادة ، ومن ثم قد يكون الأثر الصافى لزيادة التفاوت فى الدخل على معدل الانخار أثراً سالباً ، إذ أن ارتفاع الميل إلى الانخار لدى أصحاب الدخل العليا قد يعوضه ويزيد عليه الأثر الناجم عن ميل أصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة لتقليد مستويات الاستهلاك العليا ، وعن زيادة حجم الفساد ، وعن انخفاض انتاجية العمل . إن سياسة « التوجه إلى الخارج » ، كما تسمى أحياناً بعض عناصر برنامج التصحيح الهيكلى ، كثيراً ما ترتبط أيضاً بزيادة تأثير رأس المال الأجنبى فى القرارات التى يتخذها المسئولون عن السياسة الاقتصادية ، وكثيراً مايكون هذا التأثير مفسداً ومبهدداً للموارد ، كما قد ترتبط بدرجة أكبر من التساهل فى تخصيص الضرائب . أضف إلى كل ذلك أن الاقتراض من الخارج قد يكون نتيجة لضغط خارجى أكثر منه نتيجة لحاجة داخلية حقيقية لرأس المال الأجنبى ، ومن الممكن للمرء أن يتوقع زيادة فى الاستعداد للخضوع لمثل هذا الضغط فى مناخ يتسم « بالانفتاح » على المؤثرات الخارجية ، بالمقارنة بمناخ يتسم « بانكفاء أكثر على النفس » .

## ٦-٢ شواهد تاريخية :

قد يكون هذا كله مجرد تكهنات خالية من الحسم ، ولكن درجة التكهن هنا لا تزيد ، فيما أرى ، عن تلك التى يجدها المرء فى الزعم بأن التصحيح الهيكلى سوف يترتب عليه تحسن فى حالة المديونية الخارجية وحل مختلف مشاكل الاقتصاد المصرى . إن من الواضح أن القضية لايمكن حسمها بالالتجاء إلى مجرد المنطق أو إلى النظرية الاقتصادية أو إلى الأدلة الإحصائية ، ولكن الرأى الذى نقول به قد يجد مايدعمه فى استقراء التاريخ . فكما أشرت فى نهاية الفصل السابق ، مرت مصر بتجربتين اقترن فيهما تحرير الاقتصاد بنمو سريع فى المديونية الخارجية . لم يستخدم اصطلاح « التصحيح الهيكلى » فى وصف هاتين التجربتين السابقتين ولكن كان من الممكن استخدام هذا الاصطلاح حينئذ كما يستخدم الآن ، لو كانت عادة صك تعابير جديدة للترويج لمفاهيم معينة ، قد شاعت فى الماضى مثل ما هى شائعة اليوم . ففى كلا التجربتين الماضيتين كانت السمات الأساسية للسياسة الاقتصادية الجديدة هى فى جوهرها نفس سمات « التصحيح الهيكلى » الذى يروج

له الآن : دور أكبر بكثير للقطاع الخاص ودور أصغر بكثير للحكومة ، ومناخ أكثر تساهلاً وتشجيعاً للاستثمارات الأجنبية الخاصة ، ودرجة أكبر بكثير من حرية الإستيراد . كانت التجربة الأولى هي تلك التي جاءت بين نهاية حكم محمد علي في منتصف القرن الماضي ونشوب الحرب العالمية الأولى ، وامتدت التجربة الثانية بين تدشين سياسة الانفتاح الاقتصادي في منتصف السبعينات ومقتل السادات .

ففي خلال التجربة الأولى ( ١٨٤٨ - ١٩١٤ ) ألغى نظام الاحتكار الذي أدخله محمد علي ، وحررت تجارة التصدير والاستيراد ، وعمملت الاستثمارات الأجنبية الخاصة بكرم زائد ، ودعم نظام الملكية الخاصة في الأراضي الزراعية . ولكن بينما انتهى حكم محمد علي دون أن تكون مصر مدينة بقرش واحد للخارج (١) ، بلغت ديون مصر الخارجية في ١٩١٤ مبلغاً يتجاوز حجم الناتج القومي (٢) . وفي التجربة الأحدث ( ٧٤ - ١٩٨١ ) حررت تجارة الاستيراد بدرجة عالية بعد القيود المصارمة التي خضعت لها في الستينات ، ومنحت الاستثمارات الأجنبية الخاصة مختلف أنواع التسهيلات والتشجيع ، وخفضت بشدة درجة تدخل الدولة في الاقتصاد ، ولكن كان معدل نمو الديون الخارجية في تلك السنوات السبع أعلى منه في أي فترة تلت الحرب العالمية الأولى . في كلا التجريبتين زاد الدخل القومي بسرعة ولكنه كان « نمواً بلا تنمية » ، إذا فهمنا التنمية بمعنى إحداث تغير ملموس ومرغوب فيه في الهيكل الإنتاجي . كذلك يمكن للمرء أن يلاحظ في كلا التجريبتين ، ميل نمط توزيع الدخل إلى التدهور ، بالمقارنة بما حدث لتوزيع الدخل في الفترات التي شهدت تدخلاً أكبر من جانب الدولة . (٣)

---

(١) انظر، Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, London, Longmans, 1983, p. 106

(2) Ibid., and Marlowe, T. : Spoiling The Egyptians, Andre Deutsch, London 1974

(٣) انظر في المقارنة بين تطور الهيكل الإنتاجي وتوزيع الدخل في عهد محمد علي وفي عهد خلفائه ، وكذلك بينهما في الستينات والسبعينات :

Amin, G. : "Evolution and Shifts in Economic Policies : in Search of a Pattern", a paper presented at a symposium on Socio Economic Transformation , State and Political Regimes, organized by the Ford Foundation, Istanbul, July 1990.

إن اقتران درجة أكبر من التحرير الاقتصادي بحجم أكبر للديون الخارجية قد يكون بالطبع مجرد صدفة تاريخية ، ولكننا سبق أن أشرنا إلى بعض الأسباب التي قد تجعل أحدهما يؤدي إلى الآخر . وقد يرجع هذا الرأي ملاحظته من أن مصالح خارجية قوية تحقق منافع أكيدة من كل من التحرير الاقتصادي في مصر ونمو ديونها الخارجية . وقد أشرنا من قبل إلى أمثلة لهذه المصالح الخارجية ودورها خلال التجربة الحديثة نسبياً<sup>(٤)</sup> ، وهي تجربة السبعينات ، وليس هناك ندرة في الأدلة على دور هذه المصالح الخارجية في تجربة القرن التاسع عشر بدورها<sup>(٥)</sup> . فإذا كان يمكن لما حدث في الماضي أن يكون دليلاً ، بأي قدر على الإطلاق ، على ما يمكن أن يحدث في المستقبل ، فلا شك أن لدينا أسباباً قوية لأن نتوقع أن تؤدي حقبة « التصحيح الهيكلي » الحالية ، إلى مزيد من التورط في الديون الخارجية .

## ٦-٢ إساءة استخدام التاريخ ؟

إن أنصار « التصحيح الهيكلي » لا يلجأون فقط ، في تأييد دعواهم ، إلى استخدام النظرية الاقتصادية والإحصاءات بل يستخدمون التاريخ كذلك ، فيقتطفون أمثلة من تجارب بعض الدول التي طبقت بالفعل برامج للتصحيح الهيكلي ولم تتورط كثيراً في الديون الخارجية . فنجد مثلاً إشارات متكررة إلى تجارب بعض الدول القليلة في شرق آسيا مقترنة بدعوة الدول الأخرى للاقتداء بها . ولكننا نجد من الصعب أن نرى كيف يمكن لدولة كمصر أن تأمل في السبعينات ، في تكرار تجارب اعتماد نجاحها الاقتصادي على اتحاد مجموعة من الظروف الاستثنائية . لقد توفرت لهذه الدول ، وعلى الأخص لكوريا الجنوبية وتايوان ، فرصة الدخول السهل إلى السوق الأمريكية الواسعة في وقت كانت الولايات المتحدة فيه تتبع سياسة تجارية أكثر تسامحاً وأقل حماية بكثير مما تتبعه اليوم . كانت هاتان الدولتان أيضاً تحظيان من

(٤) انظر الفصل الثالث فيما تقدم .

(٥) انظر مارلو ، المرجع السابق ؛ وكذلك :

Landes, D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1985.



الولايات المتحدة والدول الغربية بمعاملة خاصة باعتبارهما من الدول الحليفة المواجهة للخطر الشيوعي ، ومن ثم تمتعت بالصيغة الآسيوية لمشروع مارشال . لقد مولت المعونة الأمريكية مايساوى ٩٥ ٪ من العجز التجارى لتايوان خلال الخمسينات ، وحظيت كوريا الجنوبية بمعونة أمريكية أكبر مما حظيت به تايوان ... بلغت فى الفترة ١٩٤٥ - ١٩٧٨ ما يعادل مجموع المعونات الأمريكية المقدمة لكل الدول الأفريقية خلال تلك الفترة . كان أيضاً من مظاهر التساهل مع هذه الدول المواجهة للخطر الشيوعي ، أن غضت الولايات المتحدة بصرها عما فرضته تايوان وكوريا الجنوبية من حماية لأسواقها ، فى الوقت الذى كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة الجات ... تطلب من بقية دول العالم الثالث إلغاء ماتفرضه من قيود على الواردات . وأخيراً كانت هناك أيضاً حرب فيتنام التى كانت تمثل لاقتصاد تايوان والاقتصاد الكورى مامثلته الحرب الكورية قبل ذلك بعشر سنوات للاقتصاد اليابانى ،<sup>(٦)</sup> . فلم يقتصر أثر حرب فيتنام على إتاحة فرصة رائعة أمام كوريا الجنوبية وتايوان تتمثل فى مشتريات الولايات المتحدة منهما من المنتجات الزراعية والصناعية ، وفى إنفاق الجنود الأمريكين على وسائل الترويح عن النفس ، فى كلا الدولتين ، بل كان الأهم من ذلك ماحصلت عليه الدولتان من عقود التشييد التى تطلبتها حرب فيتنام ، والتى كانت تمثل فى حالة كوريا ، عند نهاية الحرب فى ١٩٧٥ ، نحو ٢٠ ٪ من إجمالى صادرات كوريا من السلع والخدمات .<sup>(٧)</sup>

فى منتصف الثمانينات كانت الظروف الدولية قد تغيرت ، ونما الاتجاه نحو الحماية التجارية فى الدول الصناعية بحيث تحول العالم الثالث تواجه صعوبات متزايدة فى تصريف صادراتها فى أسواق تلك الدول . لم يعد الأمر إنن يقتصر على خطأ تعميم القول ، والظن بأن مانجحت فيه دولة أو دولتان فى شرقى أسيا يمكن أن تنجح فيه دول العالم الثالث مجتمعة<sup>(٨)</sup> ، بل

---

(6) Bello, W. : Brave New Third World : Strategies for Survival in the Global Economy, Earthscan Publications, London. 1990, pp. 34-5

(٧) المرجع السابق .

(٨) انظر : Cline, W.R. : "Can the East Asian Model Be Generalized?" World Development, vol. 10, February 1982, pp. 88-89



لقد تغير المناخ السائد في التجارة الدولية تغيراً كبيراً عما كان عندما حققت تلك الدول نجاحها في تنمية الصادرات .

في محاضرة القاها الأستاذ آرثر لويس في استكهولم في ديسمبر ١٩٧٩ ، لدى تسلمه جائزة نوبل في الاقتصاد ، عبر لويس عن شكواه من أن الاقتصاديين يخطئون مرة بعد أخرى ، بالدعوة إلى اتباع سياسة معينة بعد أن تكون الظروف المواتية لهذه السياسة قد انتهت . ففي الأربعينات والخمسينات من هذا القرن ابتدع الاقتصاديون مجموعة من النظريات التي كانت تبدو معقولة تماماً لو كانت التجارة الدولية تمر بمرحلة ركود أو انحسار ( كنظريات النمو المتوازن والتكامل الأقليمي .... إلخ ) ، ولكنها لم تكن تلائم حقبة من الزمن كانت التجارة الدولية تنمو فيها بمعدل ٨ ٪ سنوياً . ولم يعم اكتشاف أن التجارة الدولية كانت تنمو بسرعة في الواقع إلا في النصف الثاني من الستينات ، وهنا اكتشفت كل دولة تقريباً فضائل تشجيع الصادرات . ولكننا الآن نواجه خطر الوقوع في الفخ من جديد ، إذ أنه منذ ١٩٧٣ انخفض معدل نمو التجارة الدولية إلى النصف ، ولا يعرف أحد ما إذا كان هذا يمثل ظاهرة مؤقتة أم مستديمة ، ومع ذلك فما زالت معظم كتاباتنا تقوم على افتراض ضمنى مؤداه أن عودة التجارة الدولية إلى النمو بنحو ٨ ٪ سنوياً هو شيء على وشك الوقوع ،<sup>(٩)</sup> .

وها نحن نرى بعد أن انقضت ثلاثة عشر عاماً على محاضرة آرثر لويس ، أن تشاؤمه فيما يتعلق بنمو التجارة الدولية كان في محله تماماً ، فلا زالت صادرات العالم الثالث تواجه صعوبات جمة في النفاذ إلى أسواق العالم الصناعي ، فلا زال الاتجاه نحو مزيد من الحماية والحروب التجارية بين الدول الصناعية قائماً ، فضلاً عن استمرار هذه الدول في اعتبار هدف مكافحة التضخم أهم من هدف رفع معدل النمو وتحقيق العمالة الكاملة ، الأمر

---

(9) Lewis, A. : "The Slowing Down of the Engine of Growth" American Economic Review, vol. 70, September 1980, pp.555-6

الذى يجعل « من قبيل التهور أن نتوقع من الدول الصناعية أن تمد بقية أجزاء العالم « بالمحرك » الكفيل بدفع عجلة التنمية ، خلال العشر سنوات القادمة »<sup>(١٠)</sup>.

## ٦-٤ بقرة « التصحيح الهيكلى » المقدسة :

لا يبدو ، مع كل ذلك ، أن من المحتمل إقناع دعاة التصحيح الهيكلى بالعدول عن دعوتهم إلى استراتيجيات « تنمية الصادرات » بمجرد تنبيههم إلى مختلف الأسباب الداعية للتشاؤم فيما يتعلق بمستقبل التجارة الدولية . فقد أصبحت استراتيجيات « تنمية الصادرات » جزءاً من معتقدات أصحابها الأشبه بالاعتقاد فى الغيبيات . ولهذا السبب نفسه ، أى بسبب هذا الاعتقاد شبه الغيبى ، يستمر الاعتقاد فى أن عودة التجارة الدولية إلى النمو السريع « هو شئ على وشك الوقوع » ، ويستمر تجاهل مانبه إليه الكثيرون من أن نجاح عدد محدود من الدول فى تحقيق شئ ما ، لا يعنى بالضرورة نجاح جميع الدول فى تحقيق نفس الشئ فى نفس الوقت . إن على المرء أن يرجع إلى الوراء ، فى استعراضه لتاريخ الفكر الاقتصادى ، نحو ثلاثة أو أربعة قرون ، حتى يعثر على مثال مشابه لهذا التمسك التام باعتقاد ليس فى الواقع ما يؤيده . ولكن أوجه الشبه ملفتة للنظر وجديرة بالذكر . ذلك أن دعوة أصحاب المذهب التجارى خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر ، إلى زيادة الصادرات واعتبارها الهدف الأول للسياسة الاقتصادية تشبه إلى حد كبير تسلط فكرة تنمية الصادرات على أصحابها فى

(10) Singer, H. : "Beyond The Debt Crisis" Development, Journal of the Society for International Development, No. 1 1992, p.36

ويشير الأستاذ هانز سينجر فى هذا المقال إلى أنه ، على الرغم من كل الضجة التى سادت الثمانينات حول سياسة « الاتجاه إلى التصدير والتوجه للخارج » والتهليل لها ، فإن معدل نمو صادرات العالم الثالث كان مخيباً للآمال . ففىما يتعلق بالدول منخفضة الدخل ( باستثناء الصين والهند ) انخفض هذا المعدل من ٥.٩ ٪ سنوياً خلال ( ٦٥ - ١٩٨٦ ) إلى ٥.٥ ٪ ( نصف بالمائة ) خلال ( ٨٠ - ١٩٨٨ ) . وفىما يتعلق بالفئة الدنيا من الدول متوسطة الدخل ، كان تأثير هذا « التوجه للخارج » ضئيلاً للغاية إذ لم تتعد الزيادة فى معدل النمو فى حجم الصادرات ٠.٢ ٪ ( من ٥.٨ ٪ إلى ٦.٠ ٪ سنوياً ) خلال الفترتين المشار إليهما ، على التوالى . كانت الفئة العليا من الدول متوسطة الدخل ودول أمريكا اللاتينية هى فقط التى حققت زيادة محسوسة فى حجم الصادرات ولكنها عانت من تدهور معدل التبادل الدولى ، سواء فيما يتعلق بصادراتها من السلع الأولية أو صادراتها الصناعية . ( المرجع السابق ) .

الوقت الحاضر . ففي ذلك الوقت ، كما هو الحال الآن ، جرى تصنيف أوجه النشاط الاقتصادي وفقاً لمدى مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات وقدرتها على المنافسة في الأسواق الخارجية . والملاحظات الحكيمة التي أبدتها آدم سميث منذ قرنين من الزمان ، ضد تسلط هذه الفكرة على أذهان التجاريين وضد غرامهم المفرط بتراكم الذهب والفضة ، يمكن هي نفسها أن توجه اليوم ضد تسلط فكرة تنمية الصادرات ، وضد الإفراط في الاهتمام بتحقيق فائض في ميزان المدفوعات .

بل إن من الممكن أن نذهب إلى أبعد من هذا ونحاول البحث عن أوجه التشابه بين ظروف ذلك العصر وظروفنا الحالية مما يمكن أن يكون قد أدى إلى شيوع هذه الحماسة المشتركة بيننا وبينهم . كان التجاريون يكتبون في عصر اكتشافت فيه مناطق وأراضى جديدة ، وزخرت الأسواق بسلع لم تكن مألوفة من قبل ، وتغيرت أذواق الناس وعاداتهم الاستهلاكية . إن لتسلط فكرة «التصدير» في عصرنا الحالي نوافع مشابهة ، وإن كانت الأذواق والعادات الجديدة التي تنتشر في العالم الثالث اليوم أقل استناداً للاختيار الحر منها إلى الإلحاح المستمر ومختلف أنواع الضغوط التي يمارسها أصحاب السلع الباحثة عن أسواق جديدة . إن المكانة العالية التي يحتلها النقد الأجنبي مستمدة من التقدير المرتفع للقدرة العالية على الاستيراد . إن من الاعتقادات الشائعة اليوم التي تؤخذ كمسلمات ، أن دول العالم الثالث لا يمكن أن تحقق التنمية مالم تزد من حجم الواردات ، وأن القيد الأساسي على قدرتهم على النمو هو ضعف قدرتهم على الاستيراد ، ليس فقط استيراد السلع الإنتاجية بل وإيضاً استيراد التكنولوجيا والمهارات الإدارية ، بل وحتى استيراد القيم والعادات . إن هذا هو السبب الرئيسي ، فيما يبدو ، لشيوع الاعتقاد بأن استراتيجية «تنمية الصادرات» هي الاستراتيجية الوحيدة الصحيحة . إن هذا الاعتقاد يمثل «البقرة المقدسة» في فلسفة التنمية السائدة اليوم ، التي لا يجرؤ أحد على المجاهرة بتحديدها لئلا يعرض نفسه للتهلكة . وهي تستند لا إلى مبادئ صلبة من مبادئ النظرية الاقتصادية وإنما تستند إلى خليط من الأيديولوجية والموقف القيمي وفهم معين لقضية التنمية . وإن التصدي لهذا الاعتقاد الشائع يتطلب في الواقع التصدي لطريقة النظر إلى معنى وأهداف التنمية بأسرها .



## ٦-٥ هل هناك من بديل « للتصحيح الهيكلي » ؟

إن لكل هذا صلة وثيقة بقضية المديونية الخارجية . ذلك أنه مهما كانت درجة نجاح دولة ما في تنمية صادراتها ، فستظل تواجه مشكلة عويصة مالم تستطع التحكم في حجم وارداتها . وتقدم لنا تجربتنا مصر في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ثم في السبعينات من هذا القرن ، حينما زادت مديونيتها الخارجية زيادة سريعة ، تقدم هاتان التجريبتان دليلاً قوياً على هذه الحقيقة . ولكن مادام الاعتقاد الشائع اليوم هو أن عملية التنمية بأسرها لا تعنى أكثر بكثير من زيادة القدرة على الاستيراد ، من السلع الإنتاجية وحتى السلاح ، فإن خطر التورط من جديد في الديون سوف يظل قائماً . فإذا أرادت دولة ما أن تزيل هذا الخطر وتحرر منه ، فإنها لا تحتاج إلى أن تتعلم كيف تزيد صادراتها بقدر حاجتها إلى تعلم كيف تحد من الاستيراد . ولكن قضية « الحد من الاستيراد » لاثير فقط مسائل اقتصادية بل تثير أيضاً مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والحضارية والأخلاقية . إن العقبات التي تعطل القدرة على الحد من الاستيراد ليست في الأساس عقبات اقتصادية ، بل هي أساساً عقبات سياسية وحضارية . ولن نخوض هنا في مناقشة هذه الأمور ، ولكن هناك نقطة واحدة قد يكون من الملائم أن نختم بها هذا البحث . ذلك أن الخطر المتمثل في زيادة الواردات إلى حد التورط في ديون جديدة ، لا يمثل خطراً كبيراً ، لحسن الحظ ، إلا إذا تعلق بالاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة . فإنه في هذه الحالة يظهر ، في الأساس ، عجز معظم دول العالم الثالث عن تنمية صادراتها بمعدل مقارب لمعدل النمو في ميلها للاستيراد . وتستطيع دول العالم الثالث أن تتعلم كيف تزيد حجم استيرادها من بعضها البعض دون أن تعرض نفسها لنفس الدرجة من الخطر . إن هذه في الواقع هي الرسالة الأساسية التي أراد آرثر لويس أن يبلغها لدول العالم الثالث ، في محاضرة جائزة نوبل التي ألقاها في ١٩٧٩ وسبق لنا الإشارة إليها ،



إن قال فيها :

« إن الانكماش الاقتصادي الذي بدأ في سنة ١٩٧٤ ، قد طال إلى حد يجعل من الضروري للدول الأقل نمواً أن تعتبر أن الممكن جداً أن تكون الدول الأكثر نمواً قد هيأت نفسها لقبول معدلات للنمو لا تسمح بنمو التجارة الدولية بأكثر من ٤ ٪ سنوياً . فإذا صح هذا فإنه سوف يمثل ضربة قاسية لطموحات الدول الأقل نمواً ، ما لم تتخذ هذه الدول الأخيرة خطوات جديدة لزيادة حجم التجارة فيما بين هذه الدول نفسها ... إن من واجب هذه الدول ، على الأقل ، أن تناقش فيما بينها الاتجاهات التي تريد أن تسلكها قبل أن تدخل في مفاوضات مع الدول الأكثر نمواً ، (١١) .

فحتى إذا افترضنا أن ديونا اخنت في التراكم بين مصر والهند مثلاً ، أو بين نيجيريا والبرازيل ، فإن هناك من الأسباب القوية ما يدعو للاعتقاد بأن الآثار الاقتصادية والسياسية والحضارية التي يمكن أن تترتب على هذا النوع من الديون سوف تكون أقل خطراً بكثير . (١٢)

---

(١١) آرثر لويس ، المرجع السابق ، ص ٥٦٣ - ٥٦٤ .

(١٢) انتقد بعض المشاركين في « ندوة يونية » هذه الدعوة إلى مزيد من الاعتماد على تجارة دول الجنوب بين بعضها البعض ، على أساس القول بأن التجارب الماضية في تعاون دول الجنوب ، لا تبعث على التفاؤل ، وأن التجارة مع الدول المتقدمة تكنولوجيا ، بعكس التجارة فيما بين الدول الأقل نمواً ، تحمل في طياتها بذور التقدم التكنولوجي للأموال . وكلا الموضوعين من الاتساع بما يمنع الخوض فيهما هنا ، ولكن المرء ليتعامل من ناحية ، عما إذا كان الفضل الذي اتسمت به تجارب كثيرة من تجارب تعاون ( الجنوب مع الجنوب ) يرجع إلى أوجه ضعف كامنة تتعلق بهذه الدول نفسها وباقتصادياتها وبطبيعة السياسات الاقتصادية التي طبقتها هذه الدول ، أم يرجع أساساً إلى دور بعض المصالح الخارجية التي تستفيد من توجيه تجارة الدول النامية نحو أسواق الدول الأكثر تقدماً ؟ ومن ناحية أخرى ، فإن التجارب مع الدول المتقدمة لا تبعث على التفاؤل الشديد بإمكانية « نقل التكنولوجيا » بالمعنى الدقيق لهذه العبارة ، إلى الدول الأقل نمواً . فالملاحظ من تأمل العلاقة بين الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً . إن انتقال السلع عبر الحدود يتم بسهولة أكبر بكثير من انتقال التكنولوجيا . بل إن من الممكن جداً أن يكون توسيع السوق ، الناتج عن مزيد من التعاون بين دول الجنوب ، بعضها البعض ، إذا اقترب بدرجة أكبر من الحماية ضد الواردات الآتية من الدول المتقدمة ، أكبر أثراً في دعم التقدم التكنولوجي في دول الجنوب ( على الأقل فيما يتعلق بالسلع التي تحتاجها هذه الدول بدرجة أكبر ) من تحرير التجارة بين هذه الدول وبين الدول المتقدمة .

## المراجع

### (١) مراجع عربية

- ابراهيم شحاته : برنامج للغد ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية .
- البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى .
- البنك المركزى المصرى : الأوضاع النقدية والأثمانية خلال ١٩٩١/٩٠ ، سبتمبر ١٩٩١ .
- جلال أمين : قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد على إلى اليوم ، دار على مختار للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- جلال أمين : نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع فى مصر ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء : الكتاب الإحصائى السنوى .
- الجهاز المركزى للمحاسبات : تقرير عن مديونية مصر الخارجية فى ٣٠ يونية ١٩٨٤ والسياسات المؤثرة فيها ( بلا تاريخ - مذكرة غير منشورة ) .
- حازم الببلاوى : التغيير من أجل الاستقرار ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- حسين عبد الله : اقتصاديات الطاقة فى مصر ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- رافت شفيق بسادة : المصريون العاملون بالخارج ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- رمزى زكى : « قضية الديون الخارجية » فى جودة عبد الخالق ( محرر ) : الانفتاح : الجذور والحصاد والمستقبل ، المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- رمزى زكى : دراسات فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- سعيد النجار : نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١ .

- عايل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية ( ٧٤-١٩٧٩ )  
دار الوحدة ، بيروت ١٩٨١ .
- على الجريتنلى : التاريخ الاقتصادى للثورة : ٥٢-١٩٦٦ ، دار المعارف ،  
القاهرة ، ١٩٧٤ .
- مصطفى الجبلى : الطريق إلى التنمية الزراعية ، مصر المعاصرة ، أبريل  
١٩٨١ .
- نظرة عصرية إلى الزراعة فى مصر ، دار التعاون ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- وزارة التخطيط : الإطار المبدئى للخطة الخمسية الثالثة : ٩٢/٩٣ -  
١٩٩٧/٩٦ ، القاهرة ، فبراير ١٩٩٢ .

## **مراجع أجنبية**

---

**Amin, G. : - Food Supply and Economic Development in Egypt, Cass, London, 1966**

**- The Modernization of Poverty, Brill, Leiden, 1974;1980**

**- "Migration, Inflation and Social Mobility", in Tripp, Charles and Owen, R. (eds.) :Egypt under Mubarak. Routledge, London, 1989**

**- "Evolution and Shifts in Economic Policies : in Search for a Pattern", a paper presented at a Symposium on Socio - Economic Transformation, State and Political Regimes, organized by the Ford Foundation, Istanbul, July 1990**

**Bellow, W. : Brave New Third world : Strategies for Survival in the Global Economy, Earthscan Publications, London, 1990**

**Butter, D. : "Debt and Egypt's Financial Policies" in Tripp, Charles and Owen, R.(eds) : Egypt under Mubarak, Routledge, London, 1989.**

**Chinwizu : "Debt Trap Peonage", Monthly Review, November 1985**

**Cline, W.R.: "Can the East Asian Model of Development be Generalized ? "World Development" February 1982**

**Commander,S. : The State and Agricultural Development in Egypt since 1973, Ithaca Press, London, 1987**

**Condliffe, J. : The Commerce of Nations, Norton, N.Y., 1950**

**Crouchley, A. : The Economic Development of Modern Egypt, Longmans, London, 1938**

**Dethier, J. : Trade, Exchange Rate and Agricultural Pricing Policies in Egypt, World Bank Comparative Studies, 1989**



**Economist Intelligence Unit : Country Reports :Egypt**

**Esfahani, H. :The Experience of Foreign Investment in Egypt under Infitah, Faculty Working Paper , College of Commerce and Business Administration , University of Illinois at Urbana-Champaign, December 1990**

**Al-Gritly, A. : "The Structure of Modern Industry in Egypt," L'Egypte Contemporaine, Dec. 1947.**

**Handoussa, H. : "15 Years of U.S.Aid to Egypt," a paper submitted to the 13th annual symposium, Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, April 14-15, 1988 (mimeo).**

**- "Egypt's Investment Strategy : Policies and Performance since the Infitah:, in Al-Naggar, S. (ed.) : Investment Policies in Arab Countries, Arab Fund for Economic and Social Development and Arab Monetary Fund, Kuwait, 1989**

**- "Reform Policies for Egypt's Manufacturing Sector", in Handoussa, H. and Potter, G. (eds.) : Employment and Structural Adjustment : Egypt in the 1990's, A.U.C. press, Cairo 1991.**

**Hansen, B. : - "Planning and Economic Growth in the U.A.R. : 1960-65" in Vatikiotis, P. (ed.) : Egypt since the Revolution, Allen and Unwin, London, 1968**

**- "Arab Socialism in Egypt", World Development, April 1975**

**- The Political Economy of Poverty, Equity and Growth : Egypt and Turkey, A World Bank Comparative Study, Oxford University Press, Oxford, 1991**

**: UAR (Egypt), North -Holland, Amesterdam, 1965**

**Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policy in the**

**Hansen, B. and Marzouk, G. : Development and Economic Policy in the UAR (Egypt), North -Holland, Amesterdam, 1965**

**Hasan, P. : "Structural Adjustment in Selected Arab Countries", a paper presented to the Symposium on Adjustment Policies and Development Strategies in the Arab World, organized by IMF and Abu Dhabi, 16-18 February 1987**

**op-AMF,**

**Ikram, K. :Egypt : Economic Management in a Period of Transition, John Hopkins University Press, Baltimore, 1980**

**International Monetary Fund : A.R.E. : Recent Economic Developments, June 19, 1984 (mimeo)**

**- Report on Recent Economic Developments in Egypt, January 1990 (mimeo)**

**Landes, D. : Bankers and Pashas, Cambridge, Mass., 1985**

**Lewis, A. : "The Slowing Down of the Engine of Growth", American Economic Review, September 1980**

**Mabro, R.: The Egyptian Economy,1952-72,Clarendon Press, Oxford 1974**

**Marlowe, J. : Spoiling the Egyptians, Andre Deutsch, London, 1974**

**Mead, D. : Growth and Structural Change in the Egyptian Economy, Richard Irwin, Illinois, 1976**

**Middle East Economic Survey**

**Mitchell, T. : "America's Egypt : Discourse of the Development Industry", Middle East Report, March-April 1991**

**Mydral, G. : The Challenge of World Poverty, Allen Lane the Penguin Press, London, 1970**

**Roe, A.R. : "Structural Adjustment and Productivity Growth", a paper presented to Cairo University Conference on Productivity in the Egyptian Economy, April 23-25, 1991**

**Sadowski, , Y. : Political Vegetables ?, The Brookings Institution, Washington, D.C., 1991**

**Singer, H. : "Beyond the Debt Crisis", Development, (Journal of the Society for International Development), No. 1, 1992**

**U.S. Embassy in Cairo : Egyptian Economic Trends**

**World Bank : - World Debt Tables**

**- World Development Report**

**- Trends in Developing Economies**

**- A.R.E. : Economic Prospects and External Capital Requirements, March 22, 1977 (mimeo)**

**- A.R.E. Issues of Trade Strategy and Investment Planning, January 1983**

**- A.R.E. Current Economic Situation and Growth Prospects, October 1983**

**- A.R.E. : Country Economic Memorandum, Economic Readjustment with Growth, September 1988**

**- A.R.E. : Economic Readjustment with Growth, 1990**

## كتب أخرى للمؤلف

### أولاً: باللغة العربية :

- ١ - مقدمة إلى الاشتراكية ، مع دراسة لتطبيقاتها في الجمهورية العربية المتحدة، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٢ - مبادئ التحليل الاقتصادي ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- ٣ - الاقتصاد القومي : مقدمة لدراسة النظرية النقدية ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ .
- ٤ - الماركسية : عرض وتحليل ونقد لمبادئ الماركسية الأساسية في الفلسفة والتاريخ والاقتصاد ، مكتبة سيد وهبة ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٥ - المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٧٩، ٨٠، ٨١، ١٩٨٣ .
- ٦ - محنة الاقتصاد والثقافة في مصر ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٧ - تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ؟ : خرافات شائعة عن التخلف والتنمية وعن الرخاء والرفاهية ، مطبوعات القاهرة ، ١٩٨٢ .
- ٨ - الاقتصاد والسياسة والمجتمع في عصر الانفتاح ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- ٩ - هجرة العمالة المصرية ( بالاشتراك مع اليزابيث تايلور عوني ) ، مركز البحوث للتنمية الدولية ( أوتوا ) ، ١٩٨٦ .
- ١٠ - قصة ديون الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم ، دار علي مختار للدراسات والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- ١١ - نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر ، مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩ .
- ١٢ - مصر في مفترق الطرق ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- ١٣ - العرب ونكبة الكويت ، مكتبة مدبولي ، ١٩٩١ .



١٤ - السكان والتنمية : بحث فى الآثار الإيجابية والسلبية لنمو السكان ، مع تطبيقها على مصر ، المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٥ - الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة المصرية : المؤسسة الثقافية العمالية ، معهد الثقافة السكانية ، القاهرة ، ١٩٩١ .

١٦ - الدولة الرخوة فى مصر ، دار سينما للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

### ثانياً : باللغة الانجليزية :

1. Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, F. Cass, London, 1966

2. Urbanization and Economic Development in the Arab World, Arab University in Beirut, 1972.

3. The Modernization of Pverty : A study in the political economy of Growth in Nine Arab Countries, 1945-1970, Brill, Leiden, 1974, 1980.

( ترجم إلى اليابانية فى ١٩٧٦ وحاز على جائزة الدولة التشجيعية فى ١٩٧٦ )

4. Project Appraisal and Income Distribution in Developing Countries, co-edited with J. MacArthur (a special issue of World Development, Oxford, February, 1978).

5. International Migration of Egyptian Labour, (with Elizabeth Taylor Awany), International Development Research Centre, Ottawa, 1985.

### ثالثاً : كتب مترجمة :

١ - التخطيط المركزى : تأليف جان تنبرجن ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٢ - مقالات مختارة فى التنمية والتخطيط الاقتصادى ( بالاشتراك ) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٨٦ .

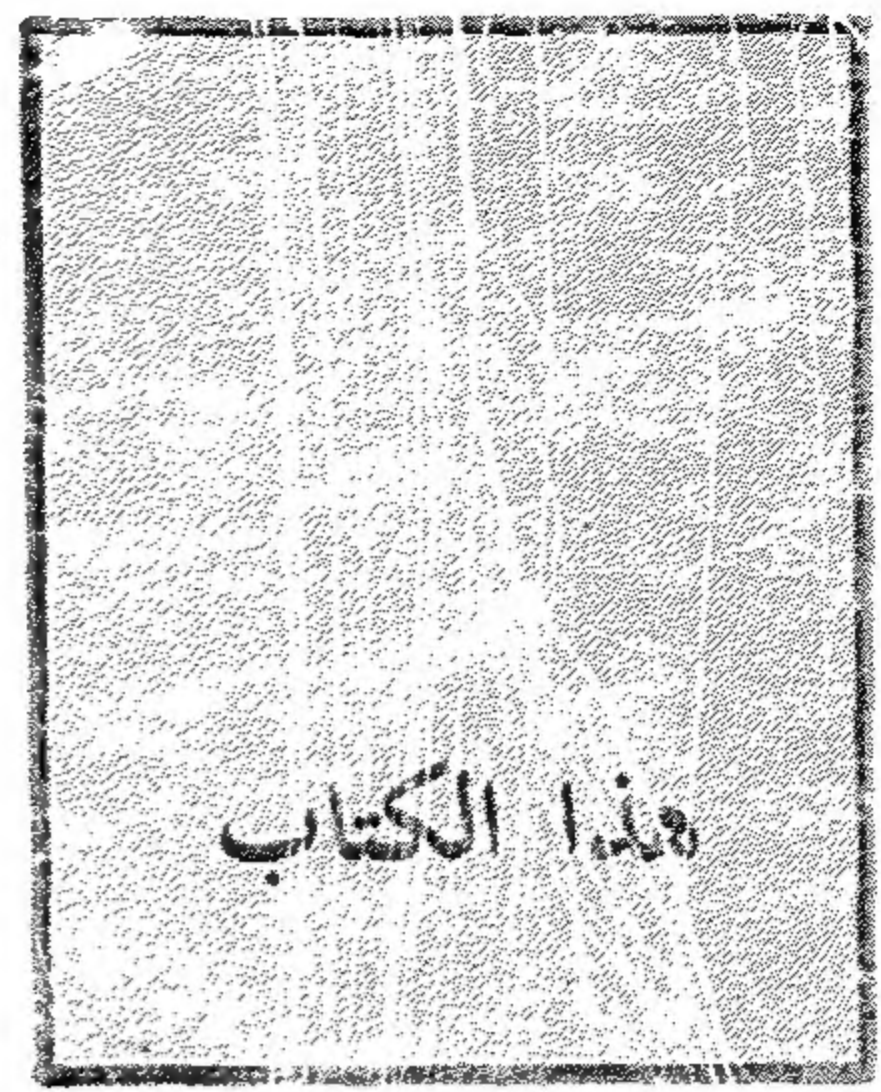
٣ - أنماط من التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية ، تأليف راجنار نيركسه ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى ، القاهرة ١٩٦٩ .

٤ - الشمال - الجنوب : برنامج من أجل البقاء تقرير اللجنة المستقلة المشكلة لبحث قضايا التنمية الدولية برئاسة ويلي برانت ( بالاشتراك ) ، الصندوق الكويتى للتنمية ، الكويت ، ١٩٨١ .

رقم الإيداع  
٩٤/٢٢٥٩

**ISBN**  
**977 - 5471 - 02 - 8**





يكاد هذا الكتاب الصغير أن يتعرض لكل جوانب  
المعضلة الاقتصادية في مصر : الديون ، الادخار ،  
الاستثمار ، الاستهلاك الفردي والحكومي ، ميزان  
المدفوعات ، الاستثمارات والمعونات الاجنبية ،  
الزراعة ، الصناعة .. إلخ ، ويناقشها مناقشة علمية  
رصينة . كما يناقش ما يسمى سياسة « التصحيح  
الهيكلى » ، التي تجرى فرضها الآن على مصر ،  
ويبين أنها ليست المخرج الحقيقي لمصر من مشاكلها  
الاقتصادية ، بل الأرجح أنها ستزيد هذه المشاكل  
حدة .

ويرفض الكتاب القول الشائع الآن ، بأن مشكلة  
مصر الاقتصادية ترجع إلى تدخل الدولة في  
الاقتصاد ، وأن حلها يكون برفع يد الدولة عنه . هذا  
الكتاب يبين سخف هذا القول ، ويدعو بالعكس إلى  
مزيد من التدخل ، مستنداً لا إلى مبررات سياسية أو  
عاطفية بل إلى الحجج العلمية والأرقام .

## المؤلف :

أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية بالقاهرة .  
تخرج في كلية الحقوق بجامعة القاهرة ، وحصل  
على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لندن ، ودرس  
في كلية الحقوق بجامعة عين شمس ، وعمل أستاذاً  
زائراً في جامعة كاليفورنيا ( بلوس انجلوس ) . له  
مؤلفات كثيرة باللغة العربية والانجليزية ، في  
النظرية الاقتصادية ، ومشاكل التنمية والثقافة في  
مصر والعالم العربى ، والتاريخ الاقتصادى العربى .

التوزيع بدولة الإمارات ودول الخليج

مكتبة الثقافة الجديدة

أبو ظبى ص . ب : ٢٥٧٠

ت : ٣٢٥٣٩٩



تليفون : ٢٥٦٢٢٦٨

ص . ب . ٥٧٤٠ هليوبوليس غرب

١٢ : شارع إسلام - حمامات القبة - القاهرة